جامعة القصيم
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
وكالة الكلية للدراسات العليا

ملخصات الرسائل العلمية لقسم الأنظمة

من البداية وحتى نهاية الفصل الأول ١٤٤٤هـ

جدول المحتويات

ملخصات الرسائل العلمية لقسم الأنظمة..... ١

فهرس المحتوى ٢

أولاً: جدول بيانات الرسائل العلمية لقسم الأنظمة..... ٣

ثانياً: ملخصات الرسائل العلمية لقسم الأنظمة ١٥

ملخصات ماجستير الأنظمة ١٦

إيضاح:

جميع الملخصات مثبتة كما جاءت في رسالة الطالب، وقد يلاحظ القارئ في بعض الملخصات عدم الالتزام بمعايير كتابة الملخص، حيث أن بعضها عبارة عن مقدمة الرسالة، وبعضها فيه زيادة في عدد الكلمات، كما توجد بعض الملخصات بصورة غير واضحة، فهي عبارة عن صورة لملخص ورد من المصدر بصيغة (pdf)، ولتعذر إعادة كتابة الملخصات أو تركها، فقد رأينا إثباتها كما جاءت لتحصل الفائدة منها ولو في حدها الأدنى .

أولاً: جدول بيانات الرسائل العلمية لقسم الأنظمة

اسم الطالب / الطالبة	عنوان الرسالة	اسم المشرف	البرنامج	سنة المناقشة	عدد الأجزاء/ الصفحات	حالة الملخص
الهنوف بنت محمد النجيدي	المسئولية المدنية للمحامي عن أخطائه المهنية في النظام السعودي	د. فاطمة فتح الرحمن	ماجستير الأنظمة	1439	90	متوفر
أروى بنت عبد الله الرميح	موقف ديوان المظالم من التعويض عن الربح الفائت دراسة تأصيلية	أ . د . علي الشطناوي	ماجستير الأنظمة	1437	107	متوفر
أفنان بنت صالح الراجح	الجوانب المستحدثة في ضمان العيوب الخفية لعقد البيع في النظام السعودي دراسة مقارنة	أ.د . أحمد السعيد الزقرد	ماجستير الأنظمة	1436-1437	104	متوفر
أمنة بنت علي الدبيخي	التنظيم القانوني لعمل الخبير وفقآ لنظام المرافعات الشرعية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) ١٤٣٥/١/٢٢هـ	أ . د . أحمد صدقي	ماجستير الأنظمة	1436-1437	92	متوفر
أميره بنت عبدالله العمري	الحماية القانونية للمرأة العاملة في نظام العمل السعودي دراسة تأصيلية	أ.د. أسامة خليل عثمان	ماجستير الأنظمة			غير متوفر
آلاء بنت صالح السحيباني	النظم القانونية الدولية لتشجيع الاستثمار الأجنبي دراسة في ضوء منظمة الأونكتاد	د. سوزان غنيم	ماجستير الأنظمة	1439	148	متوفر
بارعة بنت إبراهيم اليحيى	التدليس في الإعلانات التجارية- دراسة مقارنة	أ.د. أحمد الزقرد	ماجستير الأنظمة	1436-1437	127	متوفر
بشرى بنت سليمان العثيم	أحكام رهن الأسهم في النظام التجاري السعودي دراسة مقارنة	د . عزة علي الحسن	ماجستير الأنظمة	1436-1437	119	متوفر
حمد عبدالعزيز حمد الصهيل	التعويض عن الأضرار الناجمة عن القرارات الإدارية المشروعة في المحاكم الإدارية السعودية	أ.د. علي خطار شطناوي	ماجستير الأنظمة	1439	112	متوفر

خولة بنت سليمان العدل	التنظيم القانوني للشيك الإلكتروني في النظام التجاري السعودي دراسة تحليلية	د . ذكري عبد الرازق خليفة	ماجستير الأنظمة	1436-1437	112	متوفر
راكان بن حويكم الحويكم	خصوصية إجراءات التحكيم في مرحلة الخصومة	أ. د. أحمد صدقي	ماجستير الأنظمة			غير متوفر
رياء بنت عبدالرحمن الثنيان	القصد الجنائي في جريمة التزوير المعلوماتي دراسة مقارنة	أ. د. عبدالإله عبداللطيف محمد حامد	ماجستير الأنظمة	1436-1437	94	متوفر
زياد بن مرشد المرشد	حالات انتهاء الأسر في القانون الدولي العام	د. أسامة إبراهيم الفكي	ماجستير الأنظمة	1438	101	متوفر
سهام بنت حسن المقبل	الحماية القانونية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وفقا للنظام السعودي	د. محمود عبد الحافظ	ماجستير الأنظمة	1436-1437	97	متوفر
صالح بن إبراهيم البليهي	اختصاص الحاكم الإداري بحماية الأمن العام في النظام السعودي	أ . د . علي الشطناوي	ماجستير الأنظمة	1438	109	متوفر
عائشة بنت صالح بن عبدالله الشايع	ضمانات تنفيذ أحكام القضاء الإداري الصادرة في مواجهة الإدارة في المملكة العربية السعودية	د. سهام عبد الله عمر	ماجستير الأنظمة	1439	93	متوفر
فوزان بن علي الفوزان	دور القضاء في التحكيم وفقا للنظام السعودي	د. عدنان بن صالح العمر	ماجستير الأنظمة	1438	97	متوفر
مارية بنت خالد الحجاج	مسئولية الصيدلي عن الخطأ في قراءة التذكرة الطبية في النظام السعودي والأنظمة المقارنة	د. فاطمة فتح الرحمن	ماجستير الأنظمة	1439	75	متوفر
مشعل بن أحمد الشريدة	التعويض عن الضرر الأدبي المرتد عن الإصابة ، دراسة مقارنة	أ.د. أحمد السعيد الزقرد	ماجستير الأنظمة	1439	127	متوفر

معاذة بنت إبراهيم الحسياني	الصلح في أحكام الزواج والطلاق وفقا للنظام السعودي "	أ.د . أحمد السعيد الزقرد	ماجستير الأنظمة	1438	142	متوفر
هند بنت إبراهيم دخيل الدخيل	المسؤولية الجنائية عن أخطاء الطبيب في العمليات التجميلية دراسة مقارنة	أ.د. عبدالإله عبداللطيف محمد حامد	ماجستير الأنظمة	1437	77	متوفر
هند بنت شريم آل قراء	المسئولية الدولية عن إشراك الطفل في الحروب	د. سوزان غنيم	ماجستير الأنظمة	1439	121	متوفر
هند بنت عمر الربيعان	ضمانات التحقيق في المخالفات التأديبية وفق النظام السعودي	د. سهام عبدالله	ماجستير الأنظمة	1439	87	متوفر
هيفاء بنت محمد المحيميد	الحماية الدولية للفرق والأعيان الطبية أثناء النزاعات المسلحة"	د. سوزان غنيم	ماجستير الأنظمة	1439	148	متوفر
ياسمين بنت عبد العزيز الخميس	المسؤولية الجنائية للأحداث عن الجرائم المعلوماتية في النظام السعودي دراسة مقارنة "	د. بلقيس عبد الرحمن فتوتة	ماجستير الأنظمة	1438	146	متوفر
أمين بن سليمان البرادي	دور المملكة العربية السعودية في تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	د. أسامة الأمير الفكي	ماجستير الأنظمة	1441	182	متوفر
بشائر بنت عبدالعزيز الخلف	آثار عقد الفرانشايز في العلاقة بين المانح والممنوح له	د. مروة العيسوي	ماجستير الأنظمة	1441	137	متوفر
جمانة ناصر فهد الغيث	حق المستهلك بالإعلام في التعاقد الالكتروني، دراسة مقارنة	د. عزة الحسن	ماجستير الأنظمة			غير متوفر
جواهر عبدالمحسن علي المشيقح	عدالة التعويض عن قرارات نزع الملكية للمنفعة العامة، دراسة مقارنة	د. أماني فوزي	ماجستير الأنظمة	1439-1440	129	متوفر
حنان عبدالله مطلق الحناكي	مدى حق الأجنبي في مزاولة مهنة المحاماة في النظام السعودي	أ.د. محمود عبدالحافظ	ماجستير الأنظمة	1440	116	متوفر

خلود بنت خالد الخالدي	الدليل الرقمي ودوره في الإثبات الجنائي	أ.د. عبدالإله عبداللطيف حامد	ماجستير الأنظمة	1440	87	متوفر
خلود عبدالعزيز عوض الحربي	أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في استدامة الشركات العائلية	د. ذكري عبد الرازق خليفة	ماجستير الأنظمة	1440	97	متوفر
خولة بنت سعود اليحياء	الإنهاء التعسفي لعقد العمل في نظام العمل السعودي دراسة مقارنة	د. فاطمة فتح الرحمن	ماجستير الأنظمة	1440	115	غير متوفر
دارين محمد عبدالله العمرو	الحماية المدنية للعلامات التجارية بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلية مقارنة	د. عزة علي الحسن	ماجستير الأنظمة	1440	88	متوفر
روان بنت عبدالرحمن المجيدل	الالتزام بضمان السلامة في عقد البيع الاستهلاكي	د. نعمات محمد	ماجستير الأنظمة			غير متوفر
روان عبدالله البرادي	المواجهة الدولية لتغير المناخ	د. سوزان معوض	ماجستير الأنظمة	1441	141	متوفر
سمية سامي محمد الصقير	موقف المنظم السعودي من ازدواج الجنسية، دراسة مقارنة	أ.د. محمود عبدالحافظ	ماجستير الأنظمة	1440	140	متوفر
شوق بنت أحمد الحمزة	الضمان العشري في عقود المقاولة دراسة مقارنة في النظام السعودي وعقد الفيديك	أ.د.أحمد الزقرد	ماجستير الأنظمة	1440	150	متوفر
عبدالإله إبراهيم المشيطي	التنظيم القانوني لتمويل المشروعات الصغيرة المتعثرة أثناء إجراء التسوية الوقائية في نظام الإفلاس السعودي لعام ١٤٣٩هـ دراسة تحليلية	د. عدنان العمر	ماجستير الأنظمة	1440	140	متوفر
عبدالرحمن سليمان الخميري	أثر حوكمة الشركات في أداء إدارة الشركة	د. ذكري عبد الرازق خليفة	ماجستير الأنظمة	1440	146	متوفر
عصام بن رجعان الحربي	دور التحكيم في فض منازعات عقود نقل التكنولوجيا	د. درويش بن عبدالله درويش	ماجستير الأنظمة	1440	108	متوفر
عهود بنت عبدالله	التنظيم القانوني لشركة الشخص الواحد	د. آمال زيدان	ماجستير			غير متوفر

المحيميد	دراسة مقارنة		الأنظمة			
فاطمة عبدالله القرعاوي	المسؤولية المدنية للمترجم في النظام السعودي، دراسة مقارنة	د. فاطمة فتح الرحمن	ماجستير الأنظمة	82	1439-1440	متوفر
محمد بن صالح الحميد	القيود الواردة في حرية تملك الأجانب للعقارات في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة	أ.د. أحمد السعيد الزقرد	ماجستير الأنظمة	69	1440	متوفر
منيرة بنت فهد الصلال	الإجراءات الوقائية من الإفلاس في النظام السعودي دراسة مقارنة	د. عزة علي الحسن	ماجستير الأنظمة	116	1441	متوفر
نورة علي البراك	العلامة التجارية وعلاقتها بأسماء المواقع الالكترونية	د. عزة علي الحسن	ماجستير الأنظمة	79	1441	متوفر
خالد صالح الخليفة	المسؤولية الدولية عن أضرار التلوث البحري الناشئ عن تسرب الزيت	د. أسامة الفكي	ماجستير الأنظمة	108	1441	متوفر
أحمد بن تركي بن حمد الحميدان	التعاملات الإلكترونية وأثرها القانوني في الحد من المخالفات الإدارية	أ. د. عبد الفتاح محمد الشرقاوي	ماجستير الأنظمة	85	1442	متوفر
أثير بنت غنام بن محمد البليهي	الأحكام القانونية لاستقلال الموظف الدولي	أ. د. أسامة الأمير الفكي	ماجستير الأنظمة	142	1440-1441	متوفر
أثير بنت فهد المحيميد	المسؤولية الجنائية للمريض النفسي- دراسة مقارنة	أ. د. سليمان بن ناصر العجاجي	ماجستير الأنظمة	199	1441	متوفر
أروى بنت عبد الله بن صالح الحماد	المفهوم الخاص لمبدأ المساواة في إطار النظام الاقتصادي الدولي	أ. د. أسامة الأمير الفكي	ماجستير الأنظمة	125	1442	متوفر
أسامة بن أحمد العثيم	التقادم المانع لسماع الدعوى أمام ديوان المظالم- دراسة تأصيلية تطبيقية	أ. د. عبد الفتاح محمد الشرقاوي	ماجستير الأنظمة	95	1441	متوفر

أسماء بنت أحمد بن سليمان السعيد	التدابير القانونية للحد من جرائم القاصر الإلكترونية	أ. د. صالح أحمد التوم ضيف الله	ماجستير الأنظمة	1440-1441	97	متوفر
أفنان بنت عبد الرحمن الحميدان	حق المتعاقد في التعويض عن التعديل الانفرادي في العقود الإدارية	أ. د. أماني فوزي السيد حمودة	ماجستير الأنظمة	1441	118	متوفر
إيلاف محمد سليمان السحيباني	الطبيعة القانونية للمحل التجاري الإلكتروني	أ. د. مروة محمد العيسوي	ماجستير الأنظمة	1442	136	متوفر
حنين بنت عبد الرحمن السنتلي	العقوبات المقيدة للحرية البديلة عن السجن- دراسة تطبيقية	أ. د. صالح أحمد التوم ضيف الله	ماجستير الأنظمة	1441	140	متوفر
ربى بنت أحمد صالح الرسي	الضبط الإداري في حماية البيئة في المملكة العربية السعودية	د. محمد فاروق محمود	ماجستير الأنظمة	1441	383	متوفر
رزان بنت عبد الله عبد الكريم العثيم	الاجتهاد القضائي في عقود الإجارة المنتهية بالتمليك	أ. د. أسامة بن محمد عثمان	ماجستير الأنظمة	1441	112	متوفر
ريان بن محمد بن عبد العزيز الدعيجي	أثر اندماج الشركات على حقوق الشركاء والدائنين في نظام الشركات السعودي- دراسة تحليلية مقارنة	د. درويش عبد الله درويش	ماجستير الأنظمة	1441	85	متوفر
شوق بنت خالد بن سليمان الربيعان	المسؤولية المدنية لأطراف الاعتماد المستندي الإلكتروني	أ. د. مروة محمد العيسوي	ماجستير الأنظمة	1442	128	متوفر
عائشة بنت عيد الشمري	تقنين النظام الجزائي وأثره على الأحكام القضائية	أ. د. أشجان خالص الزهيري	ماجستير الأنظمة	1442	129	متوفر
عبد الرحمن علي عبد الله الراشد	الحماية القانونية للأحداث في نظام العمل السعودي- دراسة تحليلية مقارنة	أ. د. محمد عبد الستار عبد الوهاب	ماجستير الأنظمة	1441	71	متوفر
عبد الواحد بن	مسؤولية الناقل الجوي عن سلامة	د. درويش عبد	ماجستير	1442	91	متوفر

شجاع العنزي	المسافرين- دراسة مقارنة	الله درويش	الأنظمة			
فارس محمد عبد الله اللحيده	رقابة ديوان المظالم على ركن السبب في القرار الإداري- دراسة مقارنة	أ. د. عبد الفتاح محمد الشرقاوي	ماجستير الأنظمة	1441	170	متوفر
لولوة بنت عبد الرحمن الحسن	جريمة الإفصاح عن المعلومات الداخلية في نظام السوق المالية السعودي	د. سليمان بن ناصر العجاجي	ماجستير الأنظمة	1441	125	متوفر
محمد حميد الله مولوي عبد العزيز	انقضاء المعاهدات الدولية	أ. د. أسامة الأمير الفكي	ماجستير الأنظمة	1441	95	متوفر
منيرة إبراهيم النصار	اختصاص القضاء الإداري في نظر الحالات المستعجلة	أ. د. أماني فوزي السيد حمودة	ماجستير الأنظمة	1441	159	متوفر
ياسر حسن المطرفي	الطبيعة الحمائية في نظام العمل السعودي	أ. د. أحمد السعيد الزقرد	ماجستير الأنظمة		103	متوفر
أحمد بن محمد المحيميد	سقوط الحق في نظام المرافعات الشرعية السعودي	أ. د. أحمد السعيد الزقرد	ماجستير الأنظمة	1441	76	متوفر
عبد الله بن إبراهيم بن سليمان القويفلي	سلطة القاضي في تخفيف العقوبة التعزيزية- دراسة مقارنة مع النظام السعودي	أ. د. عبد الإله بن عبد اللطيف محمد حامد	ماجستير الأنظمة	1442	137	متوفر
ماجد بن عبد الرشيد محمد أحمد	سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة التعزيرية وفقاً للنظام الجزائي السعودي	د. يونس المشيقح	ماجستير الأنظمة	1442	110	متوفر
بندر بن دهاس بن ضواي الحربي	آثار فسخ العقد الإداري بالإرادة المنفردة	د. إسلام محمود مهران	ماجستير الأنظمة	1442	105	متوفر
مزيد بن سليمان بن مزيد المزيد	الأعراف الدولية وأثرها على المعاهدات الدولية	أ. د. عبد الإله بن عبد اللطيف محمد حامد	ماجستير الأنظمة	1442	118	متوفر
عبد الله بن علي	مكافحة الفساد الإداري في المرافق العامة	أ. د. عبد	ماجستير	1442	102	متوفر

عبد الله الحميد		الفتاح الشرقاوي	الأنظمة			
فهد بن عبد الله بن عبد العزيز الربعي	الأحكام القانونية للاستحواذ على الشركات المساهمة– دراسة مقارنة	د. درويش عبد الله درويش	ماجستير الأنظمة	1442	89	متوفر
عبد الرحمن بن عبد الله بن سالم الأحمدي	المساواة بين المتنافسين وضمانات تحقيقها في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية	د. أحمد بن سليمان الفراج	ماجستير الأنظمة	1442	112	متوفر
منصور فارع الحربي	القرارات الإدارية القابلة للانفصال– دراسة نظرية تطبيقية في ضوء أحكام ديوان المظالم	د. أحمد بن سليمان الفراج	ماجستير الأنظمة	1442	86	متوفر
عبد العزيز بن عوض بن لافي العنزي	مكافحة الفساد الإداري والمالي في مجال الوظيفة العامة	د. محمد فاروق محمود	ماجستير الأنظمة	1442	90	متوفر
غيداء عبد الرحمن محمد الحربي	الخطورة الإجرامية وأثرها في تشديد العقوبة– دراسة تطبيقية مقارنة	د. عبد الإله عبد اللطيف	ماجستير الأنظمة	1442	88	متوفر
روان بنت عبد الله بن مرزوق الفريدي	المسؤولية الجنائية عن نقل فيروس كورونا المستجد	أ. د. أشجان خالص الزهيري	ماجستير الأنظمة	1442	146	متوفر
غازي بن عبد الرحمن الزغيبي	الدعوى المباشرة في النظام السعودي: مدى مشروعيتها ومدى تنظيمها	أ. د. أحمد السعيد الزقرد	ماجستير الأنظمة	1443	90	متوفر
صالح بن عبد الرحمن البجادي	الطبيعة التنظيمية للجان شبه القضائية في المملكة العربية السعودية	أ. د. أسامة محمد عثمان	ماجستير الأنظمة	1442	83	متوفر
فاطمة بنت محمد المقوشي	المساهمة الجنائية في جريمة الاحتيال الإلكتروني– دراسة تحليلية في النظام السعودي	د. سليمان العجاجي	ماجستير الأنظمة	1443	88	متوفر
زينب صالح عبد الله الثنيان	المركز القانوني للموظف العام خلال فترة كف اليد	د. أماني فوزي	ماجستير الأنظمة	1443	105	متوفر
محمد بن خالد	الضمانات التأديبية لطلاب الجامعات	د. عبد الفتاح	ماجستير	1443	127	متوفر

القصير	السعودية	الشرقاوي	الأنظمة			
رغد بنت خالد بن جربوع القفاري	المساهمة الجنائية في جريمة التشهير الإلكتروني في النظام السعودي	د. جمال شعبان	ماجستير الأنظمة	1443	116	متوفر
ماجد بن سعد بن فضي الحربي	الطعن على الأحكام القضائية وفق نظام المرافعات الشرعية: أسسه وشروطه وآثاره	أ. د. أسامة محمد عثمان	ماجستير الأنظمة	1443	114	متوفر
لولوة بنت عثمان العميريني	تقويم أداء الموظف العام(دراسة مقارنة بين النظامين السعودي والمصري)	د. أماني فوزي	ماجستير الأنظمة	1443	124	متوفر
سليمان عبد الرحمن عبد الله الحبيب	المسؤولية المدنية للفندق تجاه النزيل في النظام السعودي –دراسة وصفية تحليلية	أ. د. أحمد الزقرد	ماجستير الأنظمة	1443	81	متوفر
سمية بنت سيف بن طلال الوقيت	المسؤولية الدولية عن الأضرار النووية	أ. د. أسامة الأمير الفكي	ماجستير الأنظمة	1442	155	متوفر
نجد عبد الله حمد الخويطر	مآل نصيب العقيم المتوفى من الوقف الذُّرِّي في القضاء السعودي، دراسة تطبيقية مقارنة	د. علاء الدين عبد الفتاح	ماجستير الأنظمة	1443	92	متوفر
أنفال سليمان الفايزي	الالتزام بعدم منافسة صاحب العمل في النظام السعودي، دراسة مقارنة	د. فاطمة فتح الرحمن	ماجستير الأنظمة	1442	80	متوفر
غادة محمد عبد الله الحلوة	الأحكام القانونية لإدارة صناديق الاستثمار في المملكة– دراسة مقارنة	د. عزة علي الحسن	ماجستير الأنظمة	1443	95	متوفر
فهد مانع سعد الحربي	الأحكام القانونية لشراء الشركة المساهمة لأسهمها– دراسة مقارنة	د. درويش عبد الله درويش	ماجستير الأنظمة	1443	98	متوفر
وجدان بنت محمد بن رشيد الرشيد	المسؤولية الجنائية عن استغلال الأطفال جنسياً عبر الإنترنت– دراسة تحليلية مقارنة	أ. د. سليمان العجاجي	ماجستير الأنظمة	1443	107	متوفر
هاجر بنت محمد بن مبارك المنيع	المسؤولية الدولية لجريمة التهجير القسري	د. أحمد الدباسي	ماجستير الأنظمة	1443	143	متوفر

هديل بنت محمد بن عبد الله الدبيان	مكافحة جرائم الفساد في عقود المشتريات الحكومية في المملكة العربية السعودية- دراسة تحليلية	أ. د. صالح أحمد التوم	ماجستير الأنظمة	1443	92	متوفر
هناء بنت عبد العزيز محمد العثيم	البطلان الناشئ عن تخلف السبب في إجراءات التحقيق الابتدائي- دراسة تحليلية مقارنة	أ. د. سليمان العجاجي	ماجستير الأنظمة	1443	108	متوفر
فهد بن سليمان بن فهد الدرسوني	الضبط الإداري البيئي في المملكة العربية السعودية؛ الاحتطاب نموجاً- دراسة مقارنة	د. محمد فاروق محمود	ماجستير الأنظمة	1443	104	متوفر
رِناد بنت سليمان الضالع	التوقيع الإلكتروني ودوره في إثبات المعاملات الإلكترونية- دراسة مقارنة	د. محمد الشبرمي	ماجستير الأنظمة	1443	98	متوفر
غادة بنت أحمد بن عبد الله العميم	الرقابة القضائية على السلطة التأديبية لصاحب العمل- دراسة مقارنة	د. محمد عبد الستار	ماجستير الأنظمة	1443	123	متوفر
نشمية محمد راشد العتيبي	حماية القانون الدولي للبيئة من النفايات الخطرة	د. أسامة الفكي	ماجستير الأنظمة	1443	130	متوفر
سهام ناصر دبيان الحربي	الأحكام القانونية لأوامر الأداء في نظام المحاكم التجارية السعودي	د. عزة الحسن	ماجستير الأنظمة	1443	111	متوفر
سارة عبد الكريم التويجري	الحماية الجنائية للطفل من الاستغلال في الجريمة الإلكترونية في النظام السعودي- دراسة تحليلية مقارنة	د. حسن مقابلة	ماجستير الأنظمة	1443	96	متوفر
بسمة أحمد محمد حملي	المسؤولية الجنائية عن التجارب الطبية على الأجنة البشرية- دراسة مقارنة	د. جمال شعبان	ماجستير الأنظمة	1443	95	متوفر
دانية بنت عواد بن محمد العواد	المساهمة الجنائية في جريمة الابتزاز الإلكتروني	د. جمال شعبان	ماجستير الأنظمة	1443	136	متوفر
سماهر بنت محمد التركي	الحماية الجنائية للطفل من الإساءة الجسدية في النظام	د. جمال شعبان	ماجستير الأنظمة	1443	81	متوفر

	السعودي- دراسة تحليلية					
عبد الله راشد الحميد	الحماية المدنية لبراءة الاختراع في النظام السعودي	د. أشرف عبد العظيم	ماجستير الأنظمة	1443	88	متوفر
صالح بن علي بن سالم البرية	حق المستهلك في فسخ العقد الإلكتروني وفق نظام التجارة الإلكترونية السعودي	د. إبراهيم الوهيبي	ماجستير الأنظمة	1443	86	متوفر
خلف بن محمد بن عبد الله العرم	إنكار المتهم وأثره على توجيه الاتهام في مرحلة التحقيق- دراسة مقارنة	د. جمال شعبان	ماجستير الأنظمة	1443	94	متوفر
محمد منصور عبد الرحمن المطلق	الحماية المدنية للمستهلك من الإعلانات التجارية المضللة- دراسة في النظام السعودي والفقه الإسلامي	د. عبد السلام الجوفان	ماجستير الأنظمة	1443	86	متوفر
إبراهيم بن عبد العزيز التويجري	المسؤولية المدنية لأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة في النظام السعودي	د. عبد السلام الجوفان	ماجستير الأنظمة	1443	83	متوفر
سُرى بنت عبد الله ناصر السعوي	الحماية القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية- دراسة تأصيلية تحليلية	د. مروة العيسوي	ماجستير الأنظمة	1443	92	متوفر
موضي بنت محمد بن حمود القحطاني	المسؤولية المدنية للطبيب عن إفشاء السر الطبي في النظام السعودي- دراسة مقارنة	د. فاطمة فتح الرحمن	ماجستير الأنظمة	1443	72	غير متوفر
منال عبد الرحمن علي العليان	صيغ التمويل العقاري في المملكة العربية السعودية- دراسة مقارنة	د. فاطمة فتح الرحمن	ماجستير الأنظمة	1443	130	متوفر
صيته بنت عبد العزيز بن عبد الرحمن الخضيري	الاتجاه الحديث في إجبار الإدارة على تنفيذ حكم الإلغاء- دراسة نظرية تطبيقية في النظام السعودي	د. إسلام محمود مهران	ماجستير الأنظمة	1443	109	متوفر
ريم غازي شديد الحربي	سلطات الإدارة في عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية(B.O.T) وفقاً لنظام التخصيص السعودي	د. أماني فوزي	ماجستير الأنظمة	1443	102	متوفر

سارة بنت خالد الخريصي	الحماية القانونية لأجر العامل في النظام السعودي- دراسة مقارنة	د. محمد عبد الستار	ماجستير الأنظمة	1443	80	متوفر
رهف بنت غازي شديد الحربي	حجية الدليل الإلكتروني أمام المحاكم التجارية السعودية	د. عزة علي الحسن	ماجستير الأنظمة	1443	128	متوفر
صالح دخيل المطيري	توازن القوى في المفاوضات وفق القانون الدولي	د. أسامة الفكي	ماجستير الأنظمة	1443	86	متوفر

ثانياً: ملخصات الرسائل العلمية
لقسم الأنظمة

ملخصات ماجستير

الأنظمة

العنوان	**المسئولية المدنية للمحامي عن أخطائه المهنية في النظام السعودي**
الباحثة	**الهنوف بنت محمد النجيدي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناول هذا البحث موضوع المسؤولية المدنية للمحامي عن أخطائه المهنية في النظام السعودي، فالمحاماة تحظى بأهمية كبرى في المجتمع المدني، فهي ركن من أركان العدالة، وتساهم في تطوير الفكر القانوني، وفي توعية الأفراد بحقوقهم وواجباتهم إزاء المجتمع من ناحية، وفي علاقاتهم بين بعضهم وبعض من ناحية أخرى.

ولأن كافة المجتمعات لا تستطيع أن تحيا حياة منظمة تتضح فيها الحقوق والواجبات دون أن يكون هناك قانون يحكمها وينظم سلوكيات أفرادها، وعلاقاتهم المتداخلة، ومصالحهم المتضاربة.

فقد اهتمت القوانين المختلفة بتنظيم أنشطة المجتمع، ومنها مهنة المحاماة، نظرًا لتعلقها بمرفق القضاء، وهو من المرافق الهامة بل الرئيسة لقيام واستمرارية كيان أي دولة.

ولقد انتهجت المملكة العربية السعودية النهج ذاته، حيث تم تنظيم المهنة من خلال قوانين خاصة، بالإضافة إلى القواعد العامة فيما يتعلق بقواعد المسؤولية المدنية للمحامي، إذا ما وقع منه ما يعد مخالفة تستوجب مساءلته مدنيًا.

لذا جاء هذا البحث مشتملًا على مقدمة وخمسة مباحث.

تناول المبحث الأول تعريف مهنة المحاماة، وبيان أهميتها، ثم التزامات المحامي وحقوقه النظامية.

والمبحث الثاني تم تخصيصه لبيان العلاقة بين العميل والمحامي، ثم طبيعة التزام المحامي. والمبحث الثالث خُصص لبيان مسؤولية المحامي عن أخطائه المهنية.

و المبحث الرابع تحدثت فيه عن الجزاء المترتب على المسؤولية المدنية للمحامي.

وفي المبحث الأخير من الدراسة تناولت مسؤولية المحامي التأديبية عن أخطائه المهنية.

وفي خاتمة البحث أُوردت أهم النتائج والتوصيات، والتي منها:

١ – المحامي هو المهني المختص بالترافع عن الغير، ويراعي في تنفيذ ذلك الأصول العلمية والفنية التي تفرضها مهنة المحاماة.

٢ – اختلفت الآراء في التكييف القانوني لعلاقة المحامي بالعميل: فمنهم من يرى أنها عقد مقاولة، والآخر عقد خدمة، والبعض عقد وكالة، ومن خلال هذه الدراسة تبين أنه عقد قائم بذاته، له قواعده وأحكامه الخاصة، وموضوعه الأساسي يختلف عن العقود الأخرى وعن القواعد التي تحكمها.

التوصيات:

١- نص نظام المحاماة السعودي في المادة (٢٤) لعام ١٤٢٢هـ على أنه لا تسمع دعوى الموكل في مطالبة محاميه بالأوراق والمستندات المودعة لديه بعد مضي خمس سنوات من تاريخ انتهاء مهمته، وكان من الأنسب أن تجعل المدة سنة واحدة فقط إذا كان الحق متعلقًا بأوراق العميل.

٢- أوصي بضرورة النص على عقد التأمين من المسؤولية لضرورته، بحيث إن المحامي لا يمارس مهنته قبل أن ينشأ هذا العقد؛ لما في ذلك من حماية للأطراف في حال وجود ضرر يحاسب عليه المحامي، وفي المقابل حفظ حقوق العملاء، بتمكينهم من الحصول على تعويض عادل إذا ما لحق بهم ضرر نتيجة لفعل المحامي، أو من يسأل عنهم.

العنوان	**موقف ديوان المظالم من التعويض عن الربح الفائت دراسة تأصيلية**
الباحثة	**أروى بنت عبد الله الرميح**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت هذه الدراسة التعريف بماهية التعويض عن الربح الفائت، من خلال بيان تعريف التعويض عن الربح الفائت في اللغة، وفي اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية، وفي اصطلاح فقهاء القانون، ثم تطرقت الدراسة إلى تأصيل التعويض عن الربح الفائت في الفقه الإسلامي، من خلال بيان مشروعية التعويض عن الربح الفائت، والخلافات حول ذلك، ثم تحرير محل النزاع، وبيان الراجح من أقوال الفقهاء في ذلك، كما بينت الدراسة شروط التعويض عن الربح الفائت عند الفقهاء، من خلال بيانٍ لشروط التعويض عن الضرر بشكل عام، ثم بيان شروط التعويض عن الربح الفائت.

كما تناولت الدراسة الأساس القانوني للتعويض عن الربح الفائت، وأنه أحد عنصري التعويض الكامل من حيث تعويض المضرور عما لحقه من خسارة وما فاته من كسب، وتناولت بياناً لشروط التعويض عن الربح الفائت في القانون من خلال بيانٍ للشروط الواجب توافرها في التعويض عن الضرر بشكل عام، ثم بيان شروط التعويض عن الربح الفائت، ثم بينت الدراسة كيفية التعويض عن الربح الفائت.

وفي الفصل الأخير تناولت الدراسة موقف ديوان المظالم من الربح الفائت، من خلال عرض لنماذج من الأحكام الصادرة من ديوان المظالم التي تمنع التعويض عن الربح الفائت، ونماذج أخرى من الأحكام التي تُجيز التعويض عن الربح الفائت، وأخيراً تناولت الدراسة إيضاح المبدأ الذي سار عليه ديوان المظالم في التعويض عن الربح الفائت.

وأخيراً انتهت الدراسة بخاتمة جاء فيها أهم النتائج والتوصيات لهذه الدراسة، ومن النتائج ما يلي:

١- أن مفهوم التعويض عن الربح الفائت لم يرد بهذا اللفظ في مؤلفات المتقدمين من الفقهاء؛ لكنه داخل في مصطلح تفويت المنفعة باعتبار الربح من المنافع.

٢- أن المضرور من فوات الربح يُصيبه نوعان من الضرر؛ أحدهما احتمالي وهو مقدار الربح، والآخر محقق وهو فقده لفرصة الربح، فالذي يستحق التعويض عنه هو الضرر المحقق.

٣- أن ديوان المظالم حكم بجواز التعويض عن الربح الفائت في قضايا، ومنعه في قضايا أخرى، فمنعه للتعويض كان استناداً على سند شرعي ونظامي في تحريم الربا، وأورد في الأسباب ما يدل على ذلك، أما الحكم بجواز التعويض كان استناداً على جواز التعويض عن المنافع على القول الراجح.

٤- أن ديوان المظالم عند نظره للقضايا المطروحة أمامه يعتمد على السوابق القضائية، ويدل على ذلك ما يرد في الأسباب من استناد على الأحكام السابقة.

العنوان	**الجوانب المستحدثة في ضمان العيوب الخفية لعقد البيع في النظام السعودي دراسة مقارنة**
الباحثة	**أفنان بنت صالح الراجح**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت الدراسة أبرز الجوانب المستحدثة في ضمان العيوب الخفية في النظام السعودي وفق منهج استقرائي تحليلي مقارن؛ والمتمثل في استقراء النصوص والمسائل الشرعية والنظامية وتحليلها، لاستخلاص نتائجها مع المقارنة بين ما ورد في فقه أحكام الشريعة الإسلامية والنصوص النظامية؛ وذلك بهدف إلقاء الضوء على نطاق الحماية القانونية التي كفلها النظام السعودي للمستهلك في مواجهة العيوب الخفية حسب الاتجاهات الحديثة في القانون المقارن. فقد تحولت نظرية العيوب الخفية من مجرد نظرية لا تقوم إلا عند ثبوت الخطأ من المنتج إلى نظرية لحماية المستهلك من مخاطر المنتجات، وذلك لظهور المنتجات الحديثة والمعقدة والخطيرة؛ وبناء على ذلك ابتدأت الدراسة بـ(حماية المستهلك)، حيث إن من أبرز الجوانب المستحدثة في ضمان العيوب الخفية- صدور قانون خاص في حماية المستهلك، حيث ظهرت تطبيقات نظرية العيوب الخفية بعد تطورها في هذا القانون، وكلاهما يهدفان إلى المحافظة على سلامة المستهلك في جسده وماله، ثم تناولت الدراسة العيب الخفي الموجب للضمان، حيث سلطت الضوء على أبرز الجوانب المستحدثة في نظرية العيوب الخفية بدءًا من التوسع في مفهوم العيب، وتشديد التزامات المنتج بالإفصاح عن عيوب المنتجات، وقيام مسؤوليته عن الأضرار التي تسببها منتجاته المعيبة، وبالتالي التزامه بالتعويض عن هذه الأضرار.

وأخيراً منعت الشروط المسقطة لالتزام المنتج بضمان العيوب الخفية ما لم يتم إعلام المستهلك بهذه العيوب والأخطار؛ وتمثلت هذه الجوانب المستحدثة في النظام السعودي في أحكام خيار العيب في الفقه الإسلامي ونظم عديدة كنظام مكافحة الغش التجاري، باعتباره آلية لحماية المستهلك في الصحة والسلامة.

العنوان	**التنظيم القانوني لعمل الخبير وفقآ لنظام المرافعات الشرعية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) ١٤٣٥/١/٢٢هـ**
الباحثة	**أمنة بنت علي الدبيخي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

اتِّخَذَ القانون السعودي الخبرة وسيلة من وسائل الإثبات، حيثُ نصَّ عليها نظام المرافعات الشرعية الجديد في الباب التاسع في الفصل الخامس منه.

وقد تطرق لتعريفها اللغويون، والفقهاء، ورجال القانون، حيث ذَكرت الباحثة في ذلك البحث أهمها وأقواها وأدقها مع تعريف إجرائي للخبرة والخبير، وذلك في فصل تمهيدي لذلك البحث في المبحث الأول منه، أما في المبحث الثاني فبينتُ مشروعية الخبرة من القرآن الكريم ومن السنة النبوية، مع إيضاح لتلك الأدلة.

أما الفصل الأول من البحث فأدرج فيه الأهم والأولى وهو إجراءات الندب للخبير، حيث انقسم إلى مبحثين أولهما يبين ندب الخبير، وتطرقتُ في مطالبه التابعة له كيفية الندب ومن الذي يقدره؟ ثم ماذا ينبغي أن يشتمل عليه قرار الندب؟ ثم ماذا يشترط لكي يتم إدراجه في قوائم الخبراء؟ وكيف يمكن أن تقدر المصروفات لذلك الخبير والأتعاب التي تكبدها؟ ثم ماذا يترتب لو امتنع أحد الخصوم عن دفع تلك المصروفات والأتعاب؟

أما المبحث الثاني لهذا الفصل فقد جاء لبيان إجراءات ممارسة الخبير لعمله، وذلك في مطالب أربعة، أولها كيفية التعيين لذلك الخبير؟، وثانيها الطرق التي يتم بها ذلك التعيين، أما الثالث منها فبينت فيه متى يحق للخبير مباشرة مهمته واطلاعه على الأوراق لتلك الدعوى، ومن ثم يأتي المطلب الرابع لبيان حق الخبير بالاستعفاء من مهمته الموكلة إليه من قبل قاضي الدعوى، وما يتوجب عليه عند ذلك الاستعفاء.

وحيث إن الخبير باعتباره صاحب خبرة تحتاجه المحاكم في الفصل بالخصومات جاءت نصوص النظام بتنظيم عمل ذلك الخبير.

ثم قمت ببيان ذلك في فصل ثانٍ؛ ليوضح مدى إلزام رأي الخبير لمحكمة الموضوع ورده، حيث انقسم إلى مبحثين، أما أولهما فقد كان عنوانه مدى إلزام رأي الخبير لمحكمة الموضوع، وبينت ذلك في مطالب متتالية، أولها التقرير لذلك الخبير وثانيها مناقشته في ذلك التقرير، أما الثالث فقد وضح إمكانية المحكمة التي عينت الخبير أن تعين آخر بدلا عنه، وذلك بحسب ما تراه.

أما المبحث الثاني من ذلك الفصل فقد جاء لبيان رد الخبير، حيث وضحته الباحثة وفصلته في

مطلبين، الأول منهما بيان أسباب الرد لذلك الخبير، أما الثاني فهو المحكمة التي لها الحق في الفصل في طلب الرد.

مع تطبيقات أدرجتها الباحثة في أماكن متفرقة من البحث، لزيادة إيضاحٍ وبيانٍ للقارئ والباحث والمطلع له، وتقريب المعلومات لذهنه.

ثم خُتم البحث بأهم النتائج التي تم استنتاجها، مع توصيات أوصي بها.

العنوان	النظم القانونية الدولية لتشجيع الاستثمار الأجنبي دراسة في ضوء منظمة الأونكتاد
الباحثة	آلاء بنت صالح السحيباني
البرنامج	ماجستير الأنظمة

الملخص

تناولت هذه الدراسة النظم القانونية الدولية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتمثلت مشكلة البحث في كيفية تفعيل تشجيع الاستثمار الأجنبي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الدولية الشاملة.

وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على النظام القانوني الدولي لتشجيع الاستثمار الأجنبي، وبيان الدور الذي تقدمه الأونكتاد في ذلك، والوقوف على معوقات التشجيع لإيجاد الحلول المناسبة التي تسهم في تشجيع الاستثمار الأجنبي.

وقد خلصت الدراسة إلى قصور التنظيم القانوني الدولي لتشجيع الاستثمار الأجنبي بسبب عدم كفاية أحكام تشجيع الاستثمار وضعف الأثر التشجيعي في الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى ضعف التعاون الدولي في هذا المجال، والافتقار إلى تنظيم دولي موحد للاستثمار الأجنبي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها إقرار اتفاقية دولية موحدة لتنظيم الاستثمار الأجنبي، يكون هدفها تشجيع الاستثمار الأجنبي بما يحقق التنمية الاقتصادية الدولية الشاملة، ومعالجة قصور نظام التسوية الدولية لمنازعات الاستثمار بإنشاء محكمة دولية متخصصة في هذه المنازعات.

العنوان	التدليس في الإعلانات التجارية– دراسة مقارنة
الباحثة	بارعة بنت إبراهيم اليحيى
البرنامج	ماجستير الأنظمة

الملخص

تناولت الباحثة ما يتعلق بالتدليس في الإعلانات التجارية، بدأت فيه بعرض موجز عن عيوب الإرادة، ومن ثم إيضاح مفهوم التدليس في القانون، والألفاظ ذات الصلة به، ثم ذكرت شروط التدليس، والآثار المترتبة على تحقق تلك الشروط.

ثم تناولت الباحثة أيضا ما يتعلق بالتدليس في الفقه، وذكرت عيوب العقد، وأوردت الألفاظ التي تقترب من مفهوم التدليس في الفقه، مع تحديد أوجه الشبه والخلاف.

وخصصت الباحثة الفصل الثاني للإعلانات التجارية وما يتصل بها من تحديد لمفهومها ووسائلها، وأخلاقيات الإعلان التجاري.

ثم أوردت الباحثة صور التدليس في الإعلانات التجارية، ومن ثم الحديث عن موقف نظام الغش التجاري من التدليس في الإعلانات التجارية، وختمت الدراسة بتحديد دور وزارة التجارة تجاه تلك الإعلانات التجارية الكاذبة والمضللة.

العنوان	**أحكام رهن الأسهم في النظام التجاري السعودي دراسة مقارنة**
الباحثة	**بشرى بنت سليمان العثيم**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يقوم هذا البحث على التعرف على أحكام رهن الأسهم كما هي مقررة في نظام الرهن التجاري السعودي ، حيث تناولت هذه الدراسة كيفية حيازة هذه الأسهم وصورها وآثار رهن الأسهم ويتجلى ذلك في الالتزامات التي تقع على عاتق المتعاقدين وبالنسبة للغير وبالنسبة للراهن غير المدين ثم بينت هذه الدراسة دور هيئة سوق المال في رهن الأسهم ويتضح ذلك في إنشائها مركزاً لإيداع الأوراق المالية ووضعت قواعد لهذا المركز ثم تحدثت هذه الدراسة عن طرق انقضاء رهن الأسهم ومقارنتها بأحكام رهن الأسهم في الفقه الاسلامي ، حيث كشف هذا البحث الاتفاق الأغلب في الأحكام بينهما ، ما عدا الاختلاف في بعض المسائل و المسميات ، فرهن الأسهم يعتبر من عقود التوثيقات ، وهو أداة فعالة لتوثقة الديون .

العنوان	التعويض عن الأضرار الناجمة عن القرارات الإدارية المشروعة في المحاكم الإدارية السعودية
الباحث	حمد عبد العزيز حمد الصهيل
البرنامج	ماجستير الأنظمة

الملخص

مشكلة الدراسة :

تتمثل إشكالية البحث في بيان الأساس القانوني لتعويض الأشخاص عن الأضرار الناجمة عن القرارات الإدارية المشروعة ، وبيان أسس تقدير التعويض العادل، وماهيته ، كما تهدف هذه الدراسة الى تبديد المفهوم الخاطئ لدى الإدارة وعموم الأفراد بعدم مسؤولية الإدارة عن تعويض هذه الطائفة من القرارات ، ناهيك عن أن هناك العديد من القرارات الإدارية المشروعة التي يتم التعويض عنها كقرارات نزع الملكية للمنفعة العامة أو تعويض عن مدة إيقاف أو الأعمال المادية كالأمر بإزالة التعديات أو سفلتة طريق وهكذا ، وبذا تثير هذه الإشكالية البحثية العديد من التساؤلات الفرعية وهي ..

١-تحديد ما مدى مشروعية القرار الإداري؟

٢-ما طبيعة التعويض عن هذه القرارات المشروعة وماهيته؟

٣-ماهي الجهة القضائية المختصة بنظر دعاوى التعويض في النظام السعودي؟

٤-ما أسس تحديد التعويض العادل وفق اجتهاد ديوان المظالم؟

أهداف الدراسة :

١-تحديد ماهية مشروعية أعمال الادارة والتعويض في ضوء التعريفات اللغوية والاصطلاحية.

٢-بيان الأسس والقواعد التي يعتمدها القضاء الإداري للتعويض عن اعمال جهة الإدارة ومنها القرارات المشروعة وغير المشروعة التي يعوض عنها.

٣-تحديد العلاقة السببية بين قرار الإدارة المشروع والضرر الذي لحق بالشخص.

٤-تحديد شروط تقديم دعوى التعويض أمام ديوان المظالم، وإجراءاتها، وإمكانية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن ديوان المظالم.

منهج الدراسة :

المنهج التحليلي في دراسة ماهية القرارات الادارية المشروعة، وكيفية التعويض عن أضرار القرارات الادارية بشكل عام مسترشداً بالأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الإدارية بالمملكة العربية السعودية، واستنباط الحلول التي تقترب من تحقيق العدالة، بما يوافق النصوص الشرعية والنظامية التي بنيت عليه تلك القرارات والأحكام.

العنوان	التنظيم القانوني للشيك الإلكتروني في النظام التجاري السعودي دراسة تحليلية
الباحثة	خولة بنت سليمان العدل
البرنامج	ماجستير الأنظمة

الملخص

تناولت الدراسة الشيك الإلكتروني وتنظيمه القانوني في النظام التجاري السعودي، وفق منهج استقرائي تحليلي، بهدف الوصول إلى ما حدده النظام فيه من آلية متبعة، ومناقشة لأحكامه التفصيلية المتعددة، مبتدئًا بالشيك الورقي باعتباره الصورة الأولى والأساسية للشيك الإلكتروني.

وتظهر أهمية البحث في الشيك الإلكتروني لكونه وسيلة وفاء تقوم مقام النقود في التعامل، حيث يعتمد عليها جمهور المتعاملين بالتجارة الإلكترونية، مما دعا من خلال البحث دعم الثقة في الشيك الإلكتروني في مجمل مسائله القانونية.

وقد قسمت البحث إلى فصلين يسبقهما فصل تمهيدي، وذلك على النحو التالي:

الفصل التمهيدي: ماهية الشيك: وفيه مبحثان، المبحث الأول: التعريف بالشيك وأهميته ووظائفه في المعاملات التجارية، والمبحث الثاني: الشروط الواجب توافرها في الشيك.

الفصل الأول: ماهية الشيك الإلكتروني وأثر المعلوماتية على القواعد المستقرة للشيكات: وفيه مبحثان، المبحث الأول: التعريف بالشيك الإلكتروني، المبحث الثاني: أثر المعلوماتية على القواعد المستقرة في الشيكات بالتطبيق على الشيكات الإلكترونية.

الفصل الثاني: القواعد الحاكمة للوفاء بالشيك الإلكتروني: وفيه ثلاثة مباحث، المبحث الأول: ضمانات الوفاء بالشيك الإلكتروني، المبحث الثاني: أحكام الوفاء بالشيك الإلكتروني وآلية الوفاء به، المبحث الثالث: مخاطر التعامل بالشيكات الإلكترونية وكيفية مواجهتها.

وفي خاتمة البحث تم التوصل إلى أهم النتائج والاقتراحات.

العنوان	**القصد الجنائي في جريمة التزوير المعلوماتي دراسة مقارنة**
الباحثة	**رياء بنت عبد الرحمن الثنيان**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يشكل هذا البحث محاولة علمية لإلقاء الضوء على جريمة التزوير المعلوماتية، وذلك ببيان أركانها، والتفريق بينها وبين جريمة تزوير المحررات التقليدية، ثم يدور البحث فيها بشكل أساسي حول الركن المعنوي لهذه الجريمة، والذي يتمثل في القصد العام بعنصريه العلم والإرادة، والقصد الخاص المتمثل في نية الإضرار بالغير، وذلك باستخدام المحرر المزور فيما زور من أجله، سواء أكان الباعث عليه نبيلاً أم لا، ويبين البحث كيفية التزوير للمحررات عن طريق استخدام الوسائل الإلكترونية، وذلك من خلال نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية سنة ١٤٢٨هـ، مع مقارنته في الأحكام الخاصة بالتزوير المعلوماتِي في القانون الاتحادي الإماراتِي رقم (٥) لسنة ٢٠١٢م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، ووثيقة الرياض للنظام (القانون) الموحد لمكافحة جرائم تقنية المعلومات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ٢٠١٣م.

وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

١- القصد الجنائي هو جوهر الركن المعنوي، وينتج عنه تحديد كون الجريمة عمدية أو غير عمدية.

٢- القصد الجنائي الخاص في جريمة التزوير المعلوماتية هو نية استعمال المحرر المزور للغرض الذي زور من أجله على القول الراجح.

٣- هناك اتجاهان في إمكانية تطبيق نصوص التجريم والأحكام القضائية للتزوير التقليدي على التزوير المعلوماتِي، والراجح في ذلك هو أنه ينطبق فيما يمكن كالأركان العامة للتزوير، ولا ينطبق فيما لا يمكن كالكتابة أو شكل المحرر.

وقد ذُيِّل البحث بالفهارس التِي تشمل فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

العنوان	**حالات انتهاء الأسر في القانون الدولي العام**
الباحث	**زياد بن مرشد المرشد**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يعرف الأسير بأنه: "المقاتل أو من يقدم مساعدات مباشرة له ويقع في قبضة العدو أثناء النزاع المسلح" وبعد هذا التعريف المختصر للأسير يتضح اختلافه عن السجين وهو ما قد يكون في نفس الدولة التابع لها، بخلاف الأسير الذي لا يسمى أسيراً إلا في حال وجوده في قبضة العدو، أما المعتَقل فيختلف عن الأسير في أن الاعتقال يكون مقصوراً على الأشخاص المدنيين فقط، إضافة إلى أن الاعتقال يكون أقل صرامة من الحبس دائماً، بالرغم من وجود بعض عناصر التشابه بين الوضعين.

أما النسبة لنطاق الأسْر فإن الاتفاقيات الدولية وأهمها اتفاقية جنيف الثالثة والمنعقدة في العام الميلادي ١٩٤٩، قد حددت ذلك النطاق بشكل واضح جداً، فلم تكتفِ فقط بذكر الأشخاص الخاضعين لأحكام الأسْر، وإنما أوردت كذلك الفئات المستثناة من أحكام الأسرى.

والأسْر بطبيعته حالة مؤقتة ولم يكن وضعاً دائماً، أما عن كيفية انتهاء حالة الأسْر والتي كانت هي الموضوع الأساسي لهذا البحث، فإن الاتفاقيات الدولية قد أوردت عدداً من الحالات التي يعتبر وقوعها مُنهياً لحالة الأسر، كالإفراج عن الأسير بمقابل وبدون مقابل، وهروب الأسير، ووفاته، وكذلك قتل الأسير، إلا أن تلك الحالات لم ترد على سبيل الحصر وإنما على سبيل المثال فقط، فلا يوجد ما يحول دون انتهاء حالة الأسْر بالصلح بين الأطراف أو بانتصار مطلق لطرفٍ على آخر، وهو ما استنتجته من اختلاف الحالات المنهية للأسْر وذكر بعضها دون الآخر من اتفاقية لأخرى.

العنوان	**الحماية القانونية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وفقا للنظام السعودي**
الباحثة	**سهام بنت حسن المقبل**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يشكل هذا البحث محاولة علمية لتأصيل الحماية المقررة للمرأة العاملة في أحكام نظام العمل السعودي، حيث نكشف من خلاله عن حقوق المرأة العاملة في المملكة العربية السعودية، والتي لم تخرج عن أحكام الشريعة الإسلامية، وتقاليد المجتمع السعودي، والموافقة للمواثيق والاتفاقيات الإقليمية والدولية؛ مما يدل على الاهتمام بالمرأة السعودية العاملة، ورعايتها في كافة أحوالها وظروفها، والحفاظ عليها من أي عنف واعتداء.

العنوان	**اختصاص الحاكم الإداري بحماية الأمن العام في النظام السعودي**
الباحث	**صالح بن إبراهيم البليهي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

مشكلة الدراسة: ما تفرضه معطيات البيئة الداخلية والخارجية على الدولة من تحديات وتهديدات أثرت وتؤثر بشكل مباشر على الأمن العام مما فرض على الحاكم الإداري ضرورة فهم وتحليل هذه المعطيات وتحديدها عند اتخاذ القرارات حيث برزت ضرورة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١.ما المقصود بالحاكم الإداري في النظام السعودي، وما المقصود بالأمن العام كأحد عناصر النظام العام.

٢.مامدى أهمية حماية الأمن العام على استقرار المجتمع، وما هي صلاحيات الحاكم الإداري التي تستهدف حماية الأمن العام في النظام السعودي، وعن دور ديوان المظالم في رقابة مشروعية قرارات الحاكم الإداري.

أهداف الدراسة: وقد جاء هذا البحث من أجل تحقيق الأهداف التالية:

١. تحديد ماهية عنصر الأمن العام كأحد عناصر النظام العام.

٢. تحديد مفهوم الحاكم الإداري في النظام السعودي.

٣. تحديد صلاحيات الحاكم الإداري التي تستهدف حماية الأمن العام في النظام السعودي.

٤. تحديد التحديات التي يواجهها الحاكم الإداري في سبيل حماية الأمن العام.

٥. التركيز على دور ديوان المظالم في حماية حقوق الأفراد وحرياتهم.

منهج الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص الواردة في نظام المناطق ، والتعليمات والقرارات الصادرة عن أمراء المناطق في ميدان حماية الأمن العام .

أهم النتائج :

. الحاكم الإداري يمثل السلطة التنفيذية في الإقليم وعليه في سبيل ذلك مسئوليات جسيمة والانصياع لأوامره من قبل مسئولي الإدارات الأخرى داخل ولايته واجبة في حدود الأنظمة واللوائح .

. للحاكم الإداري دور هام في حماية مصالح الأفراد بوجه العموم وحماية أمنهم واستقرارهم بوجه خاص.

. للتأهيل العلمي والخبرة العملية دور كبير في قدرة الحاكم الإداري على القيام باختصاصاته ومهامه الجسيمة.

. للوسائل المساندة كالندوات والبرامج التوعوية دور كبير في تحقيق الأمن وحماية النظام.

. لابد من تعاون سكان المنطقة مع الحاكم الإداري لتحقيق الأمن والاطمئنان في أرجاء الإقليم .

أهم التوصيات:

. الاهتمام و التركيز من قبل الحاكم الإداري على الوسائل المساندة والتي تهدف إلى المحافظة على الأمن والاستقرار.

. تطوير وتحديث الوسائل المساندة بحيث تواكب تفكير المتلقين بما ينعكس على تقبلهم وتجاوبهم مع تلك الوسائل.

. لو يشترط في المحافظين ورؤساء المراكز الحصول على مؤهل علمي عالي وكذلك اشتراط خبرة عملية كبيرة مما يمكنهم من القيام بالمهام المناطة بهم وتأديتها على أكمل وجه .

. لابد من تكاتف المواطنين مع الحاكم الإداري في فرض هيبة الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار والمحافظة عليهما.

. على الحاكم الإداري دراسة طبيعة منطقته ومعرفة طبيعة سكانها وثقافتهم وأعرافهم وتقاليدهم ليسترشد بها عند إصدار قراراته.

. على الحاكم الإداري دور هام في توجيه الجامعات والمناشط العلمية وتطوير أدائها بحيث تساهم في رفع ثقافة الأفراد ووعيهم الفكري .

. لابد من الحرص على رفاهية المواطنين والاستماع إلى مطالبهم حيث أن ذلك عنصر هام في تحقيق الطمأنينة والرضا العام بما يكون سبباً لاستتباب الأمن.

العنوان	**ضمانات تنفيذ أحكام القضاء الإداري الصادرة في مواجهة الإدارة في المملكة العربية السعودية**
الباحثة	**عائشة بنت صالح بن عبد الله الشايع**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

جعلت عنوان هذا البحث ضمانات تنفيذ أحكام القضاء الإداري الصادرة في مواجهة الإدارة، وبحثت أولًا في حجية الأحكام القضائية الإدارية في المملكة العربية السعودية، ثم بينت في الفصل الأول صور امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام الإدارية، ومبررات امتناع الإدارة عن تنفيذ هذه الأحكام، وخلصت إلى أن الرفض الضمني للتنفيذ يشكل الصورة الغالبة لحالات الامتناع عن التنفيذ في المملكة.

أما الفصل الثاني فخصصته للبحث في الوسائل التي تحث الإدارة على تنفيذ الأحكام القضائية، متناولة دراسة دعوى إلغاء القرار الإداري الصادر بالامتناع عن التنفيذ، ومدى فاعلية هذه الوسيلة في حث الإدارة على تنفيذ الحكم القضائي، ومدى استحقاق المتضرر من هذا الامتناع للتعويض، مع بيان مدى سلطة القاضي الإداري في المملكة العربية السعودية في توجيه أوامر للجهات الإدارية، واستخدام أسلوب التهديد المالي ضدها، لضمان تنفيذ الحكم الصادر عنه.

وفي الفصل الثالث تناول البحث المسؤولية التأديبية، ومدى فاعلية هذه الوسيلة في ردع الموظفين عن الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية، ثم تناول البحث المسؤولية الجزائية للموظف العام الممتنع عن تنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة ضد الإدارة، منتهين إلى بيان موقف المنظم السعودي الذي لم يعترف بهذه المسؤولية.

واختتمت البحث بخاتمة شملت أهم النتائج والتوصيات، ومن أهم النتائج ما يلي:

١- عدم وجود آلية نظامية أو نظام يحكم تنفيذ الأحكام الإدارية، وذلك على خلاف الأحكام القضائية الصادرة من جهة القضاء العادي.

٢- أن أحكام ديوان المظالم استقرت على اعتبار امتناع الإدارة، بكافة صوره، قرارًا إداريًّا يقبل الطعن فيه بالإلغاء.

٣- أن قضاء ديوان المظالم استقر على قبول المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناشئة عن عدم تنفيذ الحكم القضائي الإداري الصادر ضد الإدارة.

٤- استقر قضاء ديوان المظالم على أن الأفعال المكونة للذنب الإداري ليست محددة حصرًا، مما يمكن هذه السلطة من معاقبة الموظف الممتنع عن تنفيذ الحكم القضائي، متى توافرت شروط هذه المسؤولية، باعتبار أن امتناع الموظف عن تنفيذ الأحكام القضائية ينطوي على إخلال بواجبات وظيفته.

ومن أهم التوصيات:

١- وضع آلية نظامية تمنع كل مظاهر مخالفة الإدارة لالتزامها بتنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة ضدها، وتضمن تنفيذ هذه الأحكام أسوة بقضاء التنفيذ، وعدم الاكتفاء بتحديد السلطة المختصة بهذا التنفيذ، وذلك بما يتناسب مع سلطة الإدارة وامتيازاتها.

العنوان	**دور القضاء في التحكيم وفقا للنظام السعودي**
الباحث	**فوزان بن علي الفوزان**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناول الباحث في هذه الدراسة موضوع دور القضاء في التحكيم وفقاً للنظام السعودي, وهو موضوع على جانب كبير من الأهمية في تحقيق فاعلية التحكيم, وذلك نظراً لافتقار المحكم لسلطة الأمر, التي يملكها قضاء الدولة فهو بحاجة إلى مساندة هذا القضاء لمواجهة ما يعترضه من مشكلات, فهناك أمور عديدة لا غنى لهيئة التحكيم في شأنها من الاستعانة بالقضاء .

وقد عالج الباحث في هذه الدراسة العديد من الموضوعات التي بدأها بفصل تمهيدي كمدخل للحديث عن مفهوم القضاء و التحكيم, ثم تطرق لبحث موضوع ولاية نظر النزاع بين المحاكم والتحكيم في المبحث الثاني.

وتعرض الباحث في الفصل الأول إلى دور القضاء قبل صدور حكم التحكيم, حيث بيّن دور القضاء في الرقابة على هيئة التحكيم من خلال تعيين المحكم أو رده أو عزله, وتحديد أتعابه, وتناول في المبحث الثاني من هذا الفصل إلى رقابة القضاء على سير إجراءات التحكيم وذلك من خلال تدخل القضاء في اتخاذ التدابير الوقتية أو التحفظية, وكذلك المساعدة في الحصول على أدلة الإثبات, ثم عرج الباحث على موضوع الإنابة القضائية, وختم المبحث الثاني بتمديد مهلة التحكيم.

وكما تناولت الدراسة أيضاً في الفصل الثاني إلى دور القضاء بعد صدور حكم التحكيم, من خلال الحديث عن دعوى بطلان حكم التحكيم وتدخل المحكمة المختصة في الحالات المحددة للبطلان من نظر دعوى البطلان وإلغاء حكم التحكيم, أو نظر القضاء لموضوع النزاع بعد الحكم ببطلان حكم التحكيم, ثم اختتم الباحث هذا الفصل في دور القضاء بشأن تنفيذ حكم التحكيم سواءً أكان حكم التحكيم وطنياً أم أجنبياً .

العنوان	**مسئولية الصيدلي عن الخطأ في قراءة التذكرة الطبية في النظام السعودي والأنظمة المقارنة**
الباحثة	**مارية بنت خالد الحجاج**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع مسؤولية الصيدلي البائع المدنية تجاه التذكرة أو الوصفة الطبية، من خلال المقارنة بين النظام السعودي ومختلف القوانين العربية، مع التركيز على بعضها، وهي كل من القانون المصري والعراقي، والنظام القانوني الفرنسي الرائد في مختلف الجوانب القانونية، وبصفة أخص في المسؤولية المدنية.

وقسمت هذه الدراسة إلى أربعة مباحث، المبحث الأول تناول مفهوم كل من الصيدلي والمسؤولية المدنية ومفهوم التذكرة أو الوصفة الطبية، وضم المبحث الثاني كلّاً من التكييف القانوني للمسؤولية المدنية للصيدلي ونوع الالتزام الواجب عليه تجاه التذكرة أو الوصفة الطبية، وفي المبحث الثالث تناول حالات خطأ الصيدلي في نطاق التذكرة الطبية مع التركيز على خطئه في قراءتها، أما في المبحث الرابع فتم البحث عن الجزاء المترتب على مسؤولية الصيدلي ونوع التعويض المستحق للمريض، وأخيراً التأمين من المسؤولية المهنية للصيدلي.

تناولت هذه الدراسة إشكالية رئيسة وأساسية عن طبيعة مسؤولية الصيدلي البائع، وخلصت إلى أنها قد تكون مسؤولية عقدية في حالات، وقد تكون مسؤولية تقصيرية في حالات أخرى، أي أن لها طبيعة خاصة، وما يزيد هذه الخصوصية هو مدى التزام الصيدلي البائع والذي يجمع بين الالتزام بتحقيق نتيجة صرف الدواء نفسه المدون في التذكرة الطبية، ومن ثم الالتزام ببذل عناية بالتثبّت من أن الدواء متناسب مع حالة المريض الصحية وعمره.

العنوان	**التعويض عن الضرر الأدبي المرتد عن الإصابة ، دراسة مقارنة**
الباحث	**مشعل بن أحمد الشريدة**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

مشكلة الدراسة:

قبل أغلب القضاء في المملكة العربية السعودية التعويض عن الضرر الأدبي عموماً، سواء كان مباشراً أو مرتداً عن الوفاة.

وقبل ذلك قبل التعويض عن الضرر المادي، سواء عن الوفاة أو عن الإصابة مباشراً أو مرتداً.

لكن التساؤل يظل قائماً هل توصل القضاء إلى إمكانية التعويض عن الضرر الأدبي المرتد عن الإصابة ما دون الوفاة؟ وهو ما نحاول الإجابة عنه.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

أولاً/ تسليط الضوء على المقصود بالضرر الأدبي بصفة عامة.

ثانياً/ بيان المقصود من الضرر الأدبي المرتد عن الإصابة ما دون الوفاة. والأسباب التي تدعو إلى ضرورة التعويض عنه.

ثالثاً/ تحديد الاتجاهات الحديثة في بعض الأنظمة المقارنة، خصوصاً في القانونين المصري والأردني.

رابعاً/ بيان آليات تقدير التعويض أو تحديد مقداره.

منهج الدراسة:

هذه الدراسة تقوم على المنهج التحليلي، من خلال عرض النصوص القانونية والأحكام القضائية، وشرحها تفصيلاً.

كذا فقد ارتأينا أن تقوم دراستنا على أساس المقارنة بين النظام السعودي وبعض القوانين الأخرى، بهدف التعرف على الاتجاهات الحديثة في الأنظمة والقوانين المقارنة، ومدى إمكانية الأخذ بها في قانوننا الوطني.

العنوان	الصلح في أحكام الزواج والطلاق وفقا للنظام السعودي "
الباحثة	معاذة بنت إبراهيم الحسياني
البرنامج	ماجستير الأنظمة

الملخص

يشكل هذا البحث محاولة علمية للوقوف على ضوابط وأحكام الصلح القضائي في مسائل الأحوال الشخصية، خاصة في مسائل الزواج والطلاق، وذلك بمعرفة أحكام الصلح القضائي، من خلال التطرق لمفهوم الصلح في الفقه الإسلامي والقانون[1]، وأركانه وشرائط صحته، والجهة المختصة بتوثيقه، وما يترتب على انعقاده، وتوثيقه من أحكام، ومن ثم تطبيق تلك الأحكام والضوابط على الصلح في مسائل الزواج والطلاق، والتطرق للضوابط الخاصة في الصلح في الأحوال الشخصية، وحكم الصلح في مسائل الزواج، ويندرج تحته: الصلح في دعوى النكاح وفي شروط النكاح، والصلح على المهر، والنفقة الزوجية، ومن ثم دراسة حكم الصلح في دعاوى الطلاق، والإجراءات المتبعة في ذلك في المحاكم، وحكم الصلح في المسائل المترتبة على الطلاق، وتنحصر في الحضانة، والنفقة، والزيارة.

وقد توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج منها :

١- لا يقتصر الصلح على دعاوَى، أو مسائل الطلاق، فقد يكون الصلح أثناء قيام الحياة الزوجية.

٢- الصلح يكون وديًا إذا تم بين الزوجين، أما إذا لجأ الزوجان إلى مكاتب المصالحة، أو القضاء؛ لتوثيق ما اتفقا عليه، فهو صلح قضائي.

[1] ولا يحاج على ذلك بأنه لا يوجد قانون للأحوال الشخصية في المملكة ينظم الأحوال الشخصية عموماً، أو الصلح في مسائل الزواج والطلاق. حيث نرد على ذلك بأن القاضي يستقي حكمه في مسائل الأحوال الشخصية من أحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما نحاول تتبعه وسوف نستهدي دائماً بما ورد في وثيقة مسقط للأحوال الشخصية في دول الخليج العربي، وهي وإن كانت استرشاديه غير ملزمة في المملكة، الا انها تكريس لفقه الشريعة الإسلامية، كما سنعرج احياناً على بعض قوانين البلاد العربية في الأحوال الشخصية في دراسة مقارنة.

العنوان	**المسؤولية الجنائية عن أخطاء الطبيب في العمليات التجميلية دراسة مقارنة**
الباحثة	**هند بنت إبراهيم دخيل الدخيل**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناول هذا البحث موضوع المسؤولية الجنائية عن أخطاء الطبيب في العمليات التجميلية , فنظراً لتزايد الإقبال على العمليات التجميلية؛ حيث تشهد المملكة العربية السعودية بفضل الله رخاءً اقتصادياً , مما جعل مثل هذا النوع من العمليات محط اهتمام كثير من الناس ولا سيما النساء , وما تثيره هذه العمليات من إشكالات شرعية وقانونية، لذا جاء هذا البحث الذي تناول في الفصل الأول ماهية المسؤولية الجنائية والأخطاء الطبية و عمليات التجميل، بالإضافة إلى موقف القضاء الأجنبي والعربي من عمليات التجميل, ثم ختمنا الفصل بموقف الفقه الإسلامي من عمليات التجميل .

ثم بيّن في الفصل الثاني أركان المسؤولية الجنائية عن أخطاء الطبيب في عمليات التجميل.

وتناول الفصل الثالث حدود الحماية الجنائية ضد أخطاء الطبيب في عمليات التجميل، والوضع المعمول به في المملكة العربية السعودية.

وخلُصت في نهاية البحث إلى النتائج التالية:

- يجوز شرعاً إجراء الجراحة التجميلية الضرورية والحاجية، مثل عمليات إزالة الأصابع الزائدة.
- من موجبات رفع المسؤولية عن طبيب التجميل أن يكون الفعل برضا المريض المكتوب.
- ضرورة مراعاة مسألة التناسب بين مخاطر العملية التجميلية، وفوائدها المرجوة.
- تختص الهيئة الصحية الشرعية بالنظر بالقضايا الطبية.
- الغالب بالحكم في قضايا الهيئة الصحية الشرعية بالقصيم، صرف النظر في الدعوى لعدم وجود خطأ أو إهمال من الطبيب.
- ندرة الدعاوى المعروضة لدى الهيئة الصحية الشرعية في منطقة القصيم ضد أطباء التجميل؛ إما لعدم معرفة الطريق للوصول للحق المسلوب، أو لصعوبة الإجراءات أمام الهيئة الصحية الشرعية مما يسبب العزوف عن تقديم الشكوى.

- يحق للمدعي بالقضايا الطبية التظلم لدى وزير الصحة أو ديوان المظالم خلال ستون يوما من تاريخ استلامه للقرار الصادر من الهيئة الصحية الشرعية.

التوصيات:

- سرعة تجاوب الجهات الحكومية ذات الاختصاص للباحثين من أجل مساعدتهم في إجراء بحوثهم، مما له الأثر في إنجاز مهماتهم بما يحقق الصالح العام في المجتمعات.
- أن تتولى المؤسسات المسؤولة عن الدعاية والإعلان الحد من جشع العيادات التجميلية التي تبالغ في إعلاناتها.
- ضرورة إصدار نظام مستقل للإثبات الجنائي وفقاً للنظام السعودي.
- منح الاختصاص القضائي إلى هيئة قضائية كاملة غير مختلطة لضمان الحيادية.
- منح القضايا الطبية صفة الاستعجال لأهميتها وخصوصيتها.

العنوان	**المسئولية الدولية عن إشراك الطفل في الحروب**
الباحثة	**هند بنت شريم آل قراء**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت هذه الدراسة المسئولية الدولية عن إشراك الطفل في الحروب، والذي يعد جريمة حرب بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ إلا أن واقع الحروب ما زال يشهد إشراك الأطفال في الحروب، دون تطبيق لقواعد المسئولية الدولية عن هذه الجريمة؛ لعموميتها، وضعف آليات تطبيقها.

ما يتوجب معه اقتراح آليات لتفعيل وتطوير المسئولية الدولية عن إشراك الطفل في الحروب، وتقديم الحماية المكفولة للطفل قانونا؛ بسن اتفاقية خاصة بوضع الطفل في الحروب، تشمل تقرير الحماية له، والضمانات التي يتمتع بها وقت الحرب، وتقرير مسئولية من يقومون بإشراكه، حماية لحق الطفل وتحقيقاً لمصالحه.

العنوان	**ضمانات التحقيق في المخالفات التأديبية وفق النظام السعودي**
الباحثة	**هند بنت عمر الربيعان**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

التحقيق التأديبي هو أول إجراء من إجراءات التأديب فهو يهدف للكشف عن حقيقة العلاقة بين الموظف المتهم والمخالفة المنسوبة إليه, ولخطورته على حقوق الموظف العام أحاطه المنظم بعدد من الضمانات الشكلية والموضوعية والتي تمثل ضمانا لجدية التحقيق ,وللتحقق من سلامة إجراءات التحقيق عند الإحالة للمحاكمة .

وعلى ضوء ذلك يناقش هذا البحث ضمانات التحقيق التأديبي في النظام السعودي من خلال ثلاثة فصول يتضمن كل منها مجموعة من المباحث, أولا الفصل التمهيدي و تناولت فيه بإيجاز تطور النظام التأديبي في المملكة ثم مفهوم التحقيق التأديبي وأهدافه والسلطة المختصة بالإحالة للتحقيق والتحقيق في النظام السعودي.

أما الفصل الأول فقد تناولت فيه الضمانات الشكلية للموظف المحال للتحقيق وذلك في مبحثين, تطرقت في المبحث الأول منهما لالتزام سلطة التحقيق بكتابة التحقيق والضوابط التي يجب عليها التقيد بها عند إعداد محاضر التحقيق ,أما المبحث الثاني فخصصته للتسبيب ,وتعرضت فيه لتعريف التسبيب وأهميته لكل من الموظف والإدارة ,وبينت ضوابط التسبيب ومنها أن يكون تسبيب المحقق مستمدا مما قدم له من أدلة وما توصل له خلال التحقيق ,وتطرقت فيه للعناصر الواجب توافرها في تسبيب سلطة التحقيق .

أما الفصل الثاني فقد خصصته للضمانات الموضوعية للموظف المحال للتحقيق وذلك في ثلاثة مباحث ,تطرقت في المبحث الأول منه لمواجهة الموظف بما هو منسوب إليه ,وذلك ببيان مفهوم وأساس مبدأ المواجهة وضوابطها, كما عرضت فيه لعناصر المواجهة وهي إعلان الموظف المتهم بالمخالفة المنسوبة إليه وحقه في الإطلاع على أوراق التحقيق حتى يستطيع إعداد دفاعه .أما المبحث الثاني فتناولت فيه حق الموظف بالدفاع ,وتطرقت فيه للخلفية التاريخية لحق الدفاع ,و التعريف بالحق, وعرضت فيه لمقتضيات حق الدفاع ومنها حق الموظف بحضور التحقيق, وحقه في الاستعانة بمحامٍ والاستشهاد بالشهود . وتناولت في المبحث الثالث حق الموظف بحيدة سلطة التحقيق ,فبينت المقصود بحيدة سلطة التحقيق ,وعرضت لمبادئ الحيدة وهي مبدأ الفصل بين سلطتي التحقيق والمحاكمة ,وتجرد سلطة التحقيق من الميول الشخصية عند التحقيق مع الموظف وعدم استخدامها لوسائل الإكراه ضده .

العنوان	**الحماية الدولية للفرق والأعيان الطبية أثناء النزاعات المسلحة"**
الباحثة	**هيفاء بنت محمد المحيميد**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت هذه الدراسة الحماية الدولية للفرق والأعيان الطبية كأحد المقومات الرئيسية للمنظومة الصحية أثناء النزاعات المسلحة؛ ما يتوجب معه ضرورة تقيد أطراف النزاع بالقواعد الدولية الإنسانية الملزمة بتوفير حماية تامة لهم أثناء مباشرتهم لمهامهم، إلا أن واقع النزاعات يعكس غير ذلك؛ فقواعد الحماية لاتزال تنتهك من قبلهم ويعود ذلك إلى ضعف تقنينها من جهة وعدم تفعيل آليات المساءلة والعقاب من جهة أخرى.

ما يوجب على المجتمع الدولي سن اتفاقية دولية خاصة بتنظيم عمل الفرق والأعيان الطبية توقع وتصدق عليها كافة الدول بحيث تمثل غطاء قانوني موحد لهم، تحمل بين ثناياها كل ما يتعلق بالحماية المقررة للمنظومة الصحية وقت الحرب، وبهذا يتم جمع شتات النصوص المتعلقة بالحماية، والعمل على تفادي القصور فيها، وتطوير النظم الخاصة بالمساءلة والجزاء بحيث تكون مصدرا هاما للدول والمنظمات والأجهزة الدولية فيما يتعلق بالجانب الصحي أثناء النزاعات المسلحة؛ ما يكفل تحقيق الحماية في واقع النزاعات المسلحة.

العنوان	**المسؤولية الجنائية للأحداث عن الجرائم المعلوماتية في النظام السعودي دراسة مقارنة "**
الباحثة	**ياسمين بنت عبد العزيز الخميس**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناول هذا البحث موضوع المسؤولية الجنائية للأحداث عن الجرائم المعلوماتية، فنظراً للتقدم والتطور التكنولوجي الذي تشهده المملكة العربية السعودية كان من الطبيعي أن يرافق هذا التطور كغيره من البلدان الآخرى تطور في مختلف أنواع الجرائم المعلوماتية عموماً والتي يتورط فيها الأحداث خصوصاً، مما جعل هذا النوع من الجرائم محط اهتمام كثير من الناس، لاسيما أنه يتناول فئة صغار السن (الأحداث)، وما تثيره هذا النوع من الجرائم من قبل هذه الفئة من إشكالات شرعية وقانونية، لذا جاء هذا البحث الذي اشتمل على ثلاثة مباحث لتسليط الضوء عليها بغية التنبه لهذه الظاهرة الإجرامية من قبل فئة الأحداث لمواجهتها ومكافحتها، وقد تناولت في المبحث الأول من الدراسة مفهوم المسؤولية الجنائية وذلك في ثلاثة مطالب تطرقت فيها إلى تعريف المسؤولية الجنائية في كلاً من اللغة والفقه والنظام ثم تناولت أساس المسؤولية الجنائية وموانعها ثم تناولت مراحل المسؤولية الجنائية للحدث في الفقه والنظام السعودي.

اما في المبحث الثاني فخصص لتعريف الجريمة المعلوماتية والخصائص التي تتميز بها عن غيرها من الجرائم، بالإضافة إلى تعريف المجرم المعلوماتي وخصائصه.

وفي المبحث الآخير من الدراسة جاء الحديث مفصلاً عن المسؤولية الجنائية للأحداث عن الجرائم المعلوماتية مع بيان أهم دوافع ارتكاب الحدث للجرائم المعلوماتية وإجراءات التحقيق و المحاكمه مع الأحداث بالإضافة إلى العقوبات والتدابير الوقائية للحد من جرائم الأحداث المعلوماتية.

وفي خاتمة البحث أوردت أهم النتائج والتوصيات .

العنوان	**دور المملكة العربية السعودية في تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**
الباحث	**أمين بن سليمان البرادي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

لكون ظاهرة الفساد من الظواهر التي لها أثار سلبية عديدة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية ، ونظراً لكون هذه الظاهرة لم تعد شأناً داخلياً للدول ، وإنما أصبحت ظاهرة عابرة للحدود الدولية ، ومرتبطة بالكثير من الجرائم المنظمة وعلى رأسها غسل الأموال ، مما جعل المجتمع الدول يهتم لخطورة الفساد وضرورة مكافحته والتعاون على ذلك ، وبناء عليه اعتمدت الأمم المتحدة "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" ، وهي تعد الاتفاقية الأهم عالمياً في مجال مكافحة الفساد ؛ وذلك نسبة إلى كون معظم دول العالم قد انضمت إليها ، ولأنها صادرة من المنظمة الأم وهي منظمة الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى شمولية الاتفاقية وهي بذلك تشكل إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد.

ولكون المملكة العربية السعودية من الدول التي اتخذت نهجاً عازماً على التصدي للفساد ، وكانت من الدول التي شاركت في صياغة مشروع الاتفاقية ومن أوائل الدول الموقعة عليها ، فأتت هذه الدراسة لمعرفة مدى الموائمة بين الأنظمة والتدابير التي قامت بها المملكة العربية السعودية لمكافحة الفساد مع ما جاء بالاتفاقية ، وتحديد أوجه النقص في ذلك .

وللوصول لذلك بدأت البحث في فصل تمهيدي عرفت فيه عدد من مصطلحات الدراسة ، ومقدمة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأهميتها وما احتوت عليه من أحكام ، ثم قسمت البحث إلى ثلاث فصول تشكل بذاتها الخطوات العملية لمكافحة الفساد بداية من التدابير الوقائية وصولاً إلى التجريم وحتى الملاحقة الجنائية ، وتوصلت بناء عليها لعدد من النتائج والتوصيات ، ومنها : عدم أخذ المملكة لمبدأ اقرارات الذمة المالية لموظفي الدولة ،وعدم الموائمة بين جريمة الرشوة بالمملكة والرشوة بالاتفاقية ، وأنه لا يوجد بالمملكة تجريم لصورة الاختلاس بالقطاع الخاص ، وأن المملكة لا تأخذ بفكرة التقادم بجرائم الفساد ، وغيرها من النتائج التي بناء عليها توصلت إلى عدد من التوصيات ومن أبرزها ، التوصية بإنشاء نظاماً خاصاً لمكافحة الفساد ، وتجريم صورة رشوة الموظفين العموميين الأجانب ، و الأخذ بالتوسع بمفهوم جريمة المتاجرة بالنفوذ ، وإقرار مبدأ الذمة المالية وغيرها من التوصيات الهامة .

العنوان	**آثار عقد الفرانشايز في العلاقة بين المانح والممنوح له**
الباحثة	**بشائر بنت عبد العزيز الخلف**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت هذه الدراسة عقد الفرنشايز التجاري الذي يمثل آلية عقدية تجارية حديثة نسبياً، ويمكن من خلاله تكامل المشروعات والمؤسسات ذات المستويات والأنشطة المختلفة، وظهر هذا العقد نتيجة التطور التكنولوجي وانفتاح العالم على بعضه البعض.

وعلى الرغم من انتشار العقد وقبوله على الصعيدين الدولي والداخلي، إلا أنه يثير إشكالية حول مدى التوازن العقدي في الالتزامات الناتجة عن العقد، نظراً إلى طبيعته القانونية الغامضة.

جاءت هذه الدراسة لبيان الطبيعة القانونية لعقد الفرنشايز التجاري، وما يرتبه من آثار قانونية لنصل إلى مدى التوازن في الالتزامات التي يرتبها العقد بين الطرفين بالاعتماد على النظام السعودي، مقارنة ببعض القوانين العربية، وهي على وجه الخصوص كل من القانونين التونسي والمصري.

وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي المقارن في دراسة هذا الموضوع من خلال تقسيم البحث إلى فصلين، إذ تناولت في الفصل الأول ماهية عقد الفرنشايز التجاري، وفيه مبحثان، المبحث الأول: مفهوم عقد الفرنشايز، أما المبحث الثاني فهو: طبيعة عقد الفرنشايز، بينما الفصل الثاني تم تخصيصه للحديث عن الآثار القانونية المترتبة على العقد، وفيه مبحثان، المبحث الأول: الآثار القانونية المترتبة على عقد الفرنشايز في مراحل انعقاد العقد، أما المبحث الثاني فهو: الآثار القانونية المترتبة على حالات انقضاء عقد الفرنشايز. وقد خلصت الدراسة إلى بعض النتائج، منها أن عقد الفرنشايز فريد من نوعه وإن اشتبه في بعض جزئياته مع بعض العقود الأخرى، ويعد عقداً مركباً من عدة عقود مثل: عقد الترخيص باستغلال حقوق الملكية الفكرية، وعقد التوزيع، وعقد البيع، وعقد تقديم المساعدة الفنية وغيرها من العقود. كما أنه يمثل عقداً إطارياً يضم تحت مظلته أساليب إبرام عدة عقود في المستقبل بين أطراف العقد. ومنها أن عقد الفرنشايز أثناء سريانه، يغلب عليه التوازن العقدي بالنظر إلى الالتزامات المتقابلة التي يلتزم بها المتعاقدون، وما يدعم ذلك التوازن ويسانده وحدة الهدف بين الأطراف، المتمثل في نجاح الفرنشايز.

ونتج عن تلك الدراسة توصيات عدة منها: التوصية باهتمام المنظم بحماية المانح، خصوصاً إذا كان يمنح الفرنشايز لأول مرة، وكان لا يملك الخبرة الكافية لتطبيق نظام الفرنشايز، لا سيما أن مساحة

المملكة تساعد على منح الفرنشايز محلياً في مختلف المناطق، وبالتالي تطبيق نظام الامتياز التجاري على تلك العلاقة، ولا شك في أن تلك الخطوة ستساهم بشكل كبير في انتشار العلامات التجارية السعودية على المستوى المحلي وتصدير تلك العلامات إلى الخارج.

العنوان	**عدالة التعويض عن قرارات نزع الملكية للمنفعة العامة، دراسة مقارنة**
الباحثة	**جواهر عبد المحسن علي المشيقح**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

إن العدالة في التعويض عن قرارات نزع الملكية للمنفعة العامة من أهم حقوق الأفراد التي أقرها لهم الدستور والنظام أمام امتياز الإدارة المنْصَبِّ على حقها في نزع ملكية عقار مملوكٍ ملكًا خاصًا , ويعتبر نزع الملكية طريقًا استثنائيًا يجب على الإدارة أن لا تسلكه إلا عندما لا تستطيع التوفيق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة مما يضطرها إلى تطبيق مبدأ تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة .

كما أن العدالة المطلوبة في قرارات نزع الملكية لا تقتصر على قيمة التعويض المقدم للمالك، بل تتسع لتشمل إلى جانب ذلك جميع الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لإتمام عملية النزع , وتشكل الرقابة القضائية على قرارات نزع الملكية ضمانة تسهم في تحقيق عدالة التعويض؛ وذلك من خلال حماية الأفراد المنزوع ملكيتهم من تعسف الإدارة أو إساءتها في استعمال السلطة في بعض الأحيان .

العنوان	**مدى حق الأجنبي في مزاولة مهنة المحاماة في النظام السعودي**
الباحثة	**حنان عبد الله مطلق الحناكي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يدور هذا البحث حول الوقوف على مدى حق الأجنبي في مزاولة مهنة المحاماة على الإقليم السعودي, وهذا ما يتطلب تحديد المقصود بالأجنبي , والتعريف بمهنة المحاماة , والوقوف على ضوابط مزاولة الأجنبي هذه المهنة عند إقرارها من النظام من عدمه, والتعرف على الاستثناءات التي ترد على ذلك والتي يكون أساسها أحيانا الاتفاقيات الدولية .ولتفصيل هذا الاجمال اقتضى تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث يسبقهم مبحث تمهيدي في ماهية مهنة المحاماة، وتحديد المقصود بالأجنبي, أما المبحث الأول: التنظيم القانوني لمزاولة الأجنبي مهنة المحاماة في المملكة, وفيه مطلبان, المطلب الأول: شروط ممارسة الأجنبي لمهنة المحاماة في النظام السعودي, أما المطلب الثاني: ترافع الأجنبي بصفته محاميًا أمام جهات القضاء وهيئات التحكيم, أما المبحث الثاني: الاستثناءات التي ترد على أحقية الأجنبي في ممارسة مهنة المحاماة في النظام السعودي , وفيه مطلبان, المطلب الأول: مبدأ المعاملة بالمثل, أما المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية ذات الصلة, أما المبحث الثالث: أثر مخالفة الأجنبي لأحكام نظام المحاماة السعودي, وفيه مطلبان, المطلب الأول: بعض صور مخالفة الأجنبي شروط ممارسة مهنة المحاماة, أما المطلب الثاني: الجزاء المترتب على مخالفة الأجنبي لأحكام نظام المحاماة.

العنوان	الدليل الرقمي ودوره في الإثبات الجنائي
الباحثة	خلود بنت خالد الخالدي
البرنامج	ماجستير الأنظمة

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع حديث نسبياً ، وهو موضوع الدليل الرقمي باعتبار دوره الفعال بالإثبات الجنائي ، والذي ظهر كنتيجة تطور التقنية وظهور التكنولوجيا .

وتمثلت مشكلة البحث في معرفة الدور الذي يقوم به الدليل الرقمي بالإثبات الجنائي ، وأثر هذا الدليل في ظل وجود العوارض التي تجتاحه ، ومدى إمكانية قبول هذا الدليل في إثبات أنواع الجرائم سواء كانت حدودًا أو قصاصًا أو تعزيرًا ، وأيضاً مدى كفاية الدليل الرقمي لإثبات الجرائم وحده .

وتهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدليل الرقمي كوسيلة للإثبات الجنائي ودوره في هذا المجال ، وفهم مدى قابليته كدليل تثبت به الجرائم المعلوماتية والتقليدية ومعرفة العوارض التي تعترض هذا الدليل وكيفية اجتيازها لنصل لدليل خالٍ من العوارض بأشكالها المختلفة ، باقتراح بعض الحلول الوقائية أو العلاجية ، ومساعدة القضاء في حماية المجتمع وتحقيق العدالة .

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج منها : أن للدليل الرقمي دور فعال في مجال الإثبات الجنائي ، وأن إشراف المختصين في مجال التقنية والأدلة الرقمية على فحصها واختبارها له الأثر الكامل في بث الثقة بهذا الدليل ، فهو يوفر الوقت والجهد بحيث يظهر نتيجةً للفحص هل هذا الدليل صالح للإثبات أم لا . ومنها أن الأدلة الرقمية بحسب طبيعتها تنتمي إلى القرائن ، والتي تعتمد باستنتاجها وعرضها ومناقشتها أمام القضاء على الخبرة ، ويمكن الاعتماد عليها في إثبات العديد من الجرائم ما عدا جرائم الحدود والقصاص .

ونتج عن تلك الدراسة توصيات منها : ضرورة الاستفادة من الأجهزة المتخصصة للخبرة في الإجرام عبر الإنترنت ، فالأجهزة لها دور فعال في هذا المجال ، واستغلال كافة إمكانيات تكنولوجيا المعلومات المتاحة وتفعيلها .

العنوان	**أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في استدامة الشركات العائلية**
الباحثة	**خلود عبد العزيز عوض الحربي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في استدامة الشركات العائلية ، من خلال التنظيم القانوني لحوكمة الشركات العائلية ودور ميثاق ومجلس العائلة في نمو وازدهار الشركات العائلية ،ومن ثم الوقوف على أثر مبادئ الحوكمة في تحسين أداء مجلس إدارة الشركة ،و تفعيل الرقابة في الشركات العائلية ، وخلصنا في النهاية إلى عدة نتائج أهمها :غياب تعريف نظامي محدد للشركة العائلية، وتجنب غالبية الشركات العائلية التحول إلى شركات مساهمة عامة تخوفاً من الالتزام بضوابط الافصاح.

بناء على نتائج البحث تم وضع مجموعة من التوصيات الهادفة إلى نمو واستمرار الشركات العائلية حيث أوصت الدراسة إلى: ضرورة التوصل لتعريف موحد للشركات العائلية ، وإلزام الشركات العائلية بوضع الدستور في نظام الشركة الأساس، و أن يكون للشركة موقع إلكتروني تفصح فيه عن المعلومات التي تخص الأطراف المستفيدة.

العنوان	**الحماية المدنية للعلامات التجارية بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلية مقارنة**
الباحثة	**دارين محمد عبد الله العمرو**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تتناول الدراسة الحماية المدنية للعلامات التجارية، وتهدف إلى دراسة وتحليل ومقارنة النظام في المملكة العربية السعودية نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر عام ١٤٣٥ هـ، مع قانون العلامات التجارية الأردني لسنة ١٩٥٢م بالاستناد إلى أحكام القضاء، وذلك من خلال تعريف العلامة التجارية وأهميتها وتسجيلها في الفصل التمهيدي، والحماية القانونية للعلامات التجارية في الفصل الأول، وتفصيل حمايتها في المملكة العربية السعودية، وحمايتها في المملكة الأردنية الهاشمية، مع بيان الحماية المقررة العلامات التجارية في ضوء الاتفاقات الدولية، والتطرق في الفصل الثاني إلى التعدي على العلامات التجارية الموجب للحماية المدنية، من خلال بيان صور التعدي على العلامات التجارية، والإجراءات المتبعة في حالة التعدي على العلامة التجارية، وأخيرًا دور وزارة التجارة في تطبيق نظام العلامات التجارية، مع إبراز الدور السابق لتسجيل العلامة التجارية، والدور اللاحق لتسجيلها، ثم الوقوف عند أهم النتائج المستخرجة من الدراسة، حيث نجد أن نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر عام ١٤٣٥ هـ قد أخذ بالاتجاه التوسعي للعلامة التجارية الذي يشمل كل الحواس، كما حرص على أن تتوافر في العلامة التجارية جملة من الشروط الموضوعية، المتمثلة في التمييز والجدة والمشروعية، وذلك حتى تستطيع أن تؤدي وظيفتها في الارتقاء بالمنافسة المشروعة بين المتعاملين، كما قرر أن الحق في العلامة ينشأ بإتمام إجراءات التسجيل لدى الجهة المختصة، غير أنه يبقى حق غير مطلق، مادام توقفه عن الاستعمال غير المبرر، أو عدم قيامه بالتجديد يؤدي إلى زوال حقه في العلامة، كما قرر عدم أحقية صاحب العلامة أن يمنع الغير من استعمال نفس العلامة على السلع والخدمات المختلفة عن تلك التي عينها عند تسجيله، كما سعى المنظم السعودي إلى تجريم كل فعل من شأنه أن يمس بالعلامة، وألزم كل شخص قامت مسؤوليته عن ذلك بالتعويض عما ألحقه من أضرار، وأشترط توافر سوء النية أو القصد الجنائي لدى الفاعل، وقد منح المنظم مالك العلامة الحق في اتخاذ إجراءات تحفظية من أجل الحفاظ على حقوقه، وذلك حتى قبل رفع دعوى مدنية أو جزائية، وأن مسألة تقدير وجود تشابه بين علامتين من عدمه تعتبر من الوقائع المادية، يقوم قاضي الموضوع باستخلاص ذلك من ظروف كل حالة على حدة، وخلصت إلى عدد من التوصيات أهمها: أنه يجب على المنظم السعودي أن يجمع مختلف التقنينات المتعلقة بحقوق الملكية الصناعية عمومًا، والعلامة التجارية خصوصًا في تشريع موحد، وذلك للحماية من المنافسة غير المشروعة، كما ندعو إلى الاهتمام

بجانب إعلام وتوعية المستهلك حول خطورة انتشار واستعمال تلك السلع أو الخدمات التي تحمل علامات مقلدة أو مزورة، وذلك بزيادة وتنسيق الجهود والأعمال التكاملية بين جميع الجهات، سواء كانت أجهزة حكومية أو جهات وهيئات وجمعيات حماية المستهلك، ونطالب المنظم في نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر عام ١٤٣٥هـ بأن يدخل ضمن أحكام النظام المعايير التي يتم الاعتماد عليها لتحديد درجة التشابه بين العلامتين المتنازعتين، وإمكانية الاعتماد على أهل الخبرة في هذا الصدد، لأن الأمر تقني ويحتاج في بعض الأحيان إلى الإلمام بأمور الدعاية التجارية، ودراسة سلوك المستهلك، ويتعين على الدولة أن تولي اهتمامًا كبيرًا للقضاة، وتكوينهم تكوينًا كافيًا للفصل في المنازعات الناشئة عن العلامات، كما يجب أن تولى مرحلة فحص العلامة التجارية الأهمية القصوى والإجراءات الدقيقة للتأكد من عدم وجود علامة مشابهة مسجلة مسبقًا على ذات المنتجات أو الخدمات أو قريبة الشبه منها، مما يوقع المستهلك متوسط الحرص والانتباه في اللبس والغلط.

العنوان	**المواجهة الدولية لتغير المناخ**
الباحثة	**روان عبدالله البرادي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يعتبر تغير المناخ أحد أهم المشكلات البيئية التي يواجهها العالم في العصر الحالي، يتسم بطابع عالمي تظهر انعكاساته في الأوساط البيئية المختلفة بصورة تؤثر على كافة المجتمعات الدولية خاصة النامية منها، والتي لا تملك امكانيات المواجهة والتصدي، مما يستوجب تضافر الجهود الدولية لمواجهته وعكس مساره.

ورغم المحاولات الدولية المتتالية لمواجهة هذه المشكلة، إلا أن الاستجابة الدولية ما زالت ضعيفة بسبب افتقار الاتفاقيات المعنية لمسألة الإلزام الدولي، مما دعا إلى دراسة أطر هذه الاتفاقيات بهدف إرساء نظام قانوني فعال ومتكامل يكفل تحقيق حماية حقيقية للمناخ، يتضمن في إطاره المبادئ والسياسات الفعالة المنصوص عليها في اتفاقيات حماية المناخ، ونظم وأحكام المسئولية الدولية؛ لضمان التزام الأشخاص الدولية بالاشتراطات والسياسات المعنية بالمواجهة، مع تعزيز الحماية الدولية لمصارف الكربون، وإنشاء قضاء دولي بيئي مختص يعنى بنظر المنازعات البيئية الناشئة عن عدم الامتثال، وهذا مبني على الجذور المتأصلة في مجال التجريم والمحاسبة الدوليين.

العنوان	**موقف المنظم السعودي من ازدواج الجنسية، دراسة مقارنة**
الباحثة	**سمية سامي محمد الصقير**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت هذه الدراسة ازدواج الجنسية باعتبارها من أهم المشكلات المتعلقة بمادة الجنسية، والتي ظهرت كنتيجة حتمية للمبدأ الذي أقره القانون الدولي العام وهو حرية الدولة في تنظيم أمور جنسيتها.

وتمثلت مشكلة البحث في كيفية معاملة مزدوجي الجنسية على الصعيد الدولي والوطني، والوقوف على أهم الأسباب المؤدية لازدواج الجنسية والحلول المقترحة لتفادي الوقوع في مثل هذه المشكلة.

وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أبرز الاجتهادات الدولية والداخلية للقضاء على مثل هذه الظاهرة، وذلك باستعراض أهم الحلول الوقائية والعلاجية، مع دعم هذه الحلول بالأمثلة الواقعية من ساحات القضاء.

مع بيان موقف المنظم السعودي في هذه المشكلة وجهوده المبذولة لتلافي الوقوع فيها، ومقارنته مع نظيره المصري.

وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من الجهود المبذولة لحل مشكلة ازدواج الجنسية، إلا أن الفقه القانوني لم يتوصل إلى حل للقضاء عليها نهائياً. لذلك يجب على المجتمع الدولي تكثيف الجهود لمحاولة وضع ضوابط عالمية من شأنها القضاء وليس الحد من ظهور هذه المشكلة.

العنوان	**الضمان العشري في عقود المقاولة دراسة مقارنة في النظام السعودي وعقد الفيديك**
الباحثة	**شوق بنت أحمد الحمزة**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يتناول هذا البحث الضمان العشري في عقود المقاولات الخاصة في القانون السعودي وعقد الفيديك (الكتاب الأحمر) طبعة عام ١٩٩٩م، والطبعة الجديدة الصادرة عام ٢٠١٧م. وتم تقسيم البحث إلى مبحثين يسبقهما مبحث تمهيدي في ماهية عقد المقاولة وماهية عقد الفيديك، أما المبحث الأول: ماهية الضمان العشري وموقف القانون السعودي وعقد الفيديك منه، وفيه مطلبان، المطلب الأول: ماهية الضمان العشري، أما المطلب الثاني: موقف القانون السعودي وعقد الفيديك من الضمان العشري، أما المبحث الثاني: أحكام الضمان العشري، وفيه مطلبان، المطلب الأول: شروط تطبيق الضمان العشري وحدوده، أما المطلب الثاني: الآثار المترتبة على الضمان العشري. وقد انتهيت في دراستي إلى نتائج عدة، سأحددها لاحقاً.

العنوان	**التنظيم القانوني لتمويل المشروعات الصغيرة المتعثرة أثناء إجراء التسوية الوقائية في نظام الإفلاس السعودي لعام ١٤٣٩هـ دراسة تحليلية**
الباحث	**عبد الإله إبراهيم المشيطي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تقوم فكرة إعادة التمويل المالي للمشروعات في أثناء إجراءات التسوية الوقائية على الفلسفة الجديدة التي أنتهجها المنظم السعودي في المحافظة على المشروعات الاستثمارية في المملكة والتشجيع عليها، والعمل على إعادة التوازن بين الدائنين من جهة والمدينين من جهة أخرى، وذلك بما يضمن استمرار هذه المشروعات وقيامها بوظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة قوتها الإنتاجية والاستمرار بها، على نحو نضمن به تحقيق رغبات الأفراد في المجتمع. وقد جاءت هذه الفكرة وغيرها من الأفكار الأخرى التي تبناها المنظم السعودي، في إطار تحقيق "رؤية المملكة ٢٠٣٠" المتضمنة تطوير وتحديث الأنظمة وتحسين البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.

ومما لا شك فيه، أن الأخذ بهذه الفكرة، وإعطاء المشروعات المتعثرة فرصة للنهوض من كبوتها الاقتصادية واستعادة مركزها المالي، وبخاصة تلك المشروعات الصغيرة التي قد تواجه العديد من الصعوبات المالية والاقتصادية، بسبب ضعف رأس مالها، له أثر إيجابي كبير على المرفق الاقتصادي للدولة من جهة، وعلى القائمين على هذا المشروع والدائنين من جهة أخرى، وذلك من خلال إعطائهم الفرصة لاستعادة مراكزهم المالية.

وقد جاءت هذه الدراسة لبيان الأحكام القانونية التي وضعها المنظم في نظام الإفلاس الجديد، وقد خلصت إلى مجموعة من التوصيات كان من أبرزها:

١-نوصي المنظم السعودي ترجمة حرصه على إمكانية حصول المشروعات على تمويل أثناء إجراءات الإفلاس بوجه عام، وإجراء التسوية الوقائية بشكل خاص، من خلال تقديم ميزات للبنوك ومؤسسات التمويل في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المتعثرة منها من أجل تذليل كافة الصعاب التي تواجه هذه المشاريع الاقتصادية.

٢-نوصي المنظم السعودي تعديل المادة (١٨٥) التي لا تشترط موافقة المحكمة على التمويل غير المضمون أثناء التسوية الوقائية من الإفلاس، بحيث تصبح تشترط موافقة المحكمة على التمويل المضمون وغير المضمون وذلك لضمان التأكد والتحقق من قدرة المدين على الاستمرار في نشاطه مع هذا التمويل وحفاظاً على قيمة أصول التفليسة أو زيادة حصيلة بيعها.

العنوان	**أثر حوكمة الشركات في أداء إدارة الشركة**
الباحث	**عبد الرحمن سليمان الخميري**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تعتبر حوكمة الشركات، حلاً إبداعياً عالمياً، لتلك المشكلات، التي أفرزتها، مجالس الإدارة ،إما بسبب ضعف أدائها، أو بسبب تفشي الفساد فيها، ولقدرة المبادئ، على ضبط أداء مجلس الإدارة الشركة، وازدهارها، كرست المنظمات الدولية جهودها في وضع معايير فعالة، تختص بحوكمة الشركات، كمعايير منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية[١]، الصادرة في عام(٢٠٠٤م)،ومعايير لجنة بازل، الخاصة بالمصارف. كما سَنت العديد من الدول، تنظيمات خاصة بالحوكمة، كلائحة حوكمة الشركات ، الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية[٢].وتعمل مبادئ الحوكمة، على ضبط أداء مجلس الإدارة، عبر آليات متعددة، تؤثر بشكل إيجابي في تحقيق غرض الشركة، وحفظ أصولها وممتلكاتها ، وحماية حقوق المساهمين، وأصحاب المصالح فيها ، وتساهم في خلق بيئة عمل سليمة، تمكن الشركة من تحقيق أداء أفضل، في ظل إدارة جيدة رشيدة.

جاءت هذه الدراسة لبيان الآثار الإيجابية، لمبادئ الحوكمة، على أداء مجلس الإدارة، وفقاً لما أقرته لائحة الحوكمة، ونظام الشركات الجديد ،وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أبرزها ما يلي:

١-تهيب الدراسة بالهيئات التنظيمية، والرقابية، والتعليمية، في المملكة، بإصدار نظام خاص بحوكمة الشركات، وإجراء برامج ،وندوات تثقيفية ،وتوعوية لأعضاء مجلس الإدارة، في مجال الحوكمة ،وتطوير المناهج التعليمية الأكاديمية ،بإدراج مقررات خاصة، تدرس مبادئ حوكمة الشركات ،لطلاب الأنظمة.

٢-كما تهيب الدراسة بالمنظم السعودي، مراجعة نصوص لائحة الحوكمة، وبالأخص المادة رقم(٥١)، و أن ينص صراحةً، على الآثار المترتبة، عند إخلال عضو مجلس الإدارة ،بالمسؤوليات الواردة في مبادئ الحوكمة.

(١) هي منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى إنعاش التبادلات التجارية. وتتكون من مجموعة من البلدان المتقدمة ، أنشأت في(٣٠ /٩/١٩٦١م)

(٢) هي هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري ، ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وتتولى الإشراف على تنظيم وتطوير السوق المالية، وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لها ، تأسست بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ(2/6/1424هـ.)

العنوان	**دور التحكيم في فض منازعات عقود نقل التكنولوجيا**
الباحث	**عصام بن رجعان الحربي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يعتبر التحكيم من أبرز الوسائل البديلة في حل النزاعات التجارية بصفة عامة، والتي أصبح اللجوء إليها في وقتنا الحالي أمراً ملحاً وذلك مواكبةً للتطور التجاري، وللحاجة الماسة للسرعة والمرونة في نظر النزاعات، وبصفة خاصة في عقود نقل التكنولوجيا؛ لما تمتلكه من طبيعة فنية وقانونية مركبة، إضافة للصفة الدولية لهذه العقود، لذا يعد اللجوء للقضاء الوطني في مثل هذه النزاعات غير مناسب لأي من أطراف العقد، وذلك لأسباب أهمها مسألة تخوف المورد لمظنة عدم حياد القضاء الوطني، إضافة إلى كيفية تحديد القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع والإجراءات الطويلة و المعقدة المتبعة أمام المحاكم.

كما أن غياب النصوص الواضحة في التشريعات الوطنية، إضافةً إلى صعوبة تطبيق اللوائح الداخلية على عقود التجارة الدولية، وعدم وجود محاكم متخصصة في حل مثل هذه النزاعات بين الدول, مما يعزز من دور التحكيم ليفرض نفسه بوصفه الوسيلة الأكثر نجاحاً في حل النزاع الناشئ عن تنفيذ وتفسير عقود نقل التكنولوجيا، والتي تقوم عادة على شروط وأركان وخصائص غير مألوفة في عقود التجارة العادية، هذا ويستمد التحكيم قوته من اتفاق أطرافه لاختيار طرف ثالث وهو المحكم ليتولى عملية الفصل في النزاع إعمالا لمبدأ سلطان الإرادة.

وعلى ذلك يفضل أطراف عقد نقل التكنولوجيا اللجوء للتحكيم لأسباب أهمها سرعة الفصل في النزاع، والتي تتماشى مع طبيعة عقود نقل التكنولوجيا ,كذلك البساطة في الإجراءات، كما أن التحكيم يقوم على أساس السرية التي تضمن لأطراف النزاع كتمان أسرارهم التجارية، والتخصصية باختيار هيئة تحكيم ذات خبرة بمثل هذه العقود .

ويوصي الباحث بما يلي :

١-معالجة القصور التشريعي في أنظمة المملكة العربية السعودية من خلال إصدار نظام ينظم عقود نقل التكنولوجيا ويجمع المواد المتبعثرة في تنظيم واحد.

٢- تستوجب الطبيعة الفنية و القانونية المعقدة لعقود نقل التكنولوجيا تقبل فكرة التحكيم واستيعاب دوره كوسيلة بديله لفض النزاع الناشئ وعدم التشدد في مسألة اللجوء للقضاء الوطني وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية طالما لا تتعارض مع النظام العام.

العنوان	**المسؤولية المدنية للمترجم في النظام السعودي، دراسة مقارنة**
الباحثة	**فاطمة عبد الله القرعاوي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يتناول هذا البحث مسؤولية المترجم المدنية في النظام السعودي، مقارنةً ببعض الأنظمة العربية، وهي على وجه الخصوص، كل من القانون المصري والعراقي، والقانون الاماراتي.

وتم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول منها، مفهوم المترجم وشروطه، كما ويتناول المبحث الثاني الطبيعة القانونية لمسؤولية المترجم من حيث كونها مسؤولية عقدية أو تقصيرية، وتناول كذلك مسؤولية مؤسسة الترجمة عن أخطاء تابعيها، وأما المبحث الثالث فقد عالج آثار مسؤولية المترجم المدنية، وذلك ببيان دعوى المسؤولية، والغاية منها وهي التعويض.

العنوان	**القيود الواردة في حرية تملك الأجانب للعقارات في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة**
الباحث	**محمد بن صالح الحميد**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

أهمية الدراسة :

حق الملكية أوسع الحقوق العينية انتشاراً ، و أكبرها من حيث السلطات التي يمنحها لصاحبها , يتفرع عنه حقوق الانتفاع ، والارتفاق ، والاستعمال والسكنى ، والحكر . والعقارات مخزن القيمة ، ورمز الثروة ، ومظهر لوجاهة الفرد في المجتمع ، وهي على المستوى الدولي معيار لسيادة الدولة على أراضيها ، ولذا ، لا يكون غريباً أن يصدر في المملكة ؛ منذ ما يقرب من عشرين عاماً القانون الخاص بحظر تملك الأجانب للعقارات في المملكة.[٣]

ومن التاريخ المذكور إلى اليوم تدفقت مياه غزيرة بالخليج العربي, وتطورت الحياة على جانبيه , ودخلت المملكة في نسيج العلاقات المالية , والتجارة الدولية ، وازدهرت الحياة الاقتصادية , والاجتماعية. وصدرت رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتوطين التكنولوجيا.

وبعيداً عبر الحدود اتسع نطاق المنافسة الدولية على جلب رؤوس الأموال وأصحابها ، و صدر في مصر مثلاً القانون رقم ١٧٣ لعام ٢٠١٨م[٤] الذي أقر منح الأجنبي الذي يستثمر في السوق المصرية بوديعة الجنسية المصرية بافتراض توافر الشرائط الأخرى ، وهو قانون يذهب بعيداً في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في السوق المصرية حيث لم يكتف بالترخيص للأجانب تملك العقارات ، كالقانون القديم. وهو ذات الحكم المطبق في تركيا ، ودول أخرى ، الأمر الذي يقطع بتصدع مبدأ السيادة الذي يحظر على الأجانب , تملك العقارات اعتباراً , بأنها لا تنتقل من مكان إلى مكان.

[٣] انظر المرسوم الملكي رقم (م١٥) بتاريخ ١٤٢١/٤/١٧.

[٤] انظر الجريدة الرسمية عدد ٣٢ مكرر (ب) في ١٤ أغسطس سنة ٢٠١٨

ولما كان النظام الصادر في ١٤٢١هـ يقيد حق الأجانب[٥] في تملك العقارات بالمملكة , وكان ذلك يتناقض مع حركة تحرير التجارة ، أو توطين التكنولوجيا , وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة ، اكما يتناقض – وهذا مهم – مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

فقد ارتأيت دراسة الموضوع لمحاولة التوفيق بين هذا القانون وبين رؤية المملكة ٢٠٣٠ ,كما ارتأيت أن تكون الدراسة مقارنة ، لأجل البحث عن الاتجاهات الحديثة – في القوانين الأخرى ، ومدى امكانية الافادة منها – وأخذت مثلاً على ذلك القانونين المصري والاماراتي

مشكلة الدراسة :

يثير البحث في حظر تملك الأجانب للعقارات , مشكلات عدة منها:

مدى , أو نطاق الحظر , وما هي أسبابه. و هل يشمل حظر تملك الأجانب للعقارات ؛ حظر التملك فقط , أم يمتد إلى الحقوق المتفرعة عن الملكية ، بما في ذلك الانتفاع والارتفاق والاستعمال والسكنى. و هل يقف حظر تملك الأجانب للعقارات عند التملك بالعقد , أو التصرف القانوني عموماً ، أم يمتد إلى جميع أسباب كسب الملكية , ومنها الارث , والشفعة ، والحيازة ، وتملك الأسهم في الشركات العقارية. و هل حظر التملك لا يزال متسقا , ورؤية المملكة ٢٠٣٠ , أو أنه يتعين التخفيف منه.

أهداف البحث :

١. بيان مدى مواكبة النظام الحالي لمرحلة التحول الاقتصادي , والاجتماعي في الوقت الحالي , ورؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تهدف الى الانفتاح على العالم وتوطين التكنولوجيا , وتحفيز المستثمرين الأجانب للدخول في الأسواق المحلية بكافة أنشطتها التجارية.

٢. مقارنة النظام في المملكة , ببعض الأنظمة العربية التي رخصت للأجانب بتملك العقارات ، وذهب بعضها بعيداً لمنح المستثمر الأجنبي ، فضلاً عن تملك العقارات الجنسية الوطنية. الأمر الذي انعكس ايجاباً على الاستثمار المباشر ،

[٥] وهو كل من لا يحمل الجنسية السعودية.

وتوطين التكنولوجيا ، وتشغيل الأيدي العاملة الوطنية ، وعلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة. ونضرب مثلاً على ذلك بمصر , والامارات العربية.

٣. الاستفادة من الخبرات المتراكمة في بعض القوانين ؛ لتحقيق متطلبات المرحلة الحالية وعلى الأخص رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

حدود البحث :

الحدود الزمانية : منذ إصدار نظام في تاريخ ١٤٢١/٤/١٧هـ , حتى تاريخ اليوم .

الحدود المكانية : المملكة العربية السعودية , ومصر, والامارات العربية المتحدة.

الحدود الموضوعية : الملكية والعقارات.

خطة البحث :

المبحث التمهيدي : المبدأ العام في حظر تملك الأجانب للعقارات , وفيه مطلبان : المطلب الأول : ماهية حظر تملك الأجانب للعقارات.

المطلب الثاني : تملك الأجانب للعقارات بين الاطلاق , والتقييد.

المبحث الأول : نطاق تملك الأجانب للعقارات في المملكة وفيه مطلبان :

المطلب الأول: حظر التملك وفيه فرعان:

الفرع الأول : المقصود بقاعدة الحظر.

الفرع الثاني: الأسانيد القانونية لقاعدة حظر تملك الأجانب , للعقارات في المملكة العربية السعودية .

المطلب الثاني :الاستثناءات من قاعدة حظر تملك الأجانب للعقارات وهي أربعة نتناول كل واحد منها في فرع مستقل :

الاستثناء الأول: مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي.

الاستثناء الثاني: المستثمر الأجنبي , المرخص له برأس مال لا يقل عن ثلاثين مليون ريال.

الاستثناء الثالث: المقيم النظامي في المملكة , بشرط الترخيص له من وزارة الداخلية.

الاستثناء الأخير: الممثليات المعتمدة في المملكة , بشرط الترخيص من وزارة الخارجية (مبدأ المعاملة بالمثل).

المبحث الثاني: مدى توافق مبدأ حظر تملك الأجانب للعقارات , ورؤية المملكة ٢٠٣٠

المطلب الأول: العلاقة بين حرية التملك , ورؤية المملكة ٢٠٣٠.

المطلب الثاني: رأي الباحث في مدى موافقة القانون الصادر ١٤٢١هـ لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

ثم خاتمة البحث ، وما انتهينا اليه من نتائج ، وتوصيات.

العنوان	**الإجراءات الوقائية من الإفلاس في النظام السعودي دراسة مقارنة**
الباحثة	**منيرة بنت فهد الصلال**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تطور نظام الإفلاس في المملكة العربية السعودية بصدور نظام الإفلاس رقم (م/٥٠) لعام ١٤٣٩هـ، الذي تضمن العديد من الإجراءات والأحكام الجديدة، وجاء البحث بدراسة الحلول الوقائية من الإفلاس دراسة تحليلية مقارنة، لإبراز أهم مستجدات الأحكام من حيث طبيعتها وحدودها وآثارها، ينتهي البحث إلى أن المنظم وضع آلية جديدة للنهوض بالمشروعات المتعثرة، فوسع من نطاق تطبيق النظام ليشمل جميع الأنشطة الاقتصادية، موليًا اهتمامه بالأفراد وصغار المدينين، كما أولى الدائنين اهتمامًا خاصًا لما لهم من أثر كبير في تحقيق الغاية من هذه الإجراءات، وتوصل البحث إلى التوصية بإعادة النظر في منح المدين المفلس امتياز التسوية الوقائية، وضرورة وضع معايير لما هو ضررٌ بالغٌ في نظر النظام، وقدم البحث بعض الاقتراحات حول بعض مواد نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية.

العنوان	**العلامة التجارية وعلاقتها بأسماء المواقع الالكترونية**
الباحثة	**نورة علي البراك**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

بالرغم من أهمية العلامة التجارية إلا أن تداولها عبر شبكة الإنترنت، نتج عنه عدد من الإشكاليات، كالإشكالية المتعلقة باسم الموقع الإلكتروني إذا كان مطابقاً أو مشابهاً لعلامة تجارية مسجلة، فجاء البحث بدراسة صور تعدي اسم الموقع الإلكتروني على العلامة التجارية والجهة المختصة بنظر النزاع القائم بينهما دراسة تحليلية مقارنة.

ينتهي البحث إلى أن سنت قواعد على المستوى الدولي لحل المنازعات التي تنشأ بين اسم الموقع الإلكتروني والعلامة التجارية، من خلال الشركة المختصة لتسجيل العناوين الإلكترونية ICANN، أطلقت عليها القواعد الموحدة لتسوية منازعات العناوين الإلكترونية UDRP، وقد حرصت هذه القواعد على وضع حل سريع وأقل تكلفة لمنازعات الملكية الفكرية عبر الإنترنت، حيث يتفادى التوجه إلى القضاء، وتوصل البحث إلى التوصية بفرض رقابة مشددة على اسم الموقع الإلكتروني من جانب الشركات المختصة بالتسجيل قبل تسجيل اسم الموقع، بأن تشترط تقديم ما يثبت ملكية مقدم طلب تسجيل اسم الموقع للعلامة التجارية التي يرغب في تسجيل اسم موقع إلكتروني يمثلها، فاشتراط ذلك سيحد من نشاط القراصنة الذين يعتدون بالتسجيل على العلامات المملوكة للغير، ورقابة لاحقة على التسجيل، وذلك باشتراط مرور مدة معينة بين تسجيل اسم الموقع الإلكتروني واستخدامه عبر الإنترنت، والسماح لكل ذي شأن بالاعتراض خلال هذه المدة. وكذلك بتدريب المحامين السعوديين على القضايا التي يمكن أن ترفع لدى الجهات المعتمدة من قبل المنظمة الدولية لمنح الأسماء والأرقام على الإنترنت الإيكان. وبإدراج الجامعات السعودية للمواضيع المتعلقة بالعلامة التجارية وعلاقتها بأسماء المواقع الإلكترونية في مناهج التجارة الإلكترونية.

العنوان	**المسؤولية الدولية عن أضرار التلوث البحري الناشئ عن تسرب الزيت**
الباحث	**خالد صالح الخليفة**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان خطورة التلوث البحري الناشئ عن تسرب الزيت وتصريفه على الإنسان , والكائنات الحية , والنباتات, واقتصاد الدول , وبيان فاعلية التنظيم القانوني الدولي في مكافحة هذا النوع الخطير من التلوث البحري , عن طريق عقد المؤتمرات , والاتفاقيات الدولية والإقليمية , وتسليط الضوء على أهم التدابير اللازمة والضرورية التي يفترض اتباعها من قبل الدول وملاك السفن في حالات التلوث البحري بالزيت .

وبينا في هذا البحث القصور في الأسس التقليدية للمسؤولية الدولية عن أضرار التلوث البحري الناشئ عن تسرب الزيت ,لصعوبة إثبات عناصرها سواء الخطأ أو الضرر أو العلاقة السببية , نظرا لما تتميز به أضرار التلوث البحري بالزيت من خصائص, الأمر الذي جعل تطبيق الأسس التقليدية يضيع حقوق الكثير من المتضررين من التلوث البحري.

وعليه بدأ لدى الفقه والقضاء الدوليين المطالبة بالمسؤولية المطلقة أو ما تسمى بنظرية المخاطر كأساس حديث للمسؤولية الدولية عن أضرار التلوث البحري الناشئ عن تسرب الزيت , فبدأت الاتفاقيات الدولية والإقليمية تؤسس المسؤولية على هذه النظرية , وخاصة بعد حادثة توري كانيون عام ١٩٦٧م, التي اكتشف من خلال هذه الحادثة وجود فراغ كبير وواضح في القواعد الخاصة بحماية البيئة البحرية من التلوث بالزيت.

وفي خاتمة البحث توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات, ومن بين أبرز النتائج أن الأصل قيام المسؤولية الدولية عن أضرار التلوث البحري بالزيت على الأسس التقليدية إذا أثبتت , والاستثناء نظرية المخاطر, أن عنصر الضرر هو الأساس الذي يطلبه المشرع الدولي لانعقاد المسؤولية, ومن أبرز التوصيات, النص على عدم استثناء الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتلوث البحري للسفن الحربية وقت لسلم, والتوسع في استخدام مصادر الطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية وحركة الرياح بديلا عن الزيوت في المجالات التي يمكن فيها.

العنوان	**التعاملات الإلكترونية وأثرها القانوني في الحد من المخالفات الإدارية**
الباحث	**أحمد بن تركي بن حمد الحميدان**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان مفهوم التعاملات الإلكترونية ومدى استخدامها في النظام السعودي، والتعريف بالموظف العام وواجباته والنظام التأديبي للمخالفات الإدارية في نظام الخدمة المدنية السعودي، وتحديد الآلية التي يمكن بها الإبلاغ عن المخالفات الإدارية للموظف العام في النظام السعودي، واللائحة التنفيذية للموارد البشرية الصادر في ١٤٤٠/٦/٩هـ. بالإضافة إلى بيان الأثر القانوني للتعاملات الإلكترونية في الحد من المخالفات الإدارية للموظف العام في النظام السعودي، واللائحة التنفيذية للموارد البشرية الصادر في ١٤٤٠/٦/٩هـ.

وفي خاتمة البحث توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها أن الوظيفة العامة هي مجموعة من الواجبات والمسؤوليات التي يؤديها كل موظف بحسب جدارته وإمكانياته سواء كان في شأن من شؤون الجماعة أو في شأن من الشؤون الخاصة بغيره. ويجب على من يشغلها أن يكون متفرغا لخدمة الوظيفة العامة، وأن يشغلها بشكل دائم غير منقطع، وأن تكون الوظيفة نفسها دائمة وليست عارضة، ولا يوجد تعريف محدد للمخالفة التأديبية في النظام السعودي كما في أغلب الأنظمة والقوانين، ولكن اتفق التعريف على أن كل ما يعد خروجا عن واجبات الوظيفة العامة يعد مخالفة تأديبية أو إدارية، كما بينت نتائج الدراسة أنه لا يحدد نظام الخدمة المدنية صور المخالفات المالية بصورة مستقلة عن المخالفة التأديبية، حيث يمكن تعريفها بكونها مخالفة إدارية مالم تشمل أي مخالفات مالية، وأن أسهم نظام التعاملات الإلكترونية في تقنين كثير من الخدمات الحكومية كالتصديق والتوقيع الرقمي أو نظام التجارة والتسوق، وربط نظام التعاملات الإلكترونية المخالفات الإدارية والمالية للموظف بالعقوبات الصادرة والواردة في نظام التعاملات الإلكترونية بوصفها عقوبات أشد مما ورد في نظام الخدمة المدنية.

وقد أوصت الدراسة بأن يشتمل نظام تأديب الموظفين ونظام الخدمة المدنية على تعريف للمصطلحات الواردة فيهما والتي منها الموظف العام، والمخالفة التأديبية، والعقوبة التأديبية. كما أوصت الدراسة أن يكون التدريب التقني والتعريف باللوائح التنظيمية للتعامل مع الخدمات والمعاملات الإلكترونية من برامج الإعداد والتدريب للموظفين. وضرورة تقنين أهم المخالفات التأديبية التي يتعين

على كل موظف عدم إتيانها خاصة في المعاملات الإلكترونية، أو على الأقل تقنين المخالفات الأكثر شيوعاً.

العنوان	**الأحكام القانونية لاستقلال الموظف الدولي**
الباحثة	**أثير بنت غنام بن محمد البليهي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يعد الموظفون الدوليون من السمات البارزة لعصر التنظيم الدولي، فهم أساس الوظيفة الدولية والأداة التي من خلالها تقوم المنظمات الدولية بتحقيق أهدافها ومبادئها، الأمر الذي يستوجب ضمان استقلالهم بتحديد النظام القانوني الذي يحكمهم وما لهم وما عليهم بشكل دقيق يكفل استقلال الوظيفة الدولية بأكملها؛ فتؤدي دورها على أكمل وجه، وبيان حدود مسئوليتهم القانونية ومسئولية المنظمات الدولية عن أعمالهم.

وعلى الرغم من وجود أنظمة خاصة بكل منظمة دولية لتحقيق استقلال الموظف الدولي إلا أنها تعد غير كافية؛ وذلك لعدم وجود نظام دولي موحد لضمان استقلال الموظف الدولي، وتفاوت درجة الاستقلالية بين الموظفين، وعدم وجود آلية محددة للمسئولية الجنائية للموظف الدولي في حال ارتكابه جرائم دولية؛ مما دعا إلى مناقشة الإطار القانوني المنظم لتحقيق استقلال الموظف الدولي، ومدى كفاية المحاكم الإدارية الدولية في حماية الموظف الدولي وتعزيز ضمانات استقلاله؛ وضمان استقلال الموظف الدولي يكون بمد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليشمل هؤلاء الموظفين ومحاكمتهم عن الجرائم الدولية التي يرتكبونها، وإنشاء قضاء إداري موحد ومستقل يلجأ إليه جميع الموظفين الدوليين للمطالبة بحقوقهم .

العنوان	**المسؤولية الجنائية للمريض النفسي– دراسة مقارنة**
الباحثة	**أثير بنت فهد المحيميد**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

مستخلص البحث: يشترط حتى يكون الإنسان مسؤولًا جنائيًّا عن الأعمال التي يرتكبها أن يكون مدركًا مختارًا، فإذا توفرت هاتان الصفتان قامت المسؤولية، وأصبح الشخص أهلًا لأن يحاسب عن أعماله، أما إذا انعدم الشرطان أحدهما أو كلاهما امتنعت المسؤولية الجنائية.

والمريض النفسي مسؤول جنائيًّا عما يرتكبه من جرائم، إلا أن هذا المرض قد يكون له أثر في المسؤولية الجنائية يختلف باختلاف درجة تأثيره على إدراك المريض وحرية اختياره، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى اختلاف العقوبات التي يمكن توقيعها على المرضى النفسيين، بل قد يؤدي هذا المرض إلى إعفاء من أصيب به من العقاب متى ما توفرت فيه شروط معتبرة لدى فقهاء القانون الجنائي.

العنوان	**المفهوم الخاص لمبدأ المساواة في إطار النظام الاقتصادي الدولي**
الباحثة	**أروى بنت عبد الله بن صالح الحماد**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يعتبر مبدأ المساواة من أهم المبادئ التي أقرها القانون الدولي، وقد جاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد بقواعد تعد بمثابة استثناء على تطبيق مبدأ المساواة التقليدي، وذلك من خلال تضمنه لقواعد القانون الدولي الاقتصادي والقانون الدولي للتنمية، فالقانون الدولي للتنمية يتميز بقواعد تراعي الظروف الواقعية للمخاطبين بأحكامه، وتمثل التنمية الاقتصادية هدفاً أساسياً من أهداف القانون الدولي الاقتصادي.

ورغم المحاولات العديدة لتقليل الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية إلا أن هذه الفجوة ما زالت في اتساع؛ ويرجع ذلك إلى عدة معوقات داخلية وخارجية متداخلة أدت إلى إختلال التوازن الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة، مما دعا إلى دراسة هذا الموضوع بهدف بيان الدور الذي يمكن أن يقوم به النظام الاقتصادي الدولي لتحقيق التوازن الاقتصادي بين الدول.

ولقد تناول هذا البحث دراسة المفهوم الخاص لمبدأ المساواة في القانون الدولي ومعوقات تطبيقه وآليات تفعيله وطبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتوصل البحث لعدد من النتائج والتوصيات يتمثل أهمها في أن هدف التنمية الاقتصادية الشاملة من أهم الأهداف التي يسعى إليها المجتمع الدولي المعاصر، ويتطلب بلوغ هذا الهدف تفعيل مبدأ التعاون الدولي للقضاء على مشاكل التنمية.

العنوان	التقادم المانع لسماع الدعوى أمام ديوان المظالم– دراسة تأصيلية تطبيقية
الباحث	أسامة بن أحمد العثيم
البرنامج	ماجستير الأنظمة

الملخص

لمرور الزمن وتقادمه تأثير على الحقوق واقتضائها، حيث اتجهت بعض المدارس القانونية إلى اعتبار التقادم وسيلة من وسائل إسقاط لحقوق، وانقضاء الالتزامات، بينما اتجهت المدرسة الإسلامية إلى اعتبار التقادم مانعًا لسماع الدعوى؛ إذ الحق لا يسقط بالتقادم، وقاعدة عدم سماع الدعوى بالحق الذي مضت عليه المدة ليس مبناها انقضاء الحق، وإنما هي مجرد نهي للقضاة قُصِد به قطع التزوير والحيل في الدعوى التي لا يقبل العرف السكوت عنها مدة طويلة، ولا أثر له على أصل الحق، ولكون لمملكة العربية السعودية اتخذت الشريعة الإسلامية مرجعًا وحاكمًا على جميع أنظمتها، فقد أخذت بالتقادم المانع لسماع الدعوى في عدد من أنظمتها، والتي من بينها نظامها الإداري، وقد أتت هذه الدراسة لتتناول نظرية التقادم المانع لسماع الدعوى تأصيلًا وتطبيقًا أمام ديوان المظالم ، وللوصول إلى ذلك بدأت في مبحث تمهيدي ألقيت فيه إضاءةً على ديوان المظالم باعتباره جهة القضاء الإداري في السعودية، وأنواع الدعاوى التي ترفع أمامه، ثم قسّمت البحث إلى مبحثين، فتناولت في المبحث الأول نظرية التقادم المانع لسماع الدعوى من الناحية التأصيلية، مبينًا مفهومها، وطبيعتها، وشروط تطبيقها، ورأي مذاهب الفقه الإسلامي فيها، وأثر الأخذ بها، وضابط الأعذار المسقطة لها، وأمثلتها من مدونات الفقه الإسلامي، ومميزًا بين ميعاد التقادم وميعاد السقوط، ومشيرًا في ثنايا ذلك لبعض مظاهر الاختلاف بين نظرية التقادم المانع لسماع الدعوى التي تأخذ بها المدرسة الإسلامية، ونظرية التقادم المسقط للحق التي تأخذ بها بعض المدارس القانونية الأخرى، ثم تناولت في المبحث الثاني تطبيقات نظرية التقادم المانع لسماع لدعوى أمام ديوان المظالم، مبينًا مراحل تطوّر الأخذ بنظرية التقادم المانع لسماع الدعوى في النظام لإداري السعودي، وإجراءات التقاضي والترافع أمام ديوان المظالم التي تستمد منها أحكام وقواعد التقادم وميعاده، وطبيعة التقادم المانع لسماع الدعوى أمام ديوان المظالم، وأثره، وتناولت كذلك الأعذار المسقطة للتقادم المانع لسماع الدعوى أمام ديوان المظالم، فبيّنت حدود صلاحية المحكمة في قبول الأعذار، والأعذار التي أخذت بها محاكم ديوان المظالم، مقسمًا لها إلى أعذار تتعلّق بالإدارة، وأعذار تتعلّق بالمدعي.

العنوان	**التدابير القانونية للحد من جرائم القاصر الإلكترونية**
الباحثة	**أسماء بنت أحمد بن سليمان السعيد**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المضامين الثقافية، والأخلاقية، والاجتماعية، والملاحظات المنهجية لمصطلح تمكين المرأة، وآثارها على الفرد والمجتمع، ضمن دراسة تهدف لبيان مصطلح تمكين المرأة بين المفهوم الإسلامي والمفهوم الغربي، وقد سعى الباحث جاهداً في هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما المفهوم الإسلامي والمفهوم الغربي لمصطلح تمكين المرأة؟ وتفرع عن هذا السؤال، الأسئلة الآتية:

١. ما المقصود بمصطلح تمكين المرأة، وما أهمية دراسته؟
٢. ما المظاهر المقبولة في الإسلام فيما يخص مصطلح تمكين المرأة؟
٣. ما المظاهر المرفوضة في الإسلام فيما يخص مصطلح تمكين المرأة؟
٤. ما الملاحظات المنهجية على مصطلح تمكين المرأة في المفهوم الغربي؟
٥. ما الآثار الثقافية لمصطلح تمكين المرأة في المفهوم الغربي؟
٦. ما الآثار الأخلاقية لمصطلح تمكين المرأة في المفهوم الغربي؟

وفيما يخص المنهج الذي استخدمه الباحث في دراسته فهو المنهج التحليليّ.

وفيما يخص مكونات الدراسة؛ فقد تمثلت في تمهيد؛ شمل: بيان المصطلحات وأهمية دراستها، ومشكلة الدراسة وأسئلتها، وأهداف الدراسة وأهميتها، ومصطلحات الدراسة الإجرائية ومحدداتها، وحدود الدراسة، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة.

وقد قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة مباحث، تناولت في المبحث الأول: مصطلح تمكين المرأة، ونشأة المصطلح، والمصطلحات ذات الصلة.

وتناولت في المبحث الثاني: مصطلح تمكين المرأة في المفهوم الإسلامي؛ وتضمن: التعريف بالمصطلحات، ومظاهر تمكين المرأة المقبولة في الإسلام، ومظاهر تمكين المرأة المرفوضة في الإسلام، وتمكين المرأة وفق رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠م)، وتناول في المبحث الثالث: التعريف بالمصطلحات، والملاحظات المنهجية على مصطلح تمكين المرأة بالمفهوم الغربي، والآثار الثقافية والأخلاقية لمصطلح تمكين المرأة في المفهوم الغربي.

وفيما يخص نتائج الدراسة فقد توصل الباحث إلى عدد غير قليل من النتائج؛ منها:

- تختلف المصطلحات غالباً في دلالاتها من بيئة معرفية إلى أخرى؛

فالمصطلحات تعتبر جزءاً من منظومة مفاهيمية متكاملة، نشأت في سياق معرفيّ وفكريّ خاص بها، يتواءَم مع ثقافة المجتمع ومعتقداته، وإن انتزاع هذا المصطلح أو المفهوم من هذه المنظومة، لا يُخرجه من المضمون المعرفي والفكري لتلك المنظومة.

- مصطلح (تمكين المرأة) تولّد في بيئة غربية، ونشأ وتطور في ظل الوعاء الفكري والثقافي والاجتماعي لتلك البيئة، ثم انتقل إلى العالم، ومنها البلاد العربية والإسلامية، محمّلاً بحمولته الثقافية والأخلاقية، من خلال الكثير من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، والتي تسعى إلى عولمة المصطلح، وتعميمه على كل الأقطار، بأشكال وأساليب شتى، دون مراعاة للاختلافات والخصوصيات الدينية، والثقافية، والأخلاقية بين المجتمعات، ودون مراعاة لتنوع احتياجات المرأة؛ حسب بيئتها وثقافة مجتمعها، وما يلائم تكوينها.

- مصطلح (تمكين المرأة) تعرض لكثير من الملاحظات المنهجية أبرزها: اتسامه بالغموض، وتعدد استخداماته، ويعتبر ظهوره عكسياً، إذ إن المتعارف عليه في المفاهيم، هو ظهورها أولاً على المستوى التجريدي النظري، ثم إثباتها على المستوى العملي الواقعي، إلا أن مفهوم تمكين المرأة ظهر عكسياً، من المستوى الواقعي العملي إلى المستوى النظري، وكما أنه يتداخل مع مفاهيم أخرى؛ كالمكانة، والاستقلال، والقوة، والمشاركة، واللامساواة، والإرادة.

- هناك معاني مقبولة في تمكين المرأة، وحث عليها الإسلام؛ ومنها: التمكين التعليمي، والاقتصادي، والإداري، والقيادي، ضمن الضوابط التي حددتها الشريعة الإسلامية، وهناك معاني غير مقبولة منها: منع التعدد، والطلاق، وغيرها من الطروحات النسوية والتي تتعارض مع الإسلام.

وفي ضوء نتائج الدراسة، أوصى الباحث بالآتي:

- إنشاء مؤسسات متخصصة، ومُنظمة، ومدعومة، سواء أكانت مؤسسات حكومية، أم مؤسسات خيرية، للقيام بالرصد، والمتابعة، وإجراء البحوث والدراسات المختصة حول قضايا المرأة.

- تخريج كوادر نسائية متخصصة في شتى المجالات، والرد على شُبه النسويات ودعاة التغريب.

- إجراء أبحاث ودراسات حول قضايا المرأة في الفكر الغربي، ومعرفة كل مصطلح ومفهومه في شتى المجالات؛ سواء أكانت اجتماعية، أو اقتصادية لمصطلح (تمكين المرأة).

الكلمات المفتاحية: الآثار، الآثار الثقافية، الآثار الأخلاقية، تمكين المرأة.

العنوان	حق المتعاقد في التعويض عن التعديل الانفرادي في العقود الإدارية
الباحثة	أفنان بنت عبد الرحمن الحميدان
البرنامج	ماجستير الأنظمة

الملخص

رغم أن الأصل في العقود التزام الأطراف بما جاء به إلا أن العقد الإداري يتضمن صلاحية تميزه عن العقود المدنية؛ فحين ترى الإدارة أن تنفيذ بنود العقد كما هي منذ أن اتُّفِق عليها قد يعرقل سير المرافق العامة في تقديم ما يحقق مصلحة الجماعة؛ تلجأ حينئذٍ إلى التعديل الانفرادي؛ حيث يمثل التعديل الانفرادي صلاحية استثنائية تتمتع بها الإدارة ولو لم ترد ببنود العقد.

وبمقتضى هذه الصلاحية يكون بإمكانها أن تُعدِّل شروط وبنود العقد بزيادتها أو تخفيضها، وبصورة لم تكن معروفة وقت إبرام العقد، وذلك بإرادتها المنفردة، ودون الرجوع للمتعاقد معها؛ على أن تراعي في ممارسة هذه الصلاحية كافة الحدود والضوابط النظامية، وأن تهدف من ذلك ما يخدم المرفق ويحقق المصلحة العامة.

إلا أن ذلك لا يعني إهدار مصلحة المتعاقد؛ فلئن كانت الإدارة تملك صلاحية التعديل فإن المتعاقد يملك طريقًا موازيًا يضمن حقه ويجبر ضرره، وذلك باستحقاقه التعويض عن آثار هذا التعديل؛ حيث إن تعديل شروط العقد يترتب عليه اختلال التوازن المالي لهذا العقد فيتضرر المتعاقد جراء ذلك؛ لذا يجب أن يُعوَّض على أساس الضرر ومن أجل إعادة التوازن المالي، وقد يُعوَّض هذا المتعاقد على أساس الخطأ عندما تتجاوز الإدارة حدود وضوابط التعديل الانفرادي التي نص عليها النظام؛ فبذلك ترتكب خطأً تتحقق به مسؤوليتها العقدية الموجبة للتعويض.

العنوان	الطبيعة القانونية للمحل التجاري الإلكتروني
الباحثة	إيلاف محمد سليمان السحيباني
البرنامج	ماجستير الأنظمة

الملخص

تناولت الدراسة الطبيعة القانونية للمحل التجاري الإلكتروني، وتمثلت إشكالية البحث في مدى إمكانية تطبيق القواعد والأحكام المستقرة للمحل التجاري التقليدي على المحل الإلكتروني، من خلال تحديد النقاط الأساسية التي يستند عليها المحل التقليدي ودراسة مدى إمكانية تطبيقها على المحل الإلكتروني.

وسعيًا في الحصول على إجابة عن هذا السؤال؛ تهدف الدراسة إلى الوصول إلى مفهوم قانوني محدد للمحل الإلكتروني، وإظهار اختلافه وتميزه عن المحل التقليدي، وأيضًا حصر العناصر المكونة للمحل الإلكتروني من خلال مناقشة العناصر الأساسية للمحل التقليدي؛ والمتمثلة بالاتصال بالعملاء والسمعة التجارية، وتقييم وجودها في البيئة الإلكترونية، وتحديد العناصر الجوهرية التي يتوقف عليها وجود العملاء، إضافة إلى بقية العناصر الأخرى المكونة له ومناقشة أهميتها واختلافها وتميزها، وتحديد ما استجد منها في المحل الإلكتروني، إضافة إلى الوقوف على النظام القانوني الذي يحكم التعاملات التجارية الإلكترونية، وتحديد طبيعة وأنواع الحماية المحيطة والمقررة للمحل الإلكتروني، كل ذلك وفق نظرة المنظم السعودي.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن المحل التجاري الإلكتروني مفهوم متطور عن المحل التقليدي إلا أنه يتسم بخصائص تميزه بسبب طبيعة الوسط الإلكتروني الذي ينشأ فيه، وترتب على ذلك استحداث عناصر مكونة له، وتغير في أهمية العناصر الأخرى.

العنوان	**العقوبات المقيدة للحرية البديلة عن السجن– دراسة تطبيقية**
الباحثة	**حنين بنت عبد الرحمن السنتلي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تعتبر العقوبات البديلة عن السجن أحد أساليب العدالة الجنائية الحديثة، فهي عقوبات تُنفّذ خارج المؤسسات العقابية، وتُحقِّق أغراض العقوبة، وهي أكثر أساليب العقوبات فعاليةً عند إيقاعها على طائفة المجرمين الأقل خطرًا على المجتمع، الذين يُطلق عليهم (مُجرمي الصُّدفة)؛ لأن تطبيق عقوبة السجن على مثل هؤلاء قد يكون سببًا لإفسادهم بدلاً من تقويمهم، وقد اقتصر هذا البحث على نوع واحد من أنواع العقوبات البديلة، وهي العقوبات البديلة المقيِّدة للحرية، فتناولتُ فيه تعريفها، وأنواعها، وشروطها، كما تناولتُ واقعها العملي في محاكم المملكة العربية السعودية، وجهود المملكة مُمثلة بأجهزتها العدلية في تفعيل العمل بها، والتوعية بأهميتها، ومدى اتجاه القضاة في المملكة العربية السعودية نحو إصدار أحكام تتضمن العقوبات البديلة، **وقد خلصتُ في نهاية هذا البحث إلى عدد من النتائج، من أهمها:**

١– أن العقوبات البديلة هي: الجزاءات الجنائية التي يحكم بها القاضي بعد إدانة المتهم بدلاً من الحكم بعقوبة السجن؛ نظرًا لظروف المتهم وشخصيته؛ ليتلافى بذلك مساوئ السجن، ويحقِّق ردع المتهم وإصلاحه في ذات الوقت.

٢– أن ميدان العمل بالعقوبات البديلة هي الجرائم التعزيرية فقط، ولا يجوز الحكم بها في جرائم الحدود أو القصاص.

٣– أن عقوبة السجن لم تعد هي العقوبة المثلى للعديد من الجرائم التعزيرية، فظهرت الحاجة لاستبدال عقوبة السجن بعقوبات بديلة تتلافى عيوبها، وتحقِّق في ذات الوقت أهداف العقوبة.

٤– أن لشريعتنا الإسلامية الغرَّاء السَّبق في الكشف عن العقوبات البديلة وتطبيقها.

كما أرفقتُ عددًا من التوصيات من أهمها:

١– ضرورة اعتماد مشروع نظام العقوبات البديلة السعودي المقترح في أسرع وقت.

٢– ضرورة إنشاء مراكز متخصصة في العقوبات البديلة المقيدة للحرية، وتوفير العناصر البشرية المؤهلة.

٣– ضرورة إعطاء الاهتمام الكافي لمرحلة تنفيذ العقوبات البديلة المقيدة للحرية.

العنوان	الضبط الإداري في حماية البيئة في المملكة العربية السعودية
الباحثة	ربى بنت أحمد صالح الرسي
البرنامج	ماجستير الأنظمة

الملخص

كان المنظم السعودي حريصاً على تفعيل دور الضبط الإداري في جميع مناحي الحياة وجوانبها، وانعكس هذا الحرص على مجال حماية البيئة، حيث عمِلَ المنظم على إعداد منظومةٍ قانونيةٍ متكاملةٍ، فعَّل من خلالها دور الضبط الإداري في مجال حماية البيئة، عاملاً بذلك على صدّ كل إخلالٍ بالتوازن البيئي، سواءً تم على يد البشر، أو بصورةٍ طبيعيةٍ، مع المحافظة على حقوق الأفراد وحرياتهم، مصانةً ومحميةً.

وقد خَلت البحوث القانونية الأكاديمية، من تناول الدور الذي تؤديه أجهزة الضبط الإداري في حماية البيئة، في المملكة العربية السعودية على وجه التحديد، لذا فإن هذه الدراسة تستهدف كشف الغموض الذي يلفُّ دور الأجهزة الضبطية، في المملكة، وإبراز المهام العظيمة لها، في درء المخاطر عن البيئة الطبيعية، ومعالجة أوجه الخلل التي قد تُلمُّ بها.

ويتألف هذا البحث من ثلاثة فصولٍ، الفصل الأول منها يتناول مفهوم الضبط الإداري، وجانب البيئة الطبيعية المرتبطة بهذا المفهوم، ثم تمَّ تسليط الضوء في الفصل الثاني، على أبرز الوسائل والآليات التي تساهم في إتمام الأجهزة الضبطية لأعمالها، ومهامها في مجال حماية البيئة، أما الفصل الثالث فقد عُقِدَ لدراسة حدود سلطات الضبط الإداري في مجال حماية البيئة، ومدى الرقابة القضائية التي يتم ممارستها، على أعمال الأجهزة الضبطية.

وقد توصّلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها: أن مفهوم الضبط الإداري البيئي، يمتدُّ ليشمل عناصر النظام العام التقليدي منها وغير التقليدي، كما أن المنظم السعودي أسبغ الحماية النظامية على البيئة الطبيعية، وتمثلت أجهزة الضبط الإداري البيئي

كأداةٍ أساسيةٍ، تمارس من خلالها الدولة الحديثة واجبها في الحماية والوقاية، بالإضافة إلى ما يتم فرضه من رقابةٍ قضائيةٍ على أعمال هذه الأجهزة؛ تحقيقاً للتوازن المنشود، ما بين حريات الأفراد، والمحافظة على النظام العام في المجتمع.

وأوصت الباحثة، بضرورة العمل على إعادة تنظيم المهام المتعلقة بحماية البيئة الطبيعية في المملكة، والنظر في إشكاليات تعدد الأجهزة الضبطية، التي تمارس هذه الصورة من صور الضبط.

وأخيراً، يجب ألَّا تغيب حقيقة الارتباط ما بين فعالية الدور الذي تقوم به أجهزة الضبط الإداري في مجال حماية البيئة في المملكة، وبين شمولية المنظومة القانونية، التي يضعها المنظم، فكلما اقتربت هذه المنظومة من الكمال، كان دور الأجهزة الضبطية فعالاً على أرض الواقع، ومثمراً في حماية البيئة الطبيعية، مما يلقي بالضرورة بظلاله البهيجة على جميع مناحي حياة الأفراد في المجتمع.

العنوان	الاجتهاد القضائي في عقود الإجارة المنتهية بالتمليك
الباحثة	رزان بنت عبد الله عبد الكريم العثيم
البرنامج	ماجستير الأنظمة

الملخص

يتناول البحث عقد الإجارة المنتهية بالتمليك باعتباره عقدًا مركبًا مستحدثًا، والذي أثر تركيبه على الاجتهاد الفقهي في الوصول لحكمه الشرعي، وتباين تبعًا لذلك اجتهاد القضاة في فض المنازعات الناشئة عن هذا النوع من العقود. تهدف الدراسة إلى الحد من تباين الأحكام القضائية في المعاملات المدنية والتجارية، وتركز على الاجتهاد القضائي السعودي، فتناول في مستهل البحث التعريف بأهم مصطلحاته، ثم تتدرج في بيان مجال اجتهاد القاضي وذلك في مطلبين: الأول: دخول الدعوى في الاختصاص الموضوعي والمكاني والزماني، والثاني: غياب النص القانوني، بعد ذلك يتناول البحث المسائل الفقهية التي يثيرها عقد الإجارة المنتهية بالتمليك، والتي توضح سبب الخلاف فيه، ثم يلخص التطبيقات القضائية للمنازعات الناشئة عن العقد بشقيها المجيزة للعقد والمبطلة له، أخيرًا يتناول البحث أثر تقنين الأحكام على الاجتهاد القضائي في ثلاثة مطالب: مشروعية التقنين، وموقف النظام العدلي السعودي من تقنين الأحكام، وآثار تقنين الأحكام.

العنوان	**أثر اندماج الشركات على حقوق الشركاء والدائنين في نظام الشركات السعودي– دراسة تحليلية مقارنة**
الباحث	**ريان بن محمد بن عبد العزيز الدعيجي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت في هذا البحث موضوع أثر اندماج الشركات على حقوق الشركاء والدائنين في نظام الشركات السعودي بالمرسوم الملكي برقم (م/٣) وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ بمقارناً بقانون الشركات المصري لعام ٢٠١٨ م، وقد هَدفَ البحث إلى توضيح الآثار القانونية المترتبة على اندماج الشركات سواء بالنسبة لحقوق الشركاء أو الدائنين.

وقد تمت معالجة الموضوع في ثلاثة مباحث، حيث تم بيان ماهية الاندماج وصوره وطبيعته القانونية في المبحث التمهيدي، كما عرضت في المبحث الثاني أثر الاندماج على حقوق الشركاء، وفي المبحث الثالث أثر الاندماج على حقوق الدائنين في الشركة المندمجة والدامجة أو الجديدة الناتجة عن الاندماج.

وأنهيت بحثي بخاتمة ما تم التوصل إليه من النتائج والتوصيات ، وأوصيت المنظم بأن تأخذ المعالجة النظامية لموضوع الاندماج عناية أكبر بأن يفصل في نصوص الاندماج لخطورة الآثار المترتبة على اندماج الشركات سواءً على الشركاء أو المساهمين .

العنوان	المسؤولية المدنية لأطراف الاعتماد المستندي الإلكتروني
الباحثة	شوق بنت خالد بن سليمان الربيعان
البرنامج	ماجستير الأنظمة

الملخص

مستخلص البحث: يعدُّ الاعتماد المستندي الإلكتروني من العمليات المصرفية المستحدثة واللازمة للنشاط التجاري، خصوصاً بعد توجه التجار للتعاملات الإلكترونية، وذلك نظراً للتطور الذي تعيشه المملكة العربية السعودية مما يستوجب الحاجة لوسيلة ناجحة في سداد المدفوعات الدولية ولما كان الاعتماد المستندي وجهاً من أوجه النشاط البنكي؛ فقد كان من الطبيعي أن يطرأ على بنيته ما طرأ على بنية التجارة الدولية حيث انتقلت من الصيغة التقليدية إلى الصيغة الإلكترونية. وما زاد من أهمية الاعتماد المستندي الإلكتروني هو الاتجاه نحو الوسائل الإلكترونية مع ظهور جائحة كوفيد19.

وتعدُّ هذه العملية ثلاثية الالتزام «فالبنك، والعميل الآمر، والمستفيد»، يترتب على عاتقهم عدد من الالتزامات ويقابلها عدد من الحقوق، وعليه فإذا أخل أحد الأطراف بالالتزامات المترتبة على عاتقه، يستوجب ذلك قيام المسؤولية المدنية الموجبة للتعويض.

ونظراً لعدم تطرق ملحق العادات والأعراف الخاص بالاعتمادات المستندية التقليدي كان أم الإلكتروني لجميع تفاصيل المسؤولية المدنية لأطراف الاعتماد المستندي؛ فسيُؤصَّل البحث وفقاً للقواعد العامة.

العنوان	تقنين النظام الجزائي وأثره على الأحكام القضائية
الباحثة	عائشة بنت عيد الشمري
البرنامج	ماجستير الأنظمة

الملخص

أدى تطور المجتمعات إلى تطور الإجرام ووسائله، فكان لزامًا على الأنظمة الجزائية التصدي له بتقنين القواعد الجزائية، ولما كانت الشريعة الإسلامية الغراء قد جاءت بما هو صالح لكل زمان ومكان، فلا يمكن القول بعدم وجود حلول لهذه المستجدات، ومن هنا برز دور القاضي الجزائي في الاجتهاد لإيجاد حلول للمستجدات.

وعلى ضوء ذلك أناقش في هذا البحث موضوع تقنين النظام الجزائي وأثره على الأحكام القضائية، من خلال مقدمة، ومبحث تمهيدي، وثلاثة مباحث رئيسية، وخاتمة.

تناولت في المبحث التمهيدي المقصود بالتقنين عمومًا وتقنين النظام الجزائي خصوصًا، ولمحة تاريخية حول نشأته. ثم توقفت عند شرعية التقنين بالتطرق إلى آراء المؤيدين والمعارضين، وعرض أدلة كل فريق، وأخيرًا سقت الضوابط الموائمة لعملية التقنين الجزائي.

ولأن دراسة أثر تقنين القواعد الجزائية على الأحكام القضائية يستدعي مني تتبع هذا الحكم من وقت قيام مبرراته إلى لحظة النطق به؛ فقد جاء المبحث الأول للحديث عن تأثير تقنين القواعد الجزائية على العدالة الجنائية؛ فتناولت تأثير التقنين من جهة مبدأ الشرعية الجنائية كمبدأ رئيس في الأنظمة الجزائية، ثم من جهة أعضاء النيابة العامة بوصفهم ممثلي المجتمع في رفع الدعاوى الجزائية العامة، والقضاة بوصفهم مصدري الأحكام القضائية، وأفراد المجتمع بوصفهم محل التأثر بهذه الأحكام القضائية. أما في المبحث الثاني فقد نحى البحث منحى تطبيقيًّا، فتضمن موقف المنظم السعودي من الجرائم التعزيرية، ثم تناولت أثر ما سبق تقنينه من قواعد جزائية خاصة على الأحكام القضائية، بعرض تطبيقات قضائية من واقع المحاكم السعودية. وفي المبحث الثالث عرضت للمبررات التي يعزى إليها اختلاف الأحكام القضائية، وضمنته تطبيقات قضائية في اختلاف الأحكام القضائية، فيما لم يصدر به نصوص نظامية. وفي خاتمة البحث توصلت إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن التقنين يسهم في القضاء على التباين بسبب الخلاف الفقهي الذي يعد من أقوى أسباب التباين، وذلك من خلال وجود رأي وقول واحد أمام القاضي ليحكم بمقتضاه، ولا مجال لاختيار

غيره، كما ظهر سعي المنظم السعودي الحثيث للرقي بمنظومة العدل، من خلال ما يصدره من أنظمة وتعاميم قضائية، وقد ساهمت الأنظمة الخاصة المقننة في توحيد مسلك القضاء، وتحقيق الملاءمة بين الجريمة والعقوبة المحكوم بها، وفي ضوء ما توصلت إليه من نتائج، أدعو المنظم السعودي إلى تقنين نظام جزائي سعودي على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، على أن يتضمن النظام الشق الجزائي العام والخاص، والأحرى بالمنظم عند تقنين العقوبات التعزيرية، أن يضع حدًّا أدنى وحدًّا أعلى للعقوبة، وعدم الاكتفاء بوضع حد أعلى فقط، لأن القاضي قد ينـــزل بالعقوبة إلى ما دون الحد الملائم للجريمة؛ الأمر الذي يترتب عليه إفلات المجرمين بعقوبات خفيفة.

العنوان	**الحماية القانونية للأحداث في نظام العمل السعودي– دراسة تحليلية مقارنة**
الباحث	**عبد الرحمن علي عبد الله الراشد**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت في هذا البحث موضوع الحماية القانونية للأحداث في نظام العمل السعودي بمقارنة مع قانون العمل الأردني والمصري، وقد هَدَف البحث إلى بيان القيود القانونية على تشغيل الأحداث والجزاء على تشغيل الأحداث في المهن الخطرة أوفي الأوقات المحظورة.

وقد تمت معالجة الموضوع في ثلاثة مباحث، حيث تم بيان مفهوم الحدث وشروط تشغيله بنظام العمل السعودي و قانون العمل الأردني والمصري وذلك في المبحث التمهيدي، كما عرضت في المبحث الثاني أحكام تشغيل الأحداث و بين المستندات التي يجب استيفاؤها قبل تشغيل الأحداث ثم بينت الفترات المحظور تشغيل الأحداث فيها وثم الأعمال المحظور تشغيل الأحداث فيها، ثم بينت الاستثناءات من أحكام تشغيل الأحداث في نظام العمل السعودي وقانون العمل الأردني و قانون العمل المصري ، ثم ذكرت حقوق والتزامات الأحداث و القواعد القانونية الآمرة والجزاء المترتب على مخالفتها.

وأنهيت دراستي بما توصلت إليه من نتائج وتوصيات وخاتمة.

العنوان	**مسؤولية الناقل الجوي عن سلامة المسافرين– دراسة مقارنة**
الباحث	**عبد الواحد بن شجاع العنزي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت هذه الدِّراسَة موضوع مسؤوليَّة الناقل الجوي عن سلامة المسافرين، (دراسة مقارِنة) وتهدف هذه الدِّراسَة إلى التعرف على مدى مسؤوليَّة الناقل الجوي عن سلامة المسافرين، في النظام السعودي، واتفاقيَّة مونتريال ١٩٩٩م، فمن المعلوم أن النقل الجوي يُثير موضوع المسؤوليَّة للناقل الجوي، عن إخلاله بتنفيذ التزامه، وفقًا لعقد النقل الجوي، بضمان سلامة المسافرين؛ مما قد يُصيب المسافر بضرر الوفاة أو الإصابة الجسديَّة؛ ولذا فقد اهتمَّ المجتمع الدولي بمعالجة موضوع مسؤوليَّة الناقل الجوي في الاتفاقيات الدوليَّة المتعاقبة.

ويبدو أن أحكام مسؤوليَّة الناقل الجوي– الأصليَّة أو اللاحقة– قد انحازت للناقل الجوي ضدَّ الطرف الضعيف، ألا وهو المسافر؛ وعلى ذلك فقد وقع اختياري لبحث مسؤوليَّة الناقل الجوي عن سلامة المسافرين، سواء في اتفاقيَّة مونتريال لعام ١٩٩٩م، ونظام الطيران السعودي لعام ١٤٢٦هـ.

وقد أنهيتُ الدِّراسَة بمجموعة من التوصيات، نذكر منها ما يلي: –

١– ضرورة أن يشتمل التعويض الذي يحصل عليه المسافر عن الضرر البدني والأدبي والنفسي، وليس فقط الأضرار الماديَّة.

٢– ضرورة أن ينصَّ نظام الطيران السعودي صراحةً على بطلان أي شرط من شأنه أن يُعفي الناقل الجوي من المسؤوليَّة المدنيَّة، أو أن يحدد تلك المسؤوليَّة، وأن ينصَّ على اعتبار أن ذلك الشرط باطل، دون أن يؤثر بطلان ذلك الشرط في عقد النقل الجوي المبرم بين المسافر والناقل الجوي.

العنوان	رقابة ديوان المظالم على ركن السبب في القرار الإداري– دراسة مقارنة
الباحث	فارس محمد عبد الله اللحيدة
البرنامج	ماجستير الأنظمة

الملخص

مشكلة الدراسة: في مدى حدود الرقابة القضائية على ركن السبب عند ممارسة الإدارة العامة صلاحيتها بإصدار القرارات الإدارية، وفي الجدل الذي أثير حول المكانة التي يحتلها ركن السبب في القرار الإداري بين الأركان الأخرى، ومدى قابلية القرار الإداري المعيب بعيب السبب للإلغاء، حيث برزت ضرورة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- مفهوم الرقابة القضائية، والمقصود بالقرار الإداري، وماهية عيب السبب في القرار الإداري.

٢- مدى اعتبار السبب في القرار الإداري ركناً قائماً بذاته، وحدود الرقابة القضائية على صحة السبب في القرار الإداري.

٣- علاقة ركن السبب في القرار الإداري بتسبيبه، وعبء إثبات عيب السبب في القرار الإداري والجزاء المترتب على هذا العيب.

أهداف الدراسة: وقد جاء هذا البحث من أجل تحقيق الأهداف التالية:

١- بيان مفهوم الرقابة القضائية وخصائصها، وماهية عيب السبب في القرار الإداري.

٢- بيان أقوال مدى اعتبار السبب ركناً قائماً بذاته وحجج كل قول.

٣- إبراز حدود الرقابة القضائية على ركن السبب في القرار الإداري.

٤- توضيح علاقة ركن السبب في القرار الإداري بتسبيبه.

٥- تحديد من يقع عليه عبء إثبات عيب السبب في القرار الإداري، والجزاء المترتب على وجود هذا العيب.

منهج الدراسة: المنهج التحليلي المقارن للأحكام القضائية والآراء الفقهية في كل من السعودية ومصر والأردن، واستنباط الحلول التي تقترب من تحقيق العدالة فيما يتعلق بالموضوع محل الدراسة، وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

أهم النتائج: • أن السبب في القرار الإداري ركن قائم بذاته، كما أن العيب الذي يلحقه عيب مستقل.

• أن رقابة ديوان المظالم على ركن السبب بشكل عام هي (رقابة الوجود المادي للوقائع، رقابة التكييف النظامي للوقائع، الرقابة على ملاءمة سبب القرار.

• الفرق بين التسبيب والسبب أن التسبيب اجراء شكلي قد يتطلبه القانون وقد لا يتطلبه، والأصل عدم إلزام الإدارة بذلك، أما السبب فهو ركن واجب من أركان القرار الإداري والإدارة ملزمة به.

• أن القضاء الإداري خفف العبء على الطاعن في إثبات عيب السبب، ونقله إلى جهة الإدارة بشرط أن يثير المدعي قرائن مقنعة تشكك في قرينة صحة أسباب القرار الإداري، أو أن تمتنع الإدارة عن تقديم الأوراق والمستندات ذات الأثر الحاسم عند طلبها من القاضي.

• أن امتناع جهة الإدارة عن تبيين السبب بعد تحول عبء الإثبات إليها قرينة لصالح نقل الإثبات كاملاً على جهة الإدارة وإلا عُدّت ناكله.

• أن جزاء عيب السبب في القرار الإداري الإلغاء، وأيضاً التعويض إذا توافرت أركان المسؤولية الإدارية.

أهم التوصيات:

- أن يتدخل المنظم في مصر ليعدل صياغة النصوص التي تحدد أوجه الطعن بالإلغاء على النحو الذي يسمح بتقرير عيب السبب كوجه مستقل للطعن بالإلغاء.
- أن يُجعل الأصل إلزام الإدارة بالتسبيب ما لم تعف بنص نظامي.

- نشر الثقافة القانونية، وحث المدعي في الرجوع إلى أحكام القضاء والاستفادة منها قبل التقدم إلى القضاء.

العنوان	جريمة الإفصاح عن المعلومات الداخلية في نظام السوق المالية السعودي
الباحثة	لولوة بنت عبد الرحمن الحسن
البرنامج	ماجستير الأنظمة

الملخص

للسوق المالية دور كبير ومؤثر في الاقتصاد الوطني، وهي مؤشر مهم من المؤشرات التي يُقاس بناءً عليها اقتصاد أي دولة، وقد يتم العبث بهذه السوق المالية من خلال الممارسات والسلوكيات غير المشروعة؛ ومنها الإفصاح عن المعلومات الداخلية، وتعد جريمة الإفصاح عن المعلومات الداخلية من أخطر الجرائم، وأكثرها شيوعًا وانتشارًا، كما أنها تنتهك مبدأ المساواة والعدالة بين المتعاملين في السوق المالية، وتضر المتعاملين به بمختلف فئاتهم، وهي جريمة تعوق السير الحسن والمنظم لسوق المال السعودية، كما أن هذه الجريمة تؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية، وعلى ازدهار الاقتصاد الوطني، وتتسبب في حدوث أزمات مالية عالمية.

ومما لا شكَّ فيه أن مثل هذه الممارسات غير المشروعة هدفها النيل من السوق المالي؛ إما بتجنب خسارة، أو تحقيق ربح، وبالتالي يجب حماية السوق من هذه الممارسات غير المشروعة، وتوفير الحماية الجنائية لسوق المال السعودي، وحماية المتعاملين فيه، وعليه؛ فقد قرر المنظم السعودي العقاب على جريمة الإفصاح عن المعلومات الداخلية بعقوبات أصلية، وتكميلية، ونص على تدابير احترازية؛ للحد من هذه الجريمة.

العنوان	**انقضاء المعاهدات الدولية**
الباحث	**محمد حميد الله مولوي عبد العزيز**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت في هذا البحث موضوع انقضاء المعاهدات الدولية في القانون الدولي العام ، وقد هَدفَ البحث إلى توضيح استمرار المعاهدات الدولية للأبد أم تنقضي بعد فترة من الزمن ، وما الطرق التي تنقضي بها المعاهدات الدولية بإرادة الأطراف وخارج إرادة الأطراف .

وقد تمت معالجة الموضوع في ثلاثة مباحث، حيث تم بيان ماهية انقضاء المعاهدات الدولية في المبحث التمهيدي مع بيان الطبيعة القانونية للمعاهدات الدولية وأنواع المعاهدات الدولية ، وخصائص المعاهدات الدولية ، كما عرضت في المبحث الثاني انقضاء المعاهدات وفقاً لإرادة الأطراف وأثره على الأطراف ، وفي المبحث الثالث إلى انقضاء المعاهدات خارج إرادة الأطراف وكذلك أثره على الأطراف .

وأنهيت دراستي بما تم التوصل إليه من النتائج وتوصيات وخاتمة.

العنوان	**اختصاص القضاء الإداري في نظر الحالات المستعجلة**
الباحثة	**منيرة إبراهيم النصار**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

ينعقد اختصاص القضاء الإداري لإرساء الحماية المؤقتة، للحالات التي لا تحتمل الانتظار لحين الحكم بأصل الحق، كما يأتي اهتمام النظام الإجرائي باختصاص القضاء الإداري بنظر الحالات المستعجلة، مع مراعاة ما يكتنف تنظيمه من صعوبة الجمع والحصر للحالات وتحديد المعنى الدقيق للاستعجال؛ لعلة النسبية فيه، مما دعى لتركه مسألة تقديرية للقاضي لكل حالة على حده بحسب ملابساتها، والاقتصار على تحديد الاطار الإجرائي الذي يراعي طبيعة الاستعجال واستثنائية معاملته، بقواعد تتسم بالسرعة والوقتية، غاية مقصودها تحقيق الحماية العاجلة للضرر الذي لا يمكن تدارك آثاره بالانتظار لحين الحكم بالدعوى الأصلية.

ولا يُفهم من تعذر حصر الحالات وتحديد مفهوم الاستعجال أنه متروك دون قضاء وتنظيم، بل تُعالج الحالات المستعجلة من خلال دعوى وقف تنفيذ القرار الإداري بالنسبة للحالات التي يكون وجه الاستعجال فيها الضرر الذي يتعذر تدارك آثاره، ومن خلال الدعوى المستعجلة لإثبات الحالة، بالنسبة للحالات التي يُخشى عليها بفوات الوقت من ضياع المعالم المادية للواقعة التي يحتمل أن تكون مثار نزاع، وبالنسبة لحالات الاستعجال المتعلقة بالعقود الإدارية بالرغم من أنه لا يختص لها تنظيم معين إلا أنها مشمولة بولاية القضاء الإداري بنظر منازعات العقود الإدارية بصفتها الأصلية والفرعية، كما تبرز أهمية حماية الحالات المستعجلة المتعلقة بالحريات الأساسية المقصودة لذاتها التي يشمل نطاقها ما يصدر عن الإدارة من عمل مادي أو قانوني، عوضاً عن الاقتصار على حمايتها ضمن اعتبارات وقف تنفيذ القرار الإداري.

العنوان	**الطبيعة الحمائية في نظام العمل السعودي**
الباحث	**ياسر حسن المطرفي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يشكل هذا البحث محاولة علمية لتأصيل الطبيعة الحمائية في نظام العمل السعودي ، من خلال تتبع نصوص و مواد نظام العمل السعودي ، والتي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية و معايير العمل الدولية و معايير العمل العربية ، بما يدل على أن نظام العمل السعودي منح الحماية الكافية واللازمة للطبقة العمالية ، وكفل تطبيق هذه الحماية بالعديد من الضمانات .

العنوان	**سقوط الحق في نظام المرافعات الشرعية السعودي**
الباحث	**أحمد بن محمد المحيميد**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يقوم هذا البحث ببيان ماهية سقوط الحق الإجرائي ويركز على التفريق بينه وبين الجزاءات الأخرى التي قد تتشابه معه ، كما يقوم هذا البحث بحصر حالات سقوط الحق الإجرائي في نظام المرافعات الشرعية السعودي وتعديلاته ، من خلال تتبع النصوص النظامية واللوائح التنفيذية ، والتي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومعايير الأنظمة العدلية في العالم ، ويتطرق إلى شواهد من قضايا المحاكم السعودية على تطبيق مظاهر سقوط الحق الإجرائي، حفاظاً على حق المتخاصمين في تحقيق العدالة الناجزة وعدم الإلداد في الخصومات وتخليص المحاكم من الدعاوى الكيدية والدعاوى الراكدة .

العنوان	**سلطة القاضي في تخفيف العقوبة التعزيزية– دراسة مقارنة مع النظام السعودي**
الباحث	**عبد الله بن إبراهيم بن سليمان القويفلي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يهدف البحث الحالي إلى التعريف بالعقوبات التعزيرية وأنواعها وأسبابها، وبيان المراد بالتخفيف وضوابطه وسلطة ولي الأمر والقاضي فيه، وبيان بالعقوبات التعزيرية التي يجوز فيها التخفيف، وضوابط ذلك طبقاً للمحاكم الشرعية في المملكة العربية السعودية، كما يهدف البحث إلى بيان النصوص النظامية التي وضعتها السلطة التنظيمية في تخفيف العقوبات التعزيرية.

وفي خاتمة البحث توصل الباحث إلى جملة من النتائج أهمها: أن العقوبة التعزيرية علاج ضروري للجريمة، وليس الهدف منها الانتقام والتشفي من المجرم، ولكنها حماية للمجتمع وتهذيب للعصاة والحيلولة دون استمرار الاجرام، فالعقوبة التعزيرية رحمة بالإنسان, وأعطى الشرع للقاضي تقدير العقوبة التعزيرية كماً وكيفاً، بما من سلطة واسعة في تقدير العقوبات التعزيرية، بما يحقق التأديب و الزجر والردع وإصلاح المجتمع، مع الأخذ بالاعتبار شخص الجاني وظروف وملابسات الجريمة , كما ان للقاضي في الفقه الإسلامي والنظام السعودي سلطة تقديرية في تقدير العقوبة التعزيرية، ولكن هذه السلطة ليست سلطة مطلقة، وليست تحكمية موكوله على هوى القاضي، بل تخضع لضوابط معينة , وأن القاضي مقيد عند تقديره للعقوبة التعزيرية تخفيفاً أو تشديداً بمراعاة نصوص الكتاب والسنة والإجماع، وكذلك مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية من حفظ الضروريات , كما أن للعقوبات التعزيرية أنواع، وهي ليست محصورة ولا توقيفية، بل تتجدد في النوع باختلاف الزمان والمكان, كذلك تطبق العقوبات التعزيرية بصورها المختلفة في النظامين الجزائي والإداري في المملكة العربية السعودية، ومنها التشهير والتعزير بالمال (الغرامة) والفصل والحرمان من العلاوة واللوم، والتعزير بالقتل في بعض جرائم المخدرات ,كذلك جواز تقنين الأحكام والعقوبات التعزيرية، لحاجة القضاة إليها والناس، لضيق الوقت وكثرة القضايا، وندرة المجتهدين.

وقد أوصى البحث بتوحيد العقوبات التعزيرية في القضايا المتماثلة, وتحديد الضوابط التي يسترشد بها القاضي في تقدير العقوبة التعزيرية تخفيفاً وتشديداً، والعمل على تقنين المزيد من الجرائم كما في نظام

مكافحة الرشوة ونظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية , وتعديل بعض النصوص النظامية في المملكة بما يمنح القاضي سلطة تخفيف العقوبات عند وجود ما يستدعي هذا التخفيف.

العنوان	**سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة التعزيرية وفقاً للنظام الجزائي السعودي**
الباحث	**ماجد بن عبد الرشيد محمد أحمد**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

خلصت في هذا البحث إلى إبراز موضوع سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة التعزيرية وفقاً للنظام الجزائي السعودي , وتناولت فيه الجوانب القانونية لأحكام وقف تنفيذ العقوبة التعزيرية , حيث ذكرت حالات وقف تنفيذ العقوبة , وأوضحت شروط وقف تنفيذ العقوبة وذلك من خلال توضيح الشروط التي تتعلق بالمحكوم عليه والشروط التي تتعلق بالعقوبة , والشروط التي تتعلق بالجريمة .

وفندت في هذا البحث الآثار القانونية لوقف تنفيذ العقوبة التعزيرية , وذكرت سلطة القاضي الجنائي في وقف تنفيذ العقوبة وحدود هذه السلطة في الأنظمة السعودية , وذكرت مجموعة من الضوابط المتعلقة بوقف التنفيذ في نظام الإجراءات الجزائية .

وأنهيت دراستي بخاتمة وبما توصلت إليه من مجموعة من التوصيات , والنتائج. آملاً من الله عز وجل التوفيق والقبول .

العنوان	**آثار فسخ العقد الإداري بالإرادة المنفردة**
الباحث	**بندر بن دهاس بن ضواي الحربي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع آثار فسخ العقد الإداري بالإرادة المنفردة جمعت فيها بين الاستقراء والاستنباط من أجل الوقوف على حل لمشكلة البحث.

والتي تتمثل في اختلاف آثار قرار الإدارة في فسخ العقود التي تبرمها بحسب طبيعة هذه العقود وبحسب طبيعة أطرافه، والعوامل التي تؤثر على طبيعة العقود الخاصة للإدارة بدأً من نصوص العقد المبرم بين الإدارة والمتعاقد حتى صلاحية أنظمة الدولة؛ لتطبيق قواعدها على النزاع موضع الفصل وصولاً لما تبرمه الدولة من اتفاقيات تساهم بتدويل العقود التي تبرمها.

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آثار صلاحية الإدارة في فسخ العقد بإرادتها المنفردة، وذلك لكون أنَّ الآثار لا تتوقف على المتعاقد فحسب بل قد تطال جهة الإدارة.

وقد تناولت الدراسة هذا الموضوع من خلال ثلاث مباحث رئيسية، تعرضت في المبحث الأول لبحث معيار تمييز العقد الإداري والعناصر المكونة له، ثم أثر هذه الصلاحية على كل من جهة الإدارة والمتعاقد والأثر الرجعي له في المبحث الثاني، حيث إن الإشكالات في هذه الصلاحية لا تتوقف على تمييز العقود التي تبرمها فيما إذا كانت إدارية أم من العقود الخاصة للإدارة، إنما قد يشوبها إشكالات تصل إلى أبعد من هذا؛ لذلك تم استعراض سوابق تكبدت فيها الدول خسائر مريعة في المبحث الثالث لكل سابقة أسبابها، إلا أنَّ أبرزها تكييف العقود التي تبرمها الإدارة وتصور خطورة المركز المتميز الذي يمنحها السلطة التقديرية.

حيث إن ما تتمتع به الإدارة من مركز متميز يقتصر على العقود الإدارية فقط دون العقود الخاصة للإدارة، والتي بطبيعة الحال تختلف القواعد التي تخضع لها بحسب طبيعتها.

أبرز النتائج والتوصيات:

١- أوصي المنظم السعودي بضبط المقصود بالعقد الإداري حيث ورد في اللائحة المقصود بالعقد العقد مطلقاً وهذا مما قد لا يتوافق مع طبيعة العقود التي تبرمها الإدارة لذا أرى تحديد النص الحاكم للعقد في نظام ديوان المظالم ليكون العقد الإداري هو الذي يبرمه شخص معنوي عام، بقصد تنظيم مرفق عام أو تسييره، ومستخدماً وسائل القانون العام .

٢- عدم التوسع في فسخ العقد للمصلحة العامة كون هذه الصلاحية إن لم تضبط بشروط وضوابط دقيقة قد يترتب عليها خسائر فادحة على الخزانة العامة، لذا أرى أن تنشأ إدارة تعنى بالنظر في طلبات الفسخ المقدمة من مختلف إدارات الجهات الحكومية وتبدي الرأي حيال نظامية هذا الإجراء .

العنوان	**الأعراف الدولية وأثرها على المعاهدات الدولية**
الباحث	**مزيد بن سليمان بن مزيد المزيد**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

العرف الدولي مهم على الصعيد الدولي فكثير من القواعد الدولية تم ترسيخها عن طريق الأعراف الدولية، ويتمثل في عملية تكرار القيام بعمل معين أو الامتناع عنه مع الشعور بإلزامية القيام بالعمل أو عدم القيام به، متأثراً بالنطاق المطبق فيه فيكون عاماً أو إقليمياً، ويجد أساس قوته في ذاتيته ورضا الجماعة الدولية به، وقد سكت النظام الدولي عن تحديد تلك الوسيلة التي تدمج بها الدول العرف الدولي في أنظمتها القانونية إلا أنه أوجد شرطاً مفترضاً يتمثل في وجوب تحقق النتيجة من دمج العرف الدولي، تعتبر مكانة القاعدة العرفية في الأنظمة الأنجلوساكسونية أسمى باعتبارها تطبق كجزء من نظامها الداخلي إلا أنها في الأنظمة اللاتينية لها مكانتها غير المباشرة عن طريق تدوينها، فالعرف الدولي لم يندثر ولكن التدوين للقوانين له أثر كبير في إبعاد الأنظار عنه، إلا أنه ما زال أساساً متيناً لتبلور السلوك الدولي وتحوله إلى قواعد قانونية ملزمة تتمثل في المعاهدات الدولية، كما أنه هام في تفسيرها وإعمالها، وقد تتحول سلوكيات بعض أشخاص القانون الدولي بما يخالف طبيعة المعاهدات الدولية فتشكل أعراف جديدة تمثل إرادتها الملزمة، وتدعو الحاجة لإثبات العرف الدولي أن نثبت ركنيه المادي والمعنوي ،وللفقه والتنظيم الداخلي والقضاء دور كبير في سبيل إثباته، وللقاعدة الدولية العرفية مساهمة في إرشاد القضاء عند غياب القاعدة الاتفاقية ،فالعرف الدولي وحده هو الذي يمكننا من النظر إلى القانون الدولي بوصفه وحدةً شاملةً ومتكاملةً ومحوراً مهماً للقواعد والتصرفات الدولية، كما له القدرة على إنشاء وتعديل وإلغاء المعاهدات الدولية عن طريق الممارسات الدولية اللاحقة الجماعية والمقبولة دولياً.

العنوان	**مكافحة الفساد الإداري في المرافق العامة**
الباحث	**عبد الله بن علي عبد الله الحميد**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناول الباحث في هذه الدراسة الفساد الإداري والذي يعد من أشد التحديات التي تواجه الدول وذلك نظراً للآثار التي يتركها وإضراره بالمصلحة العامة، وذكر تصنيفات الفساد والتي تكون بحسب الأحوال والبيئة التي ينمو فيها، ومقومات الفساد التي تعززه وتنمِيه كضعف الرقابة، وعدم الشعور بالمسؤولية، وإلقاء الضوء على الحيل والثغرات التي يتخذها المفسدين للوصول إلى أهدافهم.

وقد عالج الباحث في هذه الدراسة العديد من الموضوعات التي بدأها في مبحث تمهيدي كمدخل للحديث عن مفهوم الفساد الإداري وما يميزه عما يختلط به من مصطلحات للفساد، وتقسيمات الفساد من حيث الحجم والإقليم، ثم تطرق الباحث إلى تبيان الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب الفساد الإداري وخصائصه .

كما تناولت الدراسة صور الفساد الإداري والمتمثل في جرائم جنائية، ومخالفات إدارية، ومالية، وأثر ذلك كله على المرافق العامة والضرر الذي يحدثه والذي يتعارض مع المبادئ الأساسية لإدارة المرفق العام.

ثم اختتم الباحث هذه الدراسة بالدور الكبير والجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية والاصلاحات الكبيرة للقضاء على الفساد والمفسدين، وذلك عبر الخطط المرسومة، والاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، ودور الأجهزة الرقابية والقضائية، واستعراض للقيود اللازمة والمتخذة حيال ذلك والأدوات، والدعم، الذي وضعه المنظم للحد من الفساد الإداري.

العنوان	**الأحكام القانونية للاستحواذ على الشركات المساهمة– دراسة مقارنة**
الباحث	**فهد بن عبد الله بن عبد العزيز الربعي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

في ظل العالم المعاصر الذي يرتكز قوامه الاقتصادي على فكرة التكتلات الكبيرة، وتحويل الشركات الصغيرة لشركات كبيرة تستطيع القيام بمشروعات عملاقة، لتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية، مما أدى إلى ظهور فكرة الاستحواذ بين الشركات خاصة شركات المساهمة.

وتُعد عملية الاستحواذ نشاطاً تمارسه الشركة للسيطرة على شركة أخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتختلف بحسب النسبة المؤثرة فقد تتم السيطرة على جزء من رأس مال الشركة المستحوذ عليها، أو السيطرة على أغلبية حقوق التصويت فيها بمقتضى اتفاق مع المساهمين الشركة المستحوذ عليها.

وبما أن نظام الشركات السعودي الصادر عام ١٤٣٧هـ جاء خالياً من نصوص قانونية تعالج عملية الاستحواذ، نوصي المنظم السعودي بسن النصوص القانونية التي تعالج موضوع الاستحواذ لأهمية عمليات الاستحواذ للاقتصاد الوطني في السنوات القادمة.

العنوان	**المساواة بين المتنافسين وضمانات تحقيقها في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية**
الباحث	**عبد الرحمن بن عبد الله بن سالم الأحمدي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يشكل هذا البحث محاولة علمية لاستقراء وتحليل نصوص نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢٨) وتاريخ ١٤٤٠/١١/١٣هـ المتعلقة بمبدأ المساواة بين المتنافسين حيث يعتبر مبدأ المساواة أحد أهم المبادئ التي يقوم عليها نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، والذي يترتب على الإخلال به البطلان، ويجد هذا المبدأ أساسه فيما حثت عليه الشريعة الإسلامية وما نص عليه النظام الأساسي للحكم، ويخضع هذا المبدأ لاستثناءات عدة، تتعلق بطبيعة المنافسة، والحرمان من التعامل مع الحكومة، والتأهيل المسبق، والتعامل مع أشخاص محليين، ومنح أفضلية للمحتوى المحلي وللمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية وفق آليات معينة، كما تعفى بعض الجهات من تقديم الضمان الابتدائي لغايات ارتآها المنظم.

وقد أحاط المنظم المرحلة السابقة على التعاقد بالعديد من الإجراءات التي تكفل تحقيق مبدأ المساواة بين المتنافسين في هذه المرحلة الهامة؛ والتي ينطوي عليها اختيار أفضل العروض المقدمة لجهة الإدارة من المتنافسين.

وتطبيقاً لمبدأ المساواة وحمايته أولى المنظم عناية بالرقابة الإدارية الداخلية والخارجية من خلال لجان متخصصة، غير أن هذه الرقابة قد لا تحقق المنشود منها على أكمل وجه؛ فتكون الرقابة القضائية حينئذ هي الوسيلة الفعالة لتطبيق المبدأ وحمايته.

العنوان	**القرارات الإدارية القابلة للانفصال– دراسة نظرية تطبيقية في ضوء أحكام ديوان المظالم**
الباحث	**منصور فارع الحربي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

إن القرارات الإدارية القابلة للانفصال هي قرارات إدارية توجد في العمليات القانونية المركبة، وتعتبر جزء منها وتدخل في تكوينها.

ويقصد بها إمكانيه فصل القرارات الإدارية عن العملية المركبة والطعن عليها على استقلال أمام قاضي الإلغاء

ويتناول هذا البحث نظرية القرارات الإدارية القابلة للانفصال من خلال مبحث تمهيدي ومبحثين رئيسين، يتناول المبحث التمهيدي ماهية القرارات الإدارية القابلة للانفصال، تعرضنا فيه إلى التعريف بالقرارات الإدارية ومعيار تمييزها في مطلب أول، ثم لمفهوم القرارات الإدارية القابلة للانفصال في المطلب الثاني.

أما المبحث الأول تناولت فيه التطبيقات العامة لنظرية القرارات القابلة للانفصال، والمتمثلة في عدة مجالات منها: مجال أعمال السيادة، ومجال الوظيفة العامة، ومجال الانتخابات، وأخيرا مجال نزع الملكية للمنفعة العامة، وتناولت فيه تطبيقات نظريه القرارات القابلة للانفصال في ضوء أحكام ديوان المظالم السعودي والقضاء الإداري المصري.

أما المبحث الثاني تعرضت فيه لتطبيقات نظرية القرارات الإدارية القابلة للانفصال في مجال العقود الإدارية، تناولت في المطلب الأول الطعن بالإلغاء في القرارات الإدارية القابلة للانفصال في مجال العقود الإدارية، وذلك في مرحلة انعقاد العقد ومرحلة تنفيذ العقد، ثم تناولت في المطلب الثاني أثر الحكم بإلغاء القرارات الإدارية المنفصلة على العملية التعاقدية، وموقف كل من القضاء والفقه من هذا الحكم.

العنوان	**مكافحة الفساد الإداري والمالي في مجال الوظيفة العامة**
الباحث	**عبد العزيز بن عوض بن لافي العنزي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

الفساد الاداري والمالي في ظاهره انتشرت في الكثير من المجتمعات ويهدف الفساد الإداري والمالي إلى تحقيق المصالح الشخصية عن طريق استخدام الوظيفة العامة

مظاهر الفساد الإداري والمالي في الوظيفة العامة كثيره ومتعددة، وتمثل خروجا على مقتضيات الوظيفة العامة بل انها قد تصل الى حد الجرائم الجزائية

وعلى ضوء ذلك يناقش هذا البحث مكافحه الفساد الإداري والمالي في مجال الوظيفة العامة من خلال ثلاثة مباحث (مبحث تمهيدي ومبحثين رئيسيين)، يتضمن كل مبحث منها مجموعة من المطالب والفروع، أولا المبحث التمهيدي وتناولت فيه تعريف الفساد الاداري والمالي وتعريف الموظف العام، كما تناولت أسباب الفساد الإداري والمالي ومظاهره في مجال الوظيفة العامة والاثار المترتبة على هذا الفساد.

أما المبحث الأول تناولت فيه المسؤولية التأديبية للموظف العام عن مخالفات الفساد الإداري والمالي وذلك في مطلبين، تعرضت في المطلب الاول إلى المخالفات والعقوبات التأديبية، ثم تعرضت في المطلب الثاني إلى السلطة المختصة بالتحقيق في المخالفات الإدارية والمالية، والضمانات التي يجب توافرها أثناء التحقيق مع الموظف المتهم بهذه المخالفات.

أما المبحث الثاني فقد خصصته للدعوى التأديبية الناشئة عن مخالفات الفساد الإداري والمالي، وقد تناولت في المطلب الأول منه ضمانات المحاكمة التأديبية للموظف المتهم بمخالفات الفساد الإداري والمالي، كما تعرضت في المطلب الثاني لإجراءات الدعوى التأديبية والحكم الصادر في هذه الدعوى وطرق الاعتراض على الحكم الصادر في الدعوى التأديبية.

العنوان	**الخطورة الإجرامية وأثرها في تشديد العقوبة– دراسة تطبيقية مقارنة**
الباحثة	**غيداء عبد الرحمن محمد الحربي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت هذه الدراسة الخطورة الإجراميَّة ومفهومها في الفقه الجنائي والتشريعات الوطنية بوصفها سببًا من أسباب تشديد العقوبة، كما تم إلقاء الضوء على معايير إثبات الخطورة الإجراميَّة لدى الجاني والسلطة التقديرية فيها، وأثر الخطورة الإجراميَّة على النصوص القانونية؛ حيث لجأت إلى تحديد حالات الخطورة الإجراميَّة ووضع المعالم الرئيسة لها، ثم تناولت أثر الخطورة الإجراميَّة في سلطة القاضي بتقدير العقوبة فيما أحيل له من صلاحيات بقوة النظام، وأثر الخطورة الإجراميَّة في مرحلة تنفيذ العقوبة، وذلك بإفراد المجرم الذي تتوافر لديه الخطورة الإجراميَّة بمعاملة مستقلة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

١– أنَّ الخطورة الإجراميَّة هي حالة تتضح لدى الجاني من خلال سلوكيات ارتكابه لجريمته وأحوالها ودرجة جسامتها، وتكون دالّة على خطورته الإجراميَّة على المجتمع وقابليته للعود.

٢– أنَّ تقدير هذه الحالة وإثباتها أمر واجب لتحديد العقوبة المناسبة لردعه، وذلك لحفظ أمن المجتمع وضمان تأهيل المحكوم عليهم بعد انتهاء مدة العقوبة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها:

١– ضرورة اهتمام التشريعات بتحديد مفهوم واضح للخطورة الإجراميَّة، وتمييز المجرم الخطير من غيره.

٢– التعاون مع المتخصصين لفحص المجرمين المحكوم عليهم، وتحديد أسباب توافر الخطورة الإجراميَّة لاختيار المعاملة العقابية المناسبة لتأهيلهم.

٣– التوسع في البحوث والدراسات العلمية بهذا الشأن لإبراز دور القانون في معالجة الخطورة الإجراميَّة.

العنوان	**المسؤولية الجنائية عن نقل فيروس كورونا المستجد**
الباحثة	**روان بنت عبد الله بن مرزوق الفريدي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع (المسؤولية الجنائية عن نقل فيروس كورونا المستجد) والذي يعد من أهم الموضوعات المعاصرة والمستجدة في عصرنا الحديث. وقد جاء هذا البحث مخصصاً لدراسة جميع الجوانب المتعلقة به، من حيث التعريف بفيروس كورونا المستجد، وبيان أسباب وكيفية انتشاره، وبيان تداعياته الصحية والاجتماعية والاقتصادية، ودراسة الأحكام الشرعية المتعلقة به، والبحث في المسؤولية الجنائية المترتبة عن نقله إلى الغير عمداً أو خطأ، وكذلك البحث في الوسائل التي تساعد في مواجهة هذا السلوك باعتباره سلوكاً إجرامياً مستحدثاً، وغير ذلك من المسائل التفصيلية الأخرى. وقد قام البحث على تساؤل رئيسي يتمثل في مدى تأثير الإصابة بفيروس كورونا المستجد ونقله للغير على المسؤولية الجنائية. وانتهى البحث إلى أنه يُحرم على المريض المصاب بفيروس كورونا المستجد نقل مرضه إلى غيره، وتعمده ذلك يعد من كبائر الذنوب والآثام، ويستوجب العقوبة الدنيوية التي تتفاوت بقدر جسامة الفعل وأثره على الأفراد والمجتمع. وتوصل البحث إلى ضرورة سن نظام جنائي خاص في المملكة العربية السعودية ينظم أحكام نقل الأمراض المعدية وتصنيفها على حسب خطورتها وسرعة انتشارها، وتحديد العقوبات المتناسبة معها بحيث تتفق مع أحكام الشرع الحنيف.

العنوان	**الدعوى المباشرة في النظام السعودي: مدى مشروعيتها ومدى تنظيمها**
الباحث	**غازي بن عبد الرحمن الزغيبي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

جميع التعريفات القانونية للدعوى المباشرة، لم تخرج عن حقيقة وكنه الدعوى المباشر والغاية منها. وأشارت إلى أنها وسيلة قانونية من وسائل الضمان، تخول رافعها حقا مباشرا لمطالبة مدين مدينه باسمه ولحسابه، على الرغم أنه ليس طرفا في العقد ما بين مدينه المباشر ومدين مدينه. وتعتبر الدعوى المباشرة دعوى مدنية، استثنائية، ومجردة من الدفوع، مقررة بنص خاص، وتتسم عن غيرها من الدعاوى والأنظمة القانونية بميزات، وخصائص. وهي تنشئ رابطة قانونية بين شخصين من الغير، مرتبطين على سبيل التبادل بنفس الشخص وهو المدين الأصلي. فهذا الأخير يعد مدينا للدائن ودائنا لمدينه، ومن ثمة إذا تحققت شروط الدعوى المباشرة رتبت آثارها القانونية.

وبالرغم أن العقد يخضع لقاعدة أساسية مؤداها نسبية آثاره بالنسبة للأشخاص، بمعنى أن هذه الآثار لا تنسحب إلا على من كان طرفا في العقد، فهو لا ينشئ حقوقا للغير ولا يرتب في ذمته التزامات، إلا أنه خرج عن هذه القاعدة كاستثناء في الخروج بنص قانوني، والتشريعات التي نصت على الدعوى المباشرة لم تذكر المبررات والحكمة من هذه الدعوى، واكتفت بذكر الوسيلة القانونية ومتطلباتها وحالاتها، إلا أن الفقه القانوني سعى إلى ذكر مبررات مشروعية الدعوى المباشرة والغاية منها وأثارها.

ومع ذلك كله، وجدنا أن المشرع السعودي لم يتطرق للدعوي المباشرة كدعوى مدنية مستقلة، ولم يخرج عن الأصل العام في إقامة الدعوى، (الصفة والمصلحة) في الدعوى القضائية، وكقاعدة عامة هو ملتزم بمبدأ نسبية العقود، وذكرها استثناء في تطبيق عقد التأمين الإلزامي. وأما ماعدا عقد التأمين فهو أبقى على الأصل، حيث سكوت المشرع هنا دلالة على العدم.

وسلك المشرع السعودي مسلكاً معينا في عقد المقاولة من الباطن، حيث أنتهج نهج القانون المدني الفرنسي[٦]، عدم أحقية المقاول من الباطن رفع دعوى مباشرة ضد مدين مدينه (رب العمل)، وإنما يحق له مباشرة المطالبة بمستحقات مدينه (المقاول الأصل) لدى هذه الجهة الإدارية، ليستخلص منها مستحقاته هو، شريطة أن يكون المقاول الأصلي قدم تنازلا خطيا مسبقا لجهة الإدارة بذلك.

والمشرع السعودي حينما تناول عقد المقاولة من الباطن جعله من عقود الإدارة والقانون الإداري، وأخذ بمبدأ الترابط بين العقود، وأيضا مبدأ صفة الإنابة (إنابتها للمقاول الأصلي في إبرام العقود من الباطن).

[٦] الفصل الثالث من القانون المدني الفرنسي رقم (٧٥-١٣٣٤).

وأعطى المشرع السعودي جهة الإدارة المتعاقدة مع المقاول الأصلي حق رفع دعوى مباشرة ضد المقاول من الباطن، فيما يخصه من تنفيذ أعمال العقد، الذي تعاقدت به مع المقاول الأصلي، بالرغم أن المقاول من الباطن لم يتعاقد معها مباشرة.

ولم يتناول المشرع السعودي بنص صريح مباشر الوسيلة القانونية الاستثنائية (الدعوى المباشرة) التي يقيمها المؤجر في مواجهة المستأجر من الباطن، على الرغم أن حق المالك تعلق في محل واحد للعقدين الأصلي والفرعي. وصار في ذمة المستأجر الثاني الذي ينتفع بعين ملكه. ووجود تتابع عقدي مترابط ومتولد عن العقد الأصلي.

حيث جعل التأجير من الباطن استثناء على الأصل، حينما اشترط رضا مالك العقار، ورتب حقا للمالك بطلب الفسخ وإخلاء العقار في حالة مخالفة المستأجر الأصلي لهذا المقتضى.

وهو بذلك أوجد نظرية عامة بموجب هذا النص النظامي، عدم جواز التنازل أو التأجير من الباطن إلا بموافقة المالك.

وأما في عقد الوكالة فإن المشرع السعودي لم يتطرق مطلقاً للدعوى المباشرة التي يقيمها وكيل الوكيل ضد الموكل والعكس.

العنوان	**الطبيعة التنظيمية للجان شبه القضائية في المملكة العربية السعودية**
الباحث	**صالح بن عبد الرحمن البجادي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

جاء موضوع البحث تحت عنوان " الطبيعة التنظيمية للجان شبه القضائية في المملكة العربية السعودية " حيث تمثلت مشكلة البحث في دراسة تلك اللجان ضمن المؤسسات القضائية في المملكة من حيث طبيعتها القانونية الخاصة ، كما تمثلت أهميته في القيام بدراسة علمية جرى من خلالها تحليل عمل هذه اللجان شبه القضائية والوصول لنتائج يتم خلالها تقييم لأوضاعها ، وهدفت الدراسة لتحقيق عدد من الغايات منها ، إبراز أهمية عمل اللجان شبه القضائية بجانب القضاء العام في المملكة العربية السعودية ، ودراسة الطبيعة التنظيمية اللجان شبه القضائية واختصاصاتها ومدى تحقق الغرض من إنشائها، والوقوف على طبيعة القرارات التي تصدر عن اللجان شبه القضائية وكيفية الرقابة القضائية عليها ، وتوضيح الفارق الكبير بين تلك القرارات وأحكام المحاكم العادية من حيث خضوع أحكام المحاكم للمراجعة والتدقيق ، حيث تم ذلك في ثلاثة مباحث تضمن كل مبحث مطلبين ، لتكشف حقيقة ما يثار من تساؤلات حول هذه الطبيعة من حيث كثرة هذه اللجان وتنوعها وحول مدى حجية ونفاذ أحكامها ، وختمت البحث بعدة نتائج وتوصيات نحيل القارئ إليها .

العنوان	**المساهمة الجنائية في جريمة الاحتيال الإلكتروني– دراسة تحليلية في النظام السعودي**
الباحثة	**فاطمة بنت محمد المقوشي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة المساهمة الجنائية في جريمة الاحتيال الإلكتروني في النظام السعودي، ببيان ماهية جريمة الاحتيال الإلكتروني وخصائصها، وبيان ماهية المساهمة الجنائية في جريمة الاحتيال الإلكتروني وأنواعها، وأيضًا أركان المساهمة الجنائية في جريمة الاحتيال الإلكتروني وصورها، وأخيرًا العقوبة المقررة في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لمرتكبي جريمة الاحتيال الإلكتروني، سواءٌ كانوا من الفاعلين الأصليين أو المساهمين.

العنوان	**المركز القانوني للموظف العام خلال فترة كف اليد**
الباحثة	**زينب صالح عبد الله الثنيان**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يمثل قرار كف اليد، مرحلة مهمة في الأوضاع الوظيفة، إذ تلجأ إليه جهة الإدارة، بصدد التحقيق الجنائي، أو التحقيق الإداري مع الموظف، فبدلًا من التعسف في حقوق الموظف، وإنهاء خدمته العامة قبل التأكد مما نسب إليه من إتهام بأحد الجرائم الجنائية أو المخالفات التأديبية، شرعت القوانيين ما يعرف بكف اليد، حيث يتم وقف الموظف عن أداء أعماله الوظيفية، لفترة مؤقتة من الزمن، للاحتياط لحين صدور الحكم القضائي، أو القرار الإداري.

ولا يعد قرار كف اليد جزاءً تأديبيًا، بل إجراءً احترازيًا تمهيديًا للكشف عن حقيقة المخالفة المرتكبة بالإدانة أو البراءة، كما لا يعد قرار كف اليد بذاته من ضمانات التحقيق الإداري، وإنما هو وسيلة لتحقيق ضمانات التحقيق مع الموظف، لذا يترتب على صدوره تأثر حقوق الموظف المالية وغير المالية، نظرًا لإبعاده عن الوظيفة العامة.

وبناء على ما سبق تم التوصل إلى مجموعه من النتائج والتوصيات من أهمها:

أولًا: النتائج

١- يعتبر كف اليد الاحتياطي امتيازًا استقر الفقه والقضاء على أن السلطة الرئاسية تملك اتخاذه، حتى لو لم يتضمن التشريع الوظيفي نصًا صريحًا عليه، إلا أنه ليس التزامًا قانونيًا يتعين على السلطة المختصة اتخاذه بمجرد إحالة الموظف للتأديب الوظيفي.

٢- أن الموظف أثناء فترة كف اليد تبقى له الصفة الوظيفية، ولا تنقطع بصدور قرار كف اليد، وذلك حتى تبين التحقيقات نتائجها، ويترتب على ذلك التعليق تأثر بعض الحقوق والواجبات.

٣- يحظر على الموظف مزاولة أعمال وظيفته، وإذا حضر وباشر أيًا من هذه الأعمال، عُد تصرفه غير مشروع وصادر من شخص لا ولاية له، ما لم يكن هذا التصرف متماشيًا مع (نظرية الموظف الفعلي).

ثانيًا: التوصيات

١- حث المنظم على استخدام مصطلح (الوقف الاحتياطي عن العمل)، بدلًا من كف اليد، لأن مصطلح كف اليد يحمل معنيان، فقد تكف يد الموظف لغرض الاحتياط، وهو المعني في هذا البحث، وقد تكف يد الموظف لغرض التأديب، فليس كل كف يد هدفه التأديب، فمن الأجدر استخدام مصطلح (الوقف الاحتياطي) للدلالة على الاحتياط، وعدم انصراف الذهن أنه كف يد للتأديب، وتماشيًا مع ما هو منصوص في أغلب التشريعات الوظيفية.

٢- احتساب فترة كف اليد من مدة الخبرة اللازم استنفاذها لاستحقاق الموظف الترقية، إذا صدر بحقه عقوبة متدنية الجسامة كالإنذار، لأن المنظم السعودي اكتفى بالإدانة كمعيار لاعتبارها مانعًا من احتساب فترة كف اليد من مدة الخبرة المطلوبة لاستحقاق الترقية.

العنوان	**الضمانات التأديبية لطلاب الجامعات السعودية**
الباحث	**محمد بن خالد القصير**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناول هذا البحث الضمانات المحيطة بعملية تأديب طلبة الجامعات في اللوائح التأديبية للجامعات السعودية وذلك في عينة مختارة منها، لما لهذا الموضوع من أهمية في نظر الباحث ولقلة الدراسات المخصصة لهذه الفئة، وذلك في ثلاثة مباحث متضمنة مجموعة من المطالب والفروع.

أولها مبحث تمهيدي تناول عناصر عملية التأديب في الأنظمة التأديبية للجامعات السعودية، ودرس مفهوم المخالفات الطلابية والعقوبات التأديبية في مطلبيه الأولين، والجهات المختصة بإيقاع العقوبات التأديبية في المطلب الثالث.

وتناول المبحث الثاني الضمانات التأديبية للطالب الجامعي في المرحلة السابقة لإيقاع العقوبة التأديبية عليه في مطلبه الأول، ودرس كلاً من ضمانة مواجهة الطالب بالمخالفة المنسوبة إليه وحقه في إبداء دفاعه عن نفسه ثم التحقيق معه وختم بالضمانات المترتبة على مبدأ الشرعية، وذلك في فروعه الأربعة. أما المطلب الثاني فقد تناول الضمانات التأديبية في المرحلة المعاصرة لإيقاع العقوبة ودرس ضمانتي تسبيب القرار التأديبي وحيادية سلطة التأديب في فرعيه.

وختم بالضمانات التأديبية في المرحلة اللاحقة لإيقاع العقوبة التأديبية على الطالب في المبحث الثالث وذلك في مطلبين، تطرق الأول منها لضمانة التظلم من القرار التأديبي، وناقش المقصود بالتظلم وأنواعه وإجراءاته في إطار التأديب الطلابي، وثانيهما في الطعن أمام القضاء الإداري على القرار التأديبي، وتناول شروط قبول دعوى إلغاء القرار التأديبي المتعلقة بالقرار الإداري محل الطعن وبالطاعن والميعاد القانوني في الفرع الأول، أما الفرع الثاني فتناول أوجه الطعن القضائي بالقرار التأديبي وقسمها إلى شكلية وموضوعية.

وانتهى البحث بالوصول إلى مجموعة من النتائج التوصيات تضمنتها الخاتمة.

العنوان	**المساهمة الجنائية في جريمة التشهير الإلكتروني في النظام السعودي**
الباحثة	**رغد بنت خالد بن جربوع القفاري**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

من خلال هذا البحث سنتعرف على جريمة التشهير الإلكتروني، وذلك من خلال تعريفها، وبيان خصائصها؛ بوصفها إحدى الجرائم المعلوماتية حسب ما صنفها المنظم السعودي من خلال نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.

ثم بعد ذلك سنبين ماهية المساهمة الجنائية في جريمة التشهير الإلكتروني في النظام السعودي، وذلك من خلال تعريفها، وأركانها، فهي تقوم على ثلاثة أركان: ركن الشرعية، وركن تعدد الجناة، وركن وحدة الجريمة.

وسنستعرض صور المساهمة الجنائية في جريمة التشهير الإلكتروني، والتي تتمثل في المساهمة الأصلية في جريمة التشهير الإلكتروني، بصورتيها المساهمة الأصلية المادية، والمساهمة الأصلية المعنوية.

بالإضافة إلى صورة المساهمة التبعية في جريمة التشهير الإلكتروني، بصورها الثلاث: الاتفاق على ارتكاب جريمة التشهير الإلكتروني، والمساعدة في ارتكاب جريمة التشهير الإلكتروني، والتحريض على ارتكاب جريمة التشهير الإلكتروني.

وبعد ذلك سنستعرض عقوبة المساهمة الجنائية في جريمة التشهير الإلكتروني، وذلك حسب ما نص عليه نظام مكافحة جرائم المعلوماتية من عقوبات أصلية تتمثل في السجن والغرامة، وعقوبات تكميلية تتمثل في عقوبة المصادرة للوسائل التي ارتكبت من خلالها جريمة التشهير الإلكتروني، وعقوبة الإغلاق للموقع الإلكتروني الذي ارتكبت من خلاله جريمة التشهير الإلكتروني، أو مكان تقديم الخدمة إذا كان مصدرًا لارتكاب جريمة التشهير الإلكتروني.

العنوان	**الطعن على الأحكام القضائية وفق نظام المرافعات الشرعية: أسسه وشروطه وآثاره**
الباحث	**ماجد بن سعد بن فضي الحربي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت الدراسةُ بحثَ أُسُس وشروط وآثار طرق الطعن على الأحكام القضائية في نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ، وهدفت الدراسة إلى بيان ماهيَّة الأحكام القضائية وتمييزها عن غيرها من الأعمال القضائية، والبحث عن المبررات التي دعت التشريعات للخروج عن الأصل بعدم إهدار حُجية الأحكام القضائية والمساس بها، بإتاحة الاعتراض والتظلُّم من الخصوم على الأحكام القضائية. وتستعرض الدراسة الغايات التشريعية من تبنّي فكرة الطعن على الأحكام القضائية، وكيفية المؤامة بين فكرة الطعن ومبرراتها وغايتها وبيان مقتضيات استقرار الحقوق والمراكز القانونية، وما نتج عنه من التنظيم لطرق الطعن على الأحكام القضائية؛ بتحديد القواعد والأحكام العامة للطعن، وحصر طرق الطعن، وتبايُن هذه الطرق في طبيعتها، وشروطها، وأسبابها، وآثارها، وترتيب المحاكم على درجات متفاوتة، وموقف الشريعة الإسلامية كونها المرجع الأساس للأنظمة في المملكة العربية السعودية، من فكرة الطعن على الأحكام. وسعتِ الدراسة أيضًا إلى تسليط الضوء على التنظيم القضائي لطرق الطعن على الأحكام في النظام السعودي ومراحل تطوُّرها تاريخيًّا منذ توحيدها وحتى صدور نظام القضاء بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ. وما استقرَّ عليه المنظم في التنظيم القضائي لطرق الطعن في نظام المرافعات الشرعية ولوائحه التنفيذية؛ إذ حصر في المادة (١٧٦) طرق الطعن بالاستئناف، والتماس إعادة النظر، والنقض. ونصَّ النظام على القواعد العامة للطعن على الأحكام، بشروطها العامة والخاصة، وتمييز المنظم بين هذه الطرق الثلاث؛ نظرًا للاختلاف في الطبيعة القانونية لها، وفي أسبابها، وشروطها.

العنوان	**تقويم أداء الموظف العام(دراسة مقارنة بين النظامين السعودي والمصري)**
الباحثة	**لولوة بنت عثمان العميريني**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تعمل الإدارة العامة على خدمة المرفق العام، من خلال الموظف الذي يعد من أهم العناصر؛ لقيامه بنشاط الإدارة، ونظرًا لأهمية العنصر البشري في تسيير المرفق العام، فتحرص الإدارة على أن تكون جودة وكفاءة هذا الموظف عالية، وتتناسب مع ما أُوكل له من أعمال؛ لذا فهي تراقب أعماله وتنظر في أوجه حرصه، وجودة أدائه وتشجعه عليها، وتعمل على الكشف عن أوجه قصوره وتبدي ملاحظاتها عليه من خلال مجموعة من العناصر، ومما لاشك فيه ضرورة استناد هذه العناصر إلى أسس موضوعية؛ لضمان عدالة وحياد التقويم، وتحقق الغاية منه، وما يترتب عليه من صلاحية أو عدم صلاحية الموظف للاستمرار في العمل. وعليه؛ يلحظ ضرورة أن يحاط الموظف بضمانات تحميه من تجاوز سلطة المختص بالتقويم برقابة تعمل على تحقيق الغاية؛ لما يحقق عدالة التقويم للموظف، والفائدة المرجوة للإدارة في سير المرفق العام بانتظام واطراد.

وبناء على ما سبق تم التوصل إلى مجموعة من **النتائج** من أهمها:

١. اعتمد النظام السعودي في تقويم المثبتين على طريقة الإدارة بالأهداف، بينما ارتأى على أن يكون تقويم الموظف في فترة التجربة بطريقة الوقائع الجوهرية، أما المشرع المصري، فاستخدم الطريقة الأولى لكلا الموظفين دون تخصيص.

٢. أن تقويم الأداء الوظيفي يجب أن يبنى على معلومات استند عليها الرئيس المباشر من جملة من المصادر نص عليها النظام، وذكرها الفقه والقضاء، وليست حصرًا على كاتب التقرير، بل يستطيع أن يفسح المجال على نفسه في أي مصدر يساعد على التقويم الواقعي.

٣. يتشابه النظام السعودي كثيرًا مع القانون المصري من حيث الأهداف والأهمية، إلا أنهما يتفاوتان في الأساليب التي يتم من خلالها وضع معايير الأداء ومقاييس وعناصر الكفاءة.

كما ويوصى بأن:

١. يساهم المنظم السعودي بالنص الصريح على الأثر الأدبي المتمثل بتكريم الموظف المميز ذو الأداء العالي كأثر من أثار تقويم الأداء الوظيفي، كما نهج ذلك القانون المصري.

٢. يقتصر حق التظلم على الثلاث مستويات الأخيرة؛ ليخفف العبء على لجنة التظلمات في الفصل.

العنوان	**المسؤولية المدنية للفندق تجاه النزيل في النظام السعودي –دراسة وصفية تحليلية**
الباحث	**سليمان عبد الرحمن عبد الله الحبيب**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان المسؤولية المدنية للفندق تجاه النزيل في النظام السعودي، من خلال التعريف بعقد الفندقة وبيان خصائصه، بالإضافة إلى تحديد أركانه وتكييفه التكييف الملائم، وأنه عقد يتميز بخصائص تُفردُه وتميّزه عن غيره من العقود، وكذلك بالتطرّق للأثر المترتب على هذا العقد وهو جوهر البحث؛ بتناول المسؤولية المدنية للفندق تجاه النزيل وذلك وفقاً للنظام السعودي، وقد توصل الباحث إلى أن المنظم السعودي لم يعالج عقد الفندقة بنصوص خاصة، وعليه فهو يعتبر من العقود غير المسماة.

وأن هذا العقد يرتب العديد من الالتزامات الواقعة على الفندق تجاه النزيل، والتي يتعين عليه أن يفي بها، وأنه قد يخلّ بها مما يوجب مسؤوليته في ذلك، وأن العقد يُعد من عقود المعاوضة الملزمة للجانبين إذا ما تراضى طرفاه على إبرامه وأن إبرامه قد يتم بشكل حضوري في حالة حضور النزيل بنفسه للفندق، كما وأنه قد يتم بشكل إلكتروني، وأن إبرامه إلكترونيا لا يؤثر على التراضي والأهلية كأصل عام وفق ما سنّه المنظم السعودي في هذا.

وأن أهلية الفندق تتحدد طبقاً للترخيص المنصوص عليه في النظام، بخلاف أهلية النزيل والتي حُددت بأن لا تقل عن ثمانية عشر عاماً.

وأنه يقع على الفندق التزام نظامي عام –بموجب منح الترخيص له– وهو أن يستقبل النزلاء وألا يمتنع عن ذلك إلا بموجب سبب مشروع نصّ عليه المنظم السعودي، كما وأنه يلتزم بتمكين النزيل من الانتفاع بالعين محل العقد وسائر مرافق الفندق –بحسب العرف في هذا والاتفاق بينهما– وأن تكون إقامة النزيل لديه هادئة ومطمئنة وأن يضمن سلامة النزيل وأمتعته وذلك بأن يخرج النزيل من المنشأة الفندقية سليماً معافاً كما دخلها، وأن يقدّم له سائر الخدمات الفندقية الأخرى أثناء إقامته عنده، بحسب العُرف في ذلك واتفاقهما، ودرجة ومستوى الفندق.

وأن مسؤولية الفندق المدنية تنقسم بالنظر إلى أساس الالتزام إلى مسؤولية عقدية أو مسؤولية تقصيرية.

أما المسؤولية العقدية فتنهض إذا ما وُجد إخلال بالتزام يجد أساسه في العقد –عقد الفندقة– بخلاف المسؤولية التقصيرية والتي تنهض إذا ما وُجد إخلال بالتزام خارج إطار هذا العقد.

واستنتج الباحث أن انعدام القضايا المرفوعة –بحسب تقصيه وبحثه– من النزلاء تجاه الفنادق يعود إلى عدة أسباب كعدم العلم بالأحقية في المطالبة بالتعويض عن إخلال وتقصير الفندق، وطول إجراءات التقاضي، فيكتفي النزيل من جراء هذه الأسباب بالشكوى فقط لوزارة السياحة دون الدعوى لدى وزارة العدل، والتي جاء هذا البحث ليؤكد عليها ونطمح أن يكون سبباً في علاجها وتفعليها.

وخلص الباحث في النهاية إلى العديد من التوصيات من أهمها ضرورة قيام المنظم السعودي بإصدار تنظيم خاص لهذا العقد، على أن يحدد فيه مسؤولية الفندق تجاه النزيل، وأن يُعالج مسألة تقادم الشكاوى ودعاوى التعويض فيه، وأن يسن له عقداً موحداً يوضح فيه الأُطر الرئيسية لهذه العلاقة، لما لهذه المعالجات من أثر إيجابي على النشاط السياحي في المملكة العربية السعودية.

العنوان	المسؤولية الدولية عن الأضرار النووية
الباحثة	سمية بنت سيف بن طلال الوقيت
البرنامج	ماجستير الأنظمة

الملخص

يعد استخدام الطاقة النووية السلمية ضرورياً لهذا العصر، وبالرغم من المنافع الهائلة التي تقدمها إلا أنها تؤدي إلى مخاطر وأضرار جسيمة عابرة للحدود، الأمر الذي يستوجب من المجتمع الدولي وضع آليات للأمان النووي وقواعد للمسؤولية عن الأضرار الناجمة من الاستخدام المشروع للطاقة النووية، بهدف الحدِّ من تلك المخاطر وتبعاتها وتعويض المضرورين. لذا فقد تناولت هذه الدراسة النظم القانونية للمسؤولية الدولية عن الأضرار النووية، وتمثلت مشكلة البحث في مدى كفاية القواعد الدولية المنظمة للمسؤولية الدولية عن الأضرار النووية. وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على القواعد القائمة للمسؤولية الدولية في الحماية من الأضرار النووية ومدى فاعليتها، ومناقشة الضوابط المُحدِّدة لمعيار الخطورة المُوْجِبَة للمسؤولية الدولية عن الأضرار النووية وآليات جبر الضرر، واقتراح آليات دولية لتفعيل نظام المسؤولية الدولية لجبر الأضرار الناجمة عن الاستخدام المشروع للطاقة النووية.

وقد خلصت الدراسة إلى قصور التنظيم الدولي للمسؤولية عن الأضرار النووية؛ بسبب عدم كفاية الاتفاقيات المعنية بالمسؤولية عن الأضرار النووية، وضعف التعاون الدولي في تنظيم الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والافتقار إلى تنظيم دولي مُلْزِم وشامل في المسؤولية عن الأضرار النووية.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة عقد اتفاقية دولية شاملة وإلزامية، تهدف إلى توحيد قواعد المسؤولية عن الأضرار النووية، وتعالج القصور في قواعد المسؤولية الدولية عن الأضرار النووية، على أن تكون تحت إدارة الأمم المتحدة وبإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتلحق بها محكمة دولية مختصة في نظر دعاوى الأضرار النووية وتعويضها.

العنوان	**مآل نصيب العقيم المتوفى من الوقف الذُّرِّي في القضاء السعودي، دراسة تطبيقية مقارنة**
الباحثة	**نجد عبد الله حمد الخويطر**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

هذا بحثٌ بعنوان (مآلُ نصيبِ العقيم المتوفّى من الوقف الذرّي في القضاء السعودي، دراسة تطبيقية مقارنة) ولقد اخترته لعدة أهداف منها:

١- إبراز أهمية الأوقاف الإسلامية وآثارها الإيجابية على المجتمع وبالذات الأوقاف الأهلية التي تزيد التكافل بين أفراد العائلة.

٢- العمل على توفير مادة بحثية جاهزة قد تسهم في مساعدة المنظم السعودي لحل بعض العوائق المحيطة بعمل الأوقاف الأهلية.

٣- بيان مدى وعي الفقه الإسلامي بصحة الإنسان ومشاكل الصحة الإنجابية كالعقم وتوجهه لتعريف هذه الحالة المرضيّة وإقامة الأحكام التي تعالج أوضاع المبتلى بها من النواحي المالية والشرعية.

٤- الوقوف على مرونة وثراء الفقه الإسلامي الذي خلّفه فقهاء المسلمين في كافة العصور من الاجتهادات والفتاوى والأقوال بغرض حل مشاكل البشر المتعددة على وجهٍ يتفق مع الحق والشرع، وتوضيح موقف القضاء السعودي من معالجة إشكالية البحث والتوجّه والقول الذي اختاره مع استحضار مبرّرات هذا التوجّه.

وقد ناقشت هذه الدراسة مآلُ نصيب العقيم المتوفّى من الوقف الذرّي في مبحثين مستقلين، تناولت أولهما في ثلاثة مطالب وهي: المطلب الأول وبيّنت فيه مفهوم الأوقاف في اللغة والاصطلاح والقانون وأنواعها الثلاثة وهي الوقف الخيري والوقف الذرّي والوقف المشترك، وفي المطلب الثاني تناولت مشروعية الوقف في الفقه الإسلامي من حيث القرآن والسنة والإجماع وكذلك مشروعيته في النظام السعودي والمقارن، وفي المطلب الثالث استعرضت أحكام الوقف وأركانه وشروطه وصفته في الفقه الإسلامي والقانون المقارن، وجعلت المبحث الثاني في ثلاثة مطالب وهي: المطلب الأول وبيّنتُ فيه ماهية العقم لغةً واصطلاحاً وكذلك تعريفه في النظام السعودي، ثم تناولت في المطلب الثاني حكم من مات من الموقوف عليهم من غير ولد في الفقه الإسلامي والقانون المقارن وكيف عالجا المسألة بناءً على تفصيل كل حالة من حيث اشتراط الواقف في صكّ الوقفية أو خلوّ الصك من الشرط المنظّم للتقسيم، وأخيراً في المطلب الثالث استعرضت موقف القضاء السعودي والمقارن حِيال نصيب العقيم المتوفَّى في الوقف الذري عن

طريق أحكام قضائية صدرت من القضاء في هذه المسألة، وأخيراً انتهى البحث إلى عدة نتائج وتوصيات، فمن أهم النتائج:

- في تعريف الوقف الإسلامي ترجّح الباحثة تعريف المذهب الحنبلي.
- قيام المنظّم السعودي والقانون المقارن بتعريف الوقف في القوانين مع تميّز تعريف النظام السعودي بالوضوح والاختصار.
- في قضايا عرضت أمام القضاء السعودي والمصري مماثلة لمشكلة البحث حكم القضاء فيها بالأسانيد القانونية والشرعية.

أما عن التوصيات فكانت:

- توصي الباحثة بضرورة إصدار نظام خاص للأوقاف أو على الأقل إدراج أحكامه في نظام الأحوال الشخصية المنوي إصداره وذلك لعدم وجود نظام جامع لأحكام الوقف.
- أن يسعى المقنّنون في الدول العربية والإسلامية إلى إدراج الحكم القانوني للمشكلة محل البحث في قوانين الأوقاف لكونها مشكلةً واردة الحدوث بشكلٍ كبير.
- تشجيع الموثّقين القانونيين وكُتّاب العدل على توعية الواقفين عند تسجيل صكوك الوقف بما ينفعهم وينفع ذرّيتهم من الشروط الوقفية، ومن ذلك شرط الواقف في مسألة مآل نصيب العقيم المتوفَّ من الموقوف عليهم.
- أوصي كل فرد مسلم يرغب في الوَقفْ على ذرّيته بأن يستشير أهل العلم الشرعي والقانوني؛ فهم الأعلم في هذه المسائل و في ما ينتج عنها من إشكاليات يمكنُ اجتنابها.
- على الباحثين القانونيين القيام بدارسة النصوص القانونية والأحكام القضائية السعودية والمقارنة في صدد موضوع البحث للاستفادة من الخبرات والمذاهب الفقهية الأخرى المعمول بها في القضاء المقارن.

العنوان	**الالتزام بعدم منافسة صاحب العمل في النظام السعودي، دراسة مقارنة**
الباحثة	**أنفال سليمان الفايزي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يُعتبر التزام العامل بعدم منافسة صاحب العمل أحد الآثار المترتبة على عقد العمل، فيلتزم العامل بعدم المنافسة أثناء سريان عقد العمل بموجب حسن النية في تنفيذ العقد، وباعتبار أن العقد شريعة المتعاقدين فإن التزام العامل بعدم المنافسة يمتد إلى ما بعد انتهاء عقد العمل عند الاتفاق على شرط عدم المنافسة في عقد العمل، هذا الالتزام وإن كان يهدف إلى حماية المصالح المشروعة لصاحب العمل إلا أنه يثير اشكالًا باعتباره قيدًا على حرية العامل في العمل، مما دعا إلى تقييده بعدد من الضوابط والقيود التي تضمن تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة للعامل وصاحب العمل، وتضمن عدم إهدار حرية العامل في العمل.

ولقد تناولت هذه الدراسة التزام العامل بعدم المنافسة من خلال المقارنة بين النظام السعودي والقانون المصري والأردني، للبحث في القواعد المنظمة للالتزام ومحاولة تحديد أهم القواعد التي تحد من خطورة الالتزام وتحقق التوازن بين المصالح المتعارضة.

وقسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية تناول المبحث الأول منها تعريف عقد العمل، والالتزام بعدم المنافسة ومبرراته وبيان الطبيعة القانونية للالتزام بعدم المنافسة، وخصص المبحث الثاني لدراسة مضمون ونطاق الالتزام أثناء سريان عقد العمل، وبعد انتهاء عقد العمل، أما المبحث الثالث فقد ضم كلّاً من شروط صحة الالتزام بعدم المنافسة، والآثار المترتبة على الالتزام بعدم المنافسة.

وخلصت الباحثة إلى عدد من النتائج والتوصيات، **من أهم هذه النتائج:**

– يتحقق شرط المصلحة الجدية في نظام العمل السعودي١٤٢٦هـ إذا كان العمل المناط للعامل يمكنه من معرفة عملاء صاحب العمل.

– يبطل شرط عدم المنافسة إذا كان عامًا ومطلقًا من كل قيد، ويبقى صحيحًا بحدود مصالح صاحب العمل المشروعة إذا كان مبالغًا في تقدير القيود.

– يمنح نظام العمل السعودي ١٤٢٦هـ صاحب العمل الحق في مطالبة العامل خلال سنة من تاريخ اكتشاف اخلال العامل بالتزام عدم المنافسة.

ومن أهم التوصيات:

– التوصية بإضافة شرط في نظام العمل السعودي ١٤٢٦هـ بأن تكون المدة المحددة لشرط عدم المنافسة ملائمة لطبيعة العمل.

– التوصية بمراعاة عدم تأثير اتفاق عدم المنافسة على مستقبل العامل من الناحية الاقتصادية تأثيراً منافياً للعدالة.

العنوان	**الأحكام القانونية لإدارة صناديق الاستثمار في المملكة– دراسة مقارنة**
الباحثة	**غادة محمد عبد الله الحلوة**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت هذه الدراسة تنظيم القانون السعودي لأعمال الإدارة بصناديق الاستثمار، وقارنتها بما نظّمه القانون المصري، مبتدئةً بمبحثٍ تمهيدي تطرق إلى تعريف الصناديق الاستثمارية لغةً واصطلاحاً والتعريف القانوني لها، كما بيّنت أنواعها، ومن ثم تطرّقت لعدد من الخصائص والمميزات التي تميّزها عن غيرها من الأوعية الاستثمارية، ووضحت التكييف القانوني للصناديق الاستثمارية في النظام السعودي والمصري، كما تناولت في المبحث التالي شروط أهلية الإدارة في النظام السعودي مقارنةً بما يشترطه المنظم المصري، وتطرقت كذلك لضوابط إدارة الصناديق من الناحية القانونية والفقهية، كما بيّنت أساليب إدارة الصناديق الاستثمارية، وفي المبحث الثاني وضّحت الآثار التي تنشأ عن تكليف مدير للصندوق من حيث الحقوق والصلاحيات التي يتمتع بها مدير الصندوق والالتزامات المفروضة على الإدارة من قبل المنظم، والمذكورة في لائحة مؤسسات السوق المالية ولائحة الصناديق الاستثمارية، ومن ثم مقارنتها بما ورد في نظام سوق المال المصري ولائحته التنفيذية، واخيراً توصلت لعدد من النتائج والتوصيات، سائلين الله التوفيق والسداد.

العنوان	**الأحكام القانونية لشراء الشركة المساهمة لأسهمها– دراسة مقارنة**
الباحث	**فهد مانع سعد الحربي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

اشتمل هذا البحث على موضوع هام من موضوعات نظام الشركات ألا هو موضوع الأحكام القانونية لشراء الشركة المساهمة لأسهمها، وقد تناولها نظام الشركات السعودي الصادر عام ١٤٣٧هـ ضمن نصوصه في المواد (١/١١١) و (١١٢) و(١٤٦)، وبالمقابل فقد عالجها المُشرّع المصري بقانون الشركات الصادر عام ١٩٨١م والمعدل بالقانون رقم ٣ لعام ١٩٩٨م بمادته (٤٨)، وقد تناولنا هذا البحث من خلال ثلاثة مباحث كان المبحث التمهيدي منها يتناول مفهوم شراء الشركة المساهمة لأسهمها وأسبابها ودوافعها، وفي المبحث الأول خصصناه لدراسة شراء الشركة المساهمة لأسهمها بين الحظر والإباحة، وفي المبحث الثاني الآثار المترتبة على شراء الشركة المساهمة لأسهمها، وأنهينا هذا البحث بخاتمة عرضنا فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، وكذلك أهم التوصيات التي توصلنا إليها، وأبرز هذه التوصيات نقترح على المُنظِّم السعودي بأن يقوم بتعديل الضوابط النظامية للشركات المساهمة المدرجة وغير المدرجة الخاصة بشراء الشركة المساهمة لأسهمها، وبأن يتم تضمينها نصاً يوجب على الشركة المساهمة بأن تقوم بالتصرف في الأسهم التي حصلت عليها بالشراء خلال مدة لا تزيد على ١٢ شهراً، وإلا التزمت بإنقاص رأس مالها بمقدار قيمة هذه الأسهم المشتراة، وذلك لأن الحق الممنوح للشركة بالاحتفاظ بأسهمها في النظام السعودي هو حق مؤقت، ولأن مصالح الشركة تقتضي ضرورة التصرف في هذه الأسهم وعدم الاحتفاظ بها. وذلك على غرار ما ورد النص عليه في القانون المصري.

العنوان	**المسؤولية الجنائية عن استغلال الأطفال جنسياً عبر الإنترنت– دراسة تحليلية مقارنة**
الباحثة	**وجدان بنت محمد بن رشيد الرشيد**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت الدراسة المسؤولية الجنائية عن استغلال الأطفال جنسيًّا عبر الإنترنت، وتمثلت إشكالية البحث في معرفة مدى المسؤولية الجنائية المترتبة عن جريمة استغلال الأطفال جنسيًّا عبر الإنترنت، وذلك من خلال التوصل إلى مفهوم هذه الجريمة التي تمارَس عبر الوسائل المعلوماتية الحديثة، ومدى مسؤولية الشخص الطبيعي والاعتباري عنها.

وسعيًا في الحصول على إجابة عن هذا السؤال؛ تهدف الدراسة إلى الوصول إلى مفهوم استغلال الأطفال جنسيًّا عبر الإنترنت، وإظهار اختلافه وتميزه عن الجريمة التقليدية لاستغلال الأطفال جنسيًّا، إلى جانب تمييزه عن غيره من الجرائم، وأيضًا معرفة أساس التجريم والعقاب في النظام السعودي، والقوانين المقارنة محل الدراسة، وكذلك تحديد أركان جريمة استغلال الأطفال جنسيًّا عبر الإنترنت من خلال معرفة الركن المادي، والركن المعنوي المكون لهذه الجريمة، وبعد ذلك تحديد العقوبات الجزائية المترتبة على كلٍّ من الشخص الطبيعي والاعتباري، في حال ممارسته لهذا النوع من الجرائم المعلوماتية، وكل ذلك وفق نظرة المنظم السعودي، والقوانين المقارنة محل الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن استغلال الأطفال جنسيًّا عبر الإنترنت جريمة لم تختلف في أصلها عن جريمة استغلال الأطفال جنسيًّا التي كانت تمارَس قديمًا، إلا أنها أصبحت أكثر تطورًا، بسبب النهضة المعلوماتية السريعة، والمستمرة، فأصبحت لا تمارَس فقط بالطرق التقليدية، بل إلى جانب ذلك أصبحت تمارَس عن طريق الإنترنت وذلك لسهولتها مقارنةً بالطرق التقليدية، وترتب على ذلك استحداث أنظمة تسعى إلى ردع مثل هذا من النوع الجرائم، عن طريق فرض عقوبات على كل شخص سواءً كان شخصًا طبيعيًّا، أم اعتباريًّا وذلك في حال ممارسة مثل هذا النوع من الجرائم المنحرفة.

العنوان	**المسؤولية الدولية لجريمة التهجير القسري**
الباحثة	**هاجر بنت محمد بن مبارك المنيع**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

ينتج عن المسؤولية الدولية عن جريمة التهجير القسري بنوعيها الجنائي والمدني أثرٌ قانوني يترتب حين ارتكابها، حيث أقرت كافة الأنظمة الأساسية للمحاكم الجنائية الدولية والاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الجرائم الدولية، على أنها جريمة دولية موجبة للعقاب؛ لعدم اقتصار تداعياتها على الضحايا فحسب، وإنما تنعكس بآثارها السلبية على العالم بأسره، وتبين أن عدم الالتزام الدولي بأحكام تلك المواثيق الدولية، قد أسهم في انتشار الجريمة، وإفلات مرتكبيها من العقاب.

وهذا ما جعلها واحدة من أبرز إشكاليات المجتمع الدولي، التي يسعى بتعاون بين أشخاصه لمواجهتها وتحقيق العدالة بشأنها، للحد منها وعقاب مرتكبيها وتعويض الضحايا ومساندتهم من خلال عدة آليات ملائمة لذلك؛ إلا أنها تتطلب لتفعيل واقعي وإرادة جازمة، تمتلك القدرة على مقاومة الاعتبارات السياسية، والتحرر من ازدواجية المعاملة، وابتكار حلول جديدة لتحريك المسؤولية الدولية أمام الهيئات القضائية؛ لمحاكمة مرتكبي عمليات التهجير القسري، وضمان عدم افلاتهم من العقاب، بالتمسك بالمبادئ القانونية ذات الصلة، والتخلّص من معوقات تفعيل المسؤولية الجنائية الدولية، ووضع حد نهائي موصل لتنفيذ الأحكام القضائية؛ بهدف مكافحة الجريمة والقضاء عليها ودعم سيادة القانون الدولي.

العنوان	**مكافحة جرائم الفساد في عقود المشتريات الحكومية في المملكة العربية السعودية– دراسة تحليلية**
الباحثة	**هديل بنت محمد بن عبد الله الدبيان**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تمثّل جرائم الفساد في عقود المشتريات الحكومية أخطر الجرائم التي تؤثر على الدول وتمنع نهضتها وتطورها، لذلك جاء هذا البحث ليتناول موضوع مكافحة جرائم الفساد في عقود المشتريات الحكومية في المملكة العربية السعودية؛ من خلال دراسة ماهية الفساد في عقود المشتريات الحكومية، ببيان مفهوم الفساد في تلك العقود، والعوامل المؤثرة في انتشاره، والآثار المترتبة عليه. ودراسة أكثر صور الجرائم انتشاراً في عقود المشتريات الحكومية، بالتركيز على مفهومها، وأركانها، والعقوبات المقررة لها، واستعراض الجهات المختصة بمكافحة الفساد في عقود المشتريات الحكومية في كلٍّ من مرحلة الاستدلال، والتحقيق، والمحاكمة.

ومن خلال ما تم بحثه توصلت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها: أن صور جرائم الفساد في عقود المشتريات الحكومية متعددة، إلا أن أكثرها انتشاراً في المملكة العربية السعودية هي جريمة الرشوة، واستغلال النفوذ الوظيفي، والإخلال بواجبات الوظيفة العامة، واختلاس وتبديد المال العام، وهذه الصور لم يستحدث لها المنظم السعودي نظام خاص بها، ولم ينص عليها في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وإنما نص عليها في العديد من الأنظمة التعزيرية التي أوردت بعض صورها وأحكامها؛ كنظام مكافحة الرشوة، ونظام وظائف مباشرة الأموال العامة، والمرسوم الملكي رقم (٤٣) لعام ١٣٧٧هـ.

كما خلصت الباحثة إلى عدة توصيات أهمها: استحداث نظام لمكافحة جرائم الفساد في عقود المشتريات الحكومية، ينظّم كافة الأحكام الموضوعية والإجرائية المتعلقة بها، وضرورة تشديد العقوبات المقررة لها؛ وذلك للحد من ارتكاب هذه الجرائم، وتحقيق الردع لكل من تسول له نفسه على ارتكابها.

العنوان	**البطلان الناشئ عن تخلف السبب في إجراءات التحقيق الابتدائي– دراسة تحليلية مقارنة**
الباحثة	**هناء بنت عبد العزيز محمد العثيم**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأحكام الموضوعية المتعلقة بالبطلان الناشئ عن تخلف سبب العمل الإجرائي في مرحلة التحقيق الابتدائي في النظام السعودي، والأنظمة الأخرى ذات العلاقة ببيان ماهية البطلان وأنواعه، وبيان الفرق بين البطلان كجزاء إجرائي عند مخالفة الإجراءات الجزائية وغيره من الآثار المترتبة، كما يحدد هذا البحث ماهية العمل الإجرائي، وبيان الأطراف الذين يباشر هذا العمل في مواجهتهم، وأخيرًا بيان الأثر المترتب على تخلف سبب العمل الإجرائي في مرحلة التحقيق الابتدائي.

العنوان	**الضبط الإداري البيئي في المملكة العربية السعودية؛ الاحتطاب نموجاً– دراسة مقارنة**
الباحث	**فهد بن سليمان بن فهد الدرسوني**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

من أجل بناء تصور واضح عن الضبط الإداري البيئي في المملكة العربية السعودية من خلال نموذج (الاحتطاب) سعى الباحث في بداية البحث إلى التمهيد له بذكر مفهوم الضبط الإداري عامة لدى المنظم السعودي، وبيان لأهدافه المتمثلة في حفظ النظام العام بأركانه الأربعة (الأمن العام، الصحة العامة، السكينة العامة، الآداب العامة)، وبيان لنوعيه (العام، الخاص)، والفروق بينهما، وماهية الضبط الإداري البيئي بشكل خاص؛ وأن له تميزاً من حيث استيعابه صور الضبط الإداري الخاص، سواءً ما كان منها يحقق الأهداف السابقة للضبط الإداري العام، أو ما يُعنى بنشاط أو مكان أو غرض خاص، وأهدافه من وجهة نظر الباحث (وقائي، علاجي، تنموي) استقراءً من نظام البيئة ولوائحه التنفيذية، ثم بيان للفرق بين الضبط الإداري بشكل عام وأنواع الضبط الأخرى المشابهة له من بعض الوجوه (التنظيمي، القضائي)، واستكمال التمهيد بلمحة تاريخية تبين مراحل التطور التي مرت بها الأنظمة السعودية في مجال حماية البيئة وصولاً إلى المرحلة الحالية (نظام البيئة)، ثم التعريج على ذكر علاقة الاحتطاب بهذا النظام باعتباره مدخلاً للبحث.

تلا ذلك تعداد لما تمثله الأشجار والشجيرات– المستهدفة بالاحتطاب– والغطاء النباتي بشكل عام من أهمية قصوى لدورة الحياة على وجه الأرض بما يحقق التوازن الطبيعي للبيئة؛ بما تضمه من جمادات، وحيوانات، وإنسان؛ سخر الله –سبحانه– له هذه المخلوقات للقيام بعمارة الأرض، بدءاً بما تفردت به الشريعة الإسلامية من ملمح خاص لأهمية الأشجار من حيث أنها وسيلة للتفكر الموصل إلى معرفة الخالق سبحانه.

العنوان	**التوقيع الإلكتروني ودوره في إثبات المعاملات الإلكترونية– دراسة مقارنة**
الباحثة	**رِناد بنت سليمان الضالع**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

سلطت هذه الدراسة الضوء على التحول الوطني الرقمي الذي شهدته المملكة العربية السعودية مؤخراً، وذلك فيما يتعلق بتنظيم المعاملات الإلكترونية وطرق توثيقها، وتناولت على وجه الخصوص أهمية التوقيع الإلكتروني في تحقيق الدور المنوط به وهو إثبات المعاملات الإلكترونية، مستندة على نظام التعاملات الإلكترونية السعودي، ونظام التجارة الإلكترونية السعودي، ونصوص قانون الاونسيترال النموذجي كمرجع أساسي تستقي أغلب الأنظمة الوطنية نصوصها منه، وذلك في مبحث تمهيدي يهدف إلى بيان ماهية التوقيع الإلكتروني، ومبحث أول يهدف إلى التطرق لأهم صور التوقيعات الإلكترونية التي دأب العرف التجاري على التعامل بها، مع التركيز على الشروط اللازم توافرها في التوقيعات الإلكترونية، ومبحث أخير يسلط الضوء على جهات تصديق التوقيعات الرقمية، وهي جهات متخصصة ومعتمدة في المملكة أنيطت بها مهمة توثيق وتصديق التوقيعات الرقمية، وانتهاء باستعراض أهم النصوص القانونية التي ساوت بين التواقيع التقليدية والتواقيع الإلكترونية من حيث إعطائها الحجية القانونية التي تكفل للمتعاملين بها الموثوقية والأمان.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أبرزها اهتمام القانون النموذجي للاونسيترال بوضع قواعد نموذجية موحدة ومرنة يمكن تطبيقها على كافة العلاقات ذات الطابع التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية بعض القواعد الوطنية الخاصة بكل دولة، وتفرّد المنظم السعودي في نظام التعاملات الإلكترونية بالنص على عدم احتمالية وجود تغيير أو تعديل أو تزوير قد يطرأ على التعامل الإلكتروني الأصلي بعد التوقيع عليه، كما ترك المنظم السعودي المجال لكل الصور التي من الممكن أن تتم بها التوقيعات الإلكترونية؛ تحسباً للتطورات التكنولوجية السريعة.

كما جاء في توصيات الدراسة اقتراح تعديل نص المادة (الثالثة) من نظام التعاملات الإلكترونية السعودي بحيث يصبح شاملاً لجميع أنواع التعاملات والتوقيعات الإلكترونية في كافة الأنشطة والمجالات، تزامناً مع برنامج التحول الوطني الذي يهدف إلى دعم التحول الرقمي.

وضرورة تعديل نص المادة (الثالثة والعشرون) من ذات النظام والمتعلقة بفرض العقوبات على أي من مخالفيّ هذا النظام، ووجوب التفرقة بين مرتكبيّ المخالفة وأخذ شخصياتهم والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم بعين الاعتبار.

العنوان	**الرقابة القضائية على السلطة التأديبية لصاحب العمل– دراسة مقارنة**
الباحثة	**غادة بنت أحمد بن عبد الله العميم**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناول هذا البحث أحكام السلطة التأديبية لصاحب العمل ورقابة القضاء عليها، في نظام العمل السعودي وقانون العمل المصري، بداية بذكر الالتزامات الملقاة على عاتق كلاً من صاحب العمل والعامل، ومن ثم التعريف بالجزاء التأديبي وأنواعه كحق يمارسه صاحب العمل على العامل المخالف، وتمييز هذا الجزاء التأديبي عن غيره من الجزاءات المدنية والجنائية، ومن ثم التعريف بالضمانات والقيود الموضوعية والإجرائية الخاصة بتوقيع الجزاءات التأديبية، لنتوصل بنهاية البحث للإجابة على مشكلته. متمثلةً بسلطة صاحب العمل في تأديب العامل المخالف، وهل الجزاء الذي أوقعه الأول مشروع أم لا، ومدى تناسب وتلائم الجزاء مع الخطأ المرتكب من قبل العامل، والحماية القانونية المقررة لذلك.

وقد خلص هذا البحث إلى أن السلطة التأديبية حق مقيد لصاحب العمل بالجزاءات المقررة بالأنظمة والقوانين، وان عمل صاحب العمل خاضعاً لرقابة قضائية، تعرضه للمساءلة القانونية عند تخلفه عن هذه الاجراءات المقررة قانوناً. كما ان الجزاءات التأديبية في نظام العمل السعودي وقانون العمل المصري متشابهة في بعضها ومختلفة في البعض الآخر من ناحية القيود والضمانات المترتبة على كل جزاء، كما أن كلا النظامين حرصا على العدالة وتحقيق التوازن بين طرفي عقد العمل حيث أعطت من جهة الحق لصاحب العمل في التأديب وفق الضوابط والقيود المقررة في القانون، ومن جهة أخرى أعطت العامل حماية قانونية في حال تعسف صاحب العمل.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، لعل من أبرزها: ان ينهج المنظم السعودي ما نهجيهُ المشرع المصري في خصوص الجزاءات التأديبية بدلاً من ستة لإضافة لإعادة النظر في الجزاءات التأديبية وتطويرها وتنظيمها بشكل يتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وكذلك إعادة النظر في مدة تأجيل العلاوة كجزاء تأديبي.

العنوان	**حماية القانون الدولي للبيئة من النفايات الخطرة**
الباحثة	**نشمية محمد راشد العتيبي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت هذه الدراسة بالشرح والتحليل حماية القانون الدولي للبيئة من النفايات الخطرة، الأمر الذي استلزم بحث دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من النفايات الخطرة، كما استلزمت هذه الدراسة تأصيلها بالبحث في ماهية النفايات الخطرة، ويكمن العمق البحثي لهذه الدراسة في تحليل مدى فعالية الجهود الدولية في حماية البيئة من النفايات الخطرة، من خلال تناوُل دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من النفايات الخطرة، وكذلك دور الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية في هذا المجال.

وقد خلصت الدراسة إلى أنَّ المنظمات الدولية كان لها الدور الكبير في تطوُّر حماية البيئة من النفايات الخطرة، إلا أنَّ عليها تفعيل هذا الدور بشكل أكبر من خلال تشكيل الرأي والضغط الدولي لضمان تضييق حالات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود التي تُجيزها الاتفاقيات الدولية العالمية والإقليمية المعنية بحماية البيئة من النفايات الخطرة، وفي هذا الشأن أوْصَت الباحثة بالنص في هذه الاتفاقيات على حظر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود ما عدا الحالة التي يكون الهدف منها إعادة استخدام النفايات الخطرة في مجالات أخرى، وذلك للموازنة بين اعتبارات التنمية، وحق الأجيال الحالية والمستقبلية في بيئة سليمة، كما أوصت الباحثة بتضمين اتفاقية بازل ١٩٨٩م التزامًا على الدول بالتأكد أولًا من امتلاكها الوسائل التقنية اللازمة التي تمكِّنها من التخلُّص من النفايات الخطرة بطريقة آمنة وسليمة بيئيًّا قبل القيام بالأنشطة التي ينتج عنها نفايات خطرة، وذلك حفاظًا على البيئة، وتطبيقًا لمبدأ منع الضرر البيئي.

العنوان	**الأحكام القانونية لأوامر الأداء في نظام المحاكم التجارية السعودي**
الباحثة	**سهام ناصر دبيان الحربي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت في هذا البحث موضوع الأحكام القانونية لأوامر الأداء في نظام المحاكم التجارية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٥١١ للعام ١٤٤١هـ، واللائحة التنفيذية الصادرة بقرار رقم ٨٣٤٤ وتاريخ ١٤٤١/١٠/٢٦هـ بالمقارنة مع أوامر الأداء في قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري الصادر بموجب قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨م، ووفقًا لآخر تعديل صادر سنة ٢٠٢٠م.

وهدف هذا البحث هو الإجابة على أسئلة تتضمن التعريف بماهية أوامر الأداء، وتحديد الاختصاص القضائي لأوامر الأداء في نظام المحاكم التجارية، وكذلك بيان إجراءات استصدار أوامر الأداء وإجراءات تنفيذه.

تطرقت في المبحث التمهيدي منه عن ماهية أوامر الأداء من حيث تعريفه لغة واصطلاحًا، وتعريفه في الفقه الإسلامي، ثم تطرقت لبيان التكييف القانوني لأوامر الأداء من حيث الاختصاص القضائي، والاختصاص المكاني والقيمي، وأما في المبحث الأول تناولت فيه النظام القانوني لأوامر الأداء من حيث شروطه وإجراءات استصداره وإجراءات الاعتراض والتظلم عليه، وفي المبحث الثاني تناولت فيه سلطة القاضي من حيث قبول ورفض أمر الأداء، وكذلك حجية أوامر الأداء وإجراءات تنفيذه.

وختمت البحث بجملة من النتائج والتوصيات، ومن النتائج التي توصلت اليها أن سلوك طريق أمر الأداء بناء على نظام المحاكم التجارية السعودي ولائحته التنفيذية يعتبر سلوكًا اختياريًّا إن شاء الدائن أن يتبعه، أو أن يسلك طريق الدعوى الاعتيادية للمطالبة بحقه، وكذلك من التوصيات التي أوصيت بها هي أن يتم تنظيم أمر الأداء في نظام المرافعات الشرعية السعودي والأنظمة ذات العلاقة ليشمل الديون المدنية بين الأطراف.

العنوان	**الحماية الجنائية للطفل من الاستغلال في الجريمة الإلكترونية في النظام السعودي– دراسة تحليلية مقارنة**
الباحثة	**سارة عبد الكريم التويجري**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

حرَّصت النظم والتشريعات الوطنية والدولية على توفير الحماية للطفل. ومع التطور التكنولوجي الذي نعيشه اليوم، ودخول الطفل إلى العالم الرقمي، تعددت الأخطار التي تحيط بالطفل، لهذا أصبحت الحاجة ملحة إلى بيان أوجه الحماية الجنائية للطفل من الاستغلال بالجريمة الإلكترونية.

وفي هذه الدراسة تم تناول مفهوم الطفل وتحديد السن العمري الذي بموجبه يثبت للطفل شرعًا وقانونًا جملة من الحقوق، وبعد ذلك تم التطرق إلى الجريمة الإلكترونية، بتعريفها واستعراض خصائصها المميزة لها عن الجريمة التقليدية، وبيان مفهوم الاستغلال لغةً وقانونًا، وذلك في المبحث الأول. وفي المبحث الثاني تم استعراض أبرز صور استغلال الطفل في الجريمة الإلكترونية، والمتمثلة في الاستغلال المادي للطفل عبر الإعلانات الإلكترونية، والابتزاز الإلكتروني للطفل، والمساس بحياة الطفل الخاصة. وفي المبحث الثالث والأخير تم بيان أوجه الحماية الجنائية التي رتبها المنظم للطفل ضد الاستغلال في الجريمة الإلكترونية، وذلك بتوضيح العقوبات التي توقَع على الجاني، وبعد ذلك تم التطرق إلى استغلال الطفل كظرف مشدد للعقوبة في الجريمة الإلكترونية.

ومن خلال ما تم دراسته توصلت الباحثة إلى أن صور استغلال الطفل في الجرائم الإلكترونية متعددة؛ وذلك نتيجة للتطور التقني، ولضعف دور الأسرة في الرقابة على الطفل، وهذا ما يزيد من فرص وقوع الطفل ضحية للاستغلال في الجريمة الإلكترونية، بل من الممكن أن يقع الطفل نفسه في سلوكيات غير مشروعة دون وعي منه أو إدراك.

هذا وتوصي الباحثة بتقييد سلطة القاضي فيما يخص العقوبة البديلة التي نصت عليها المادة (٢٣) مكررًا من نظام حماية الطفل، والتي تنص على أنه: (وللمحكمة المختصة إصدار عقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية)، وذلك عن طريق تحديد المنظم العقوبة المناسبة بدلًا من العقوبات السالبة للحرية، لأن التوسع في إعطاء القاضي تلك الصلاحية ينتج عنه تفاوت في الأحكام القضائية بين مختلف مناطق المملكة.

العنوان	**المسؤولية الجنائية عن التجارب الطبية على الأجنة البشرية– دراسة مقارنة**
الباحثة	**بسمة أحمد محمد حملي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

بينت الدراسة في الفصل الأول الأحكامَ العامة للتجارب الطبيَّة على الأجنَّة البشريَّة عن طريق تحديد الوضع القانوني للجنين البشري؛ من أجل معرفة أساس الحماية القانونية لحمايته من التجارب الطبيَّة، وتتمثل في اعتباره إنساناً يستحق الحماية من القانون، وذلك بتعيين طبيعة التجارب الطبيَّة على الأجنَّة البشريَّة.

الفصل الثاني مكرس للحماية القانونية للجنين البشري من التجارب الطبيَّة التي أجريت عليه بمعرفة الشروط المطلوبة لإجراء مثل هذه التجارب، والمسؤوليَّة المترتبة على خرق هذه الشروط؛ حيث تستند هذه التجارب إلى مبدأ حق الإنسان في سلامة جسده، لكنها مشروعة إذا ما مُورِسَت في إطار القواعد الأخلاقية التي تحكم مهنة الطب، ويُنفَعُ بها الجنين الخاضع لها، وفق الضوابط التي أُنشِئت بموجب تشريعات مختلفة، أهمها الحصول على الموافقة الحرة والمستنيرة للموضوع.

وبعد تحديد نطاق الحماية القانونية للجنين البشري، والتي تشمل التجارب العلاجيَّة والتجارب غير العلاجيَّة، حددت وسائل حمايتها، وهي إخضاعها لمجموعة من القيود، وهي نفس القيود المطلوبة في التجارب الطبيَّة التي سيحل محلَّها الشخص بعد خروجه من المستشفى، مع إدراك خصوصية التجارب التي يقع فيها الجنين.

كأوَّل بذرة للإنسان، والقيام بذلك بلا حدود سيعيق نموه بشكل صحي، ويهدد استمراريتها، فهذه الشروط لها طابع خاص بسبب خصوصية الجنين من حيث وضعه القانوني من جهة، أو من طبيعة التجارب التي أجريت عليه من جهة أخرى.(٧)

تمَّ وضع هذه الضوابط من خلال الإعلانات الدولية، مثل الإعلان العالمي للجينوم البشري، وترجمت من خلال القوانين الداخلية للدول، بحيث تجرى التجارب على الإنسان، ونتائج المتكامل لا تنطبق إلا عليه، فيؤثر على جسده، ولا يؤثر على المجتمع إلا من الجانب الإيجابي، إذا أدت هذه التجارب إلى إيجاد علاج على المدى الطويل لأمراض مختلفة، إلغاء ترخيص مزاولة المهنة الصحية، وشطب الاسم من سجل المرخص لهم.

وهذه الشروط هي ضرورة إبلاغ الممثل الشرعي بالجنين، والحصول على موافقة الوالدين إذا كانت التجربة علاجية، ولم تؤخذ إرادة الزوجين بعين الاعتبار لخطورتها، إذا كانت التجربة غير علاجية،

(٧) مفتاح الغزالي، المسؤوليَّة الجنائيَّة للأطباء عن التجارب الطبيَّة والعلمية، مرجع سابق، ص١٦٥.

وكذلك حقيقة هذه التجارب يحقق فوائد أكبر من مخاطره، ويتم تنفيذه تحت رقابة إدارية صارمة، ويجب ألا يتعرض للمخاطر على الجنين، ولا يجوز إجراء بعض التجارب على الجنين التي تضرُّ بالجنين؛ فهو يهدد الوجود الإنساني ككل، كما أنه انتهاك للنظام العام، كما هو الحال بالنسبة للتجارب التي يتمُّ فيها[٨] تعديل الخصائص الوراثية للجنين، أو العمل على تخصيب البويضات للأغراض العلميَّة فقط أثناء استخدامه في إجراء التجارب الطبيَّة في أي مرحلة من مراحل تطوره.

في العمل الطبي بشكل عام يكون الطبيب راضيًا عن إبلاغ المريض بالمخاطر المتوقعة من العمل على العلاج الطبي دون مخاطر استثنائية، وذلك لوجود مخاطر لا يستطيع الطبيب تحمُّلها، ولا يعرفها مسبقًا؛ لأنها مرتبطة بردود فعل الجسد التي تختلف من شخص لآخر من جهة، من ناحية أخرى، فإن إبلاغ المريض بالمخاطر الاستثنائية سيثير خوفه، ويدفعه إلى رفض العلاج.

أمَّا التجارب الطبيَّة، بما في ذلك التجارب على الأجنَّة، فيجب على المجرب:[٩]

الإعلام عن مخاطر استثنائية لخطورة التجارب الطبيَّة، وحتى تحقيق الرضا الصادر عن الشخص الخاضع لتجربة طبية بالبصيرة، وهذا في الإعلان عن التجارب التي تمارس على الإنسان المتكامل، أما مَن كان مكانه جنينًا بشريًا فالأمر مختلف؛ لأن الإعلام مرتبط بالممثل الشرعي للجنين قيد الاختبار.

وفي حالة عدم القدرة على إعطاء الموافقة، يجب على المجرب إبلاغ الممثل الشرعي للجنين في طبيعة التجربة؛ إذ مِن خلال ذلك يمكنه رفضها إذا لم تتحقق فائدة علاجية لجنينه، وكثيرًا ما يتمُّ تمثيل المندوب الشرعي من قبل الوالدين، وفي هذا الصدد لا بد من التمييز بين التجربة السريريَّة والتجربة العلميَّة.[١٠]

ففي التجربة العلاجيَّة، يجب على الطبيب، أو المجرِّب تزويد الوالدين بالمعلومات الصحيحة عن التجربة المراد أداؤها، والآثار الناتجة عنها، ولكن في التجربة لا يمكن قبول موافقة الوالدين على القول بأن التجارب العلميَّة مشروعة؛ لأنها لا تحقق ما ينفع الجنين.

أمَّا الشروط المتعلقة بالتجربة نفسها، فهي تتعلق بالشروط المصاحبة لها إجراء التجربة والشروط المتعلقة بنتائج التجربة، ولعل شرط احترام المبادئ الأخلاقية والعلميَّة يشمل التجارب الطبيَّة التي يتمُّ إجراؤها.[١١]

---

(٨) أحمد شوقي أبو خطوة: القانون الجنائي والطب الحديث. دراسة تحليلية مقارنة لمشروعية نقل وزراعة الأعضاء البشريَّة، ٢٠٠٧م، ص١١٦.

(٩) أحمد شوقي أبو خطوة: القانون الجنائي والطب الحديث، مرجع سابق، ص١١٧.

(١٠) ثائر شهاب العاني، مرجع السابق، ص١٦٤-١٦٥.

(١١) خالد بن النوى، ضوابط مشروعية التجارب الطبيَّة على الإنسان، مرجع سابق، ص٨٦.

إن الإنسان المتكامل لديه البنية والتجارب التي تجرى على الجنين البشري، ولكن على ما يبدو أكثر خصوصية إذا تعلق الأمر بالأخير، كما قلنا، لعدم قدرته على التعبير عن الرضا عن هذه التجربة من ناحية، والظروف التي ستحيط بها من ناحية أخرى في التجربة، إذا تمَّ استبدالها ببويضات مخصبة مختلفة عن تلك المطلوبة عند إجراء التجربة من أجل إنسان متكامل، فمن الضروري احترام المبادئ الأخلاقية والعلميَّة في التجارب على الجنين ورقابته الصارمة من قبل المجلس القومي لأخلاقيات الطب، يجب أيضًا تحقيق التوازن بين الفوائد والمخاطر التي تنطوي عليها.(١٢)

عواقب عدم احترام هذه الشروط مع ارتباط هذه التجارب بالأذى الجسدي يصيب الشخص، ويُخضِعُ المسؤولين للمساءلة الجنائيَّة والمدنية، وسيكون المجرِّب مسؤولًا عن المسؤوليَّة المدنية، وسيُطلب من الضحية الإدلاء بشهادته للتعويض عن الأضرار الناشئة عن ذلك.

إن التجارب العلاجيَّة، شأنها شأن التجارب غير العلاجيَّة، تقوم على المسؤوليَّة دون خطأ.

كما أن الشخص الذي أجرى تجارب على الجنين مسؤول جنائيًا إذا نتج عن تجربته العجز الدائم للموضوع، أو تدخله أدى إلى الوفاة. مسؤوليتها على أساس خطأ مهني، أو على أساس جريمة الإجهاض.

الأمر لا يطرح مشكلةً إلا في حالة التجارب التي تجرى على البويضات المخصبة بحيث يكون الخطر الأكيد هو إعادة زرعه في رحم المرأة بعد إجراء التجارب، أو تعديل صفاتها الوراثية بشكل سلبي دون إفادة الجنين الذي سيولد منها وتركها، ولا يترتب على الموت الطبيعي بعد ذلك ضرر.

لذلك يجب على المجتمع الدولي معالجة هذه القضية، وعدم تركها في أيدي الأطباء؛ حيث يتمُّ دفع الباحثين إليه برغباتهم العلميَّة دون أي وازع أخلاقي، أو ضمير مهني، ويضع التشريع أحكامًا صارمةً تحظر هذا النوع من التجارب، وتنصُّ على عقوبات رادعًا لمن يخالف هذه الضوابط.(١٣)

---

(١٢) خالد بن النوى، المرجع السابق.

(١٣) أحمد حسام طه، تعريض الغير للخطر في قانون الجنائي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٩٤.

العنوان	**المساهمة الجنائية في جريمة الابتزاز الإلكتروني**
الباحثة	**دانية بنت عواد بن محمد العواد**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع (المساهمة الجنائية في جريمة الابتزاز الإلِكْترونيّ)، وهي من المواضيع المعاصرة، ومن الجرائم المستحدثة في هذا العصر، وجاء هذا البحث لدراسة جميع الجوانب المتعلقة بها، من حيث التعريف بالمساهمة الجنائية في جريمة الابتزاز الإلكترونيّ، وبيان خصائصها، وصورها، وأركانها، والعقوبة المقررة على كُلِّ مساهم، وعرض آراء فقهاء الشريعة الإسلامية فيها، ومناقشة الأدلَّة، وبيان موقف المنظّم السعودي في مواجهة هذه الجريمة.

فجريمة الابتزاز الإلكترونيّ تعد من الجرائم المستَجِدَّة من حيث وسائل التنفيذ التي تُسْتَخْدَم، وهي وسائل التقْنِيَّة الحديثة من أجل تعمُّد إيذاء الآخرين باستخدام وسائل الإنترنت كالإيميل، والألعاب الإلكترونية، ومواقع التواصل الاجتماعيّ، وغيرها. وقد قام البحث على سؤال رئيس هو: ما المقصود بالمساهمة الجنائية في جريمة الابتزاز الإلكتروني في الفقه الإسلامي والنظام السعودي؟

وانتهى البحث إلى أنّ المساهمة الجنائية في جريمة الابتزاز الإلكتروني محرمة شرعًا ونظامًا، وتبين لنا مدى سمو الفقه الإسلامي في مرونته وتعامله مع المسْتَجِدَّات، وحرص المنظم السعودي على التصدّي لمثل هذه الجرائم وذلك بإصدار نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية للقضاء على هذه المظاهر السلبية، ومن بينها جريمة الابتزاز الإلكترونيّ، وبيَّن النظام عقوبة كل من يسهم في ارتكاب هذه الجريمة، سواء أكانت مساهمة أصليَّة أم تبعيَّة.

العنوان	**الحماية الجنائية للطفل من الإساءة الجسدية في النظام السعودي– دراسة تحليلية**
الباحثة	**سماهر بنت محمد التركي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناول هذا البحث موضوع الحماية الجنائية للطفل من الإساءة الجسدية في النظام السعودي، لأهميّة هذه المرحلة وتزايد الاهتمام بها خاصةً في ظل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، مما يتأكّد معه أهميّة تسليط الضوء على جوانب حمايته في النِّظام السعودي. وقد درس البحث جميع الجوانب المتعلقة بالموضوع ابتداءً من تعريف الحماية الجنائية والطفل والإساءة الجسدية وما يرتبط بها من مصطلحات، كذلك تحديد سن تمييز الطفل وحقه في الحماية الجنائية في النظام السعودي.

وقد قام البحث على تساؤل رئيسي مفاده (ما ماهيّة الحماية الجنائيَّة التي قرَّرها المُنظِّم السعودي للطفل من الإساءة الجسديَّة؟)

وانتهى إلى أن الطبيعة القانونية للإساءة الجسدية تقتضي تجريمها على أساس حماية مصلحة النفس المنبثقة من أصل رعاية الشريعة الإسلامية للضرورات الخمس، فحماية الطفل تعدّ من الحمايات المشدَّدة بالوجوب، ويتعيَّن إفرادها عن باقي أنواع الحمايات الأخرى، وذلك لما لطبيعة تلك المرحلة الضعيفة من ظروف موجبة للتّشديد، علاوة على حقِّ الطفل في الحماية المكفولة بنصّ النظام ضد أيِّ جرم يمسّ جسده الصغير، وذلك من خلال العقوبات المقررة في كل من نظام الحماية من الإيذاء ونظام الطفل ونظام الاتجار بالأشخاص ودور القضاء السعودي في حماية الطفل من الإساءة الجسديَّة بعَدِّها من المصالح المعتبرة شرعًا.

العنوان	**الحماية المدنية لبراءة الاختراع في النظام السعودي**
الباحث	**عبد الله راشد الحميد**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناول هذا البحث موضوع الحماية المدنية لبراءة الاختراع في النظام السعودي، وقد تم تقسيم البحث إلى مبحث تمهيدي ومبحثين أساسيين.

المبحث التمهيدي تطرقت فيه للأمور الجوهرية في براءة الاختراع، من حيث مفهوم براءة الاختراع وخصائصها، ومن ثم بيّنت فيه تمييز براءة الاختراع عن غيرها من حقوق الملكية الفكرية، وأخيراً تناولت الطبيعة القانونية لبراءة الاختراع.

أما المبحث الأول فقد ركزنا فيه على الشروط الموضوعية والشكلية الواجبة اتباعها لمنح براءة الاختراع والتمتع بالحماية المدنية، ومن ثم تطرقت فيه للاختراعات التي حظرها ومنعها المنظم السعودي من الحصول على براءة اختراع والتمتع بالحماية المدنية.

أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه للحماية المدنية لبراءة الاختراع، وقد تطرقت فيه أولاً لأشكال التعدي على براءات الاختراع الموجبة للحماية المدنية، ومن ثم تناولت فيه لوسائل الحماية المدنية لبراءة الاختراع المتمثلة بالتعويض وتكون عن طريق دعوى المنافسة غير المشروعة، أو اتخاذ طرق مستعجلة لحفظ حقوق مالك البراءة وتكون عن طريق اتخاذ وسائل تحفظية.

وانتهى البحث بمجموعة من النتائج ومن أهمها قصور في بعض مواد نظام براءات الاختراع السعودي المتعلقة بالحماية المدنية، وقد تم تقديم مجموعة من التوصيات التي تساهم في تطوير وتقدم المواد المتعلقة بالحماية المدنية للوصول إلى نظام يفرض حماية مدنية أكثر فاعلية مما هي عليه.

العنوان	**حق المستهلك في فسخ العقد الإلكتروني وفق نظام التجارة الإلكترونية السعودي**
الباحث	**صالح بن علي بن سالم البرية**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناول البحث حق المستهلك في فسخ العقد الإلكتروني بإرادته المنفردة وفق نظام التجارة الإلكترونية السعودي، كأحد صور التعاقد بين غائبين، في دراسة تحليلية للنظام.

وفي المبحث التمهيدي من هذا البحث تناول ماهية العقد الإلكتروني وخصائصه، وما يتميز به عن غيره من العقود الأخرى، كما تناول في ذات المبحث مفهوم المستهلك المستحق للحماية القانونية.

وأما المبحث الأول فتناول مفهوم حق المستهلك في فسخ العقد الإلكتروني من خلال إيجاد تعريف مناسب له، وتحديد طبيعته وأساسه القانوني، والمبررات التي دعت لإقراره للمستهلك.

وأما المبحث الثاني فتناول الضوابط القانونية لممارسة الفسخ الإلكتروني من قبل المستهلك، وأخيرًا أوردنا عدة نقاط أغفلها النظام ونرى أهمية النص على أحكمها.

العنوان	**إنكار المتهم وأثره على توجيه الاتهام في مرحلة التحقيق– دراسة مقارنة**
الباحث	**خلف بن محمد بن عبد الله العرم**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

الكلمات الدلاليّة: إنكار المتهم، توجيه الاتهام، التحقيق، حق الصمت، حقّ الإنكار، الأنظمة الجنائية، الإقرار، الشهادة.

عُنِيت الدراسة ببحث حقٍّ من حقوق المتهم، وهو الإنكار، وأثبت أنّ الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية قد كفَلت للمتهم حقّ الصمت، والإنكار في مرحلة التحقيق.

وسعت الدراسة إلى تحديد حقوق المتهم في مرحلة التحقيق، وتحديد أثر إنكار المتهم في توجيه الاتهام، في مرحلة التحقيق، بيان أهمية الأدلة المادية في حالة إنكار المتهم، في مرحلة التحقيق.

وتكونت الدراسة من ثلاثة مباحث: مبحث تمهيدي تطرق إلى ماهية إنكار المتهم في مرحلة التحقيق، والمبحث الأول، تناول: حق المتهم في الإنكار والصمت في مرحلة التحقيق، والمبحث الثاني، تناول: إجراءات النيابة العامة عند إنكار المتهم.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

١- أنّ من مهام جهات التحقيق البحث والتحري على كل ما من شأنه كشف الحقيقة، وعدم الاكتفاء بإنكار المتهم في التصرف بالدعوى.

٢- أنّ للمتهم حقّ الإنكار، ونفي التهمة عن نفسه، في مرحلة التحقيق، وأنّه لا تأثير على المتهم بكذبه في مرحلة التحقيق بإخفاء معلومات عن الجريمة، وأنّ مجرد الإنكار لا يعد تهمة على الشخص، ولا يُحاسب عليه، ولا يعد قصورًا بإجراءات التحقيق.

٣- أنّ للمتهم حق الصمت، الذي نصت عليه أغلب القوانين الجنائية في بعض الدول، ومنها نظام الإجراءات الجزائية السعودي.

وأوصت الدراسة بأن تنص الأنظمة الجنائية على حق المتهم في الإنكار والصمت في مرحلة التحقيق، وعلى وجوب إفهام المتهم قبل البدء في إجراءات التحقيق معه بأنّ له الحق في الصمت والإنكار، كما أوصت بتعزيز دور المحقق وتطوير قدراته العلمية والعملية، في التعامل مع الأدلة المادية وكيفية إثباتها للجريمة.

العنوان	**الحماية المدنية للمستهلك من الإعلانات التجارية المضللة– دراسة في النظام السعودي والفقه الإسلامي**
الباحث	**محمد منصور عبد الرحمن المطلق**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يعتبر الإعلان التجاري في هذا الوقت الذي نعيش فيه جزءًا هاماً في حياة الأفراد , ذلك أن هذه الوسيل تعتبر هامتاً جداً لمقدمي الخدمات والمنتجات , وكذلك بالنسبة للأفراد فيعتبر تعريفاً بالمنتجات المعروضة والخدمات المقدمة , وعليه حتى يكون الإعلان التجاري محققاً الأغراض المنشودة منه لا بد أن يكون هذا الإعلان موافقاً لما جاء في أحكام الشريعة الإسلامية وألا يكون مخالفاً للأنظمة والقوانين التي تضعها الدولة .

ويعتبر الهدف الأساسي لهذا البحث هو دراسة ما مدى كفاية القواعد القانونية المنظمة لحماية المستهلك في المملكة العربية السعودية , ويتحقق هذا الهدف من خلال الإجابة على عدة التساؤلات أهماها : ما هو المقصود بالإعلان التجاري؟ ما مفهوم التضليل في الإعلانات التجارية؟ وما دور الشريعة الإسلامية في حماية المستهلك من الإعلانات المضللة؟ وما دور النظام السعودي في حماية المستهلك من الإعلانات المضللة؟ ما هو دور المؤسسات الإعلامية في حماية المستهلك من الإعلانات المضللة ؟ ما هو دور جمعية حماية المستهلك في مكافحة الإعلانات المضللة ؟

وقد قسمت هذا البحث إلى ثلاثة مباحث : مبحث تمهيدي تناولت فيه ماهية الإعلان التجاري من خلال مفهومة وتعريفة , ومبحث أول تناولت فيه حماية المستهلك من آثار الإعلانات التجارية المضللة في الفقه الإسلامي من خلال البحث في مشروعية الإعلان التجاري وضوابطه الشرعية و موقف الفقه الإسلامي من الإعلانات التجارية المضللة والمبحث الثاني تناولت فيه حماية المستهلك من آثار الإعلانات التجارية المضللة في النظام السعودي من خلال البحث في الواجبات التي توفرها الدولة لحماية المستهلكين والحماية التي توفرها الأنظمة السعودية , ثم بعد ذلك خاتمه لأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها .

العنوان	**المسؤولية المدنية لأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة في النظام السعودي**
الباحث	**إبراهيم بن عبد العزيز التويجري**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى ﷺ وعلى آله وصبحه أجمعين، وبعد: فقد جاء موضوع الدارسة تحت عنوان " المسؤولية المدنية لأعضاء مجلس الإدارة الشركة المساهمة في النظام السعودي" وذلك لتسلط الضوء على المسؤولية المدنية لأعضاء المجلس في النظام السعودي بصفة خاصة، وبيان جدوى وأهمية المسؤولية المدنية في حماية الشركة والمساهمين والغير. وقد قسم البحث إلى ثلاثة مباحث.

تناول المبحث التمهيدي ماهية مجلس الإدارة وتشكيلة وتكوينه، وتحدث المبحث الأول عن الأساس القانوني للمسؤولية والطبيعة القانونية لمركز مجلس الإدارة، أركان المسؤولية المدنية، وحالات المسؤولية لمجلس الإدارة. وأما المبحث الثاني فقد كان عن مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن الأخطاء تجاه الشركة والمساهمين والغير، ثم توصل الباحث إلى عدد من النتائج والتي منها:

١ــ لا مسؤولية على أعضاء المجلس إذا قاموا بأعمالهم بعناية وضمن الأصول المتعارف عليها في إدارة الشركة المساهمة.

٢- أن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون فرادى ومتضامنين عن مخالفة الأحكام التنظيمية المطبقة على شركات المساهمة، أو عن تجاوز النظام الأساسي للشركة أو عن الأخطاء التي يرتكبونها في تسييرها.

وكانت من أهم التوصيات:

١- تطوير النظم فيما يتعلق بأساس مسؤولية الأعضاء وتشديدها لحد مسؤولية الرجل المعتاد إلى مسؤولية الرجل الحريص.

٢- ضرورة أن ينص المنظم السعودي على مسؤولية مجلس الإدارة بشكل واضح ومفصل.

العنوان	**الحماية القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية– دراسة تأصيلية تحليلية**
الباحثة	**سُرى بنت عبد الله ناصر السعوي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

يتمثل مفهوم الحماية في تذليل السبل أمام المستثمر، ومنحه الثقة والأمان أثناء قيامه بالنشاط الاقتصادي. وينشئ تقرير الحماية من خلال دراسة وتقييم الأخطار التي تحوط بالاستثمار، ويبرز في هذا الصدد دور الدولة المستضيفة للاستثمار. ويهدف البحث إلى إظهار الحماية القانونية المقررة في النظام السعودي، ومدى إسهامها في جلب الاستثمار، وتكوين بيئة استثمارية صحية وسليم، علاوةً على تحديد الأخطار التي تعترض طريق الاستثمار وتعوقه.

لذا تم استخدام المنهج التأصيلي التحليلي، لاستيعاب النصوص والأحكام القانونية التي قررت الحماية وجمعها، وعرضها ومناقشتها. وبناءً على ذلك شملت الدراسة ثلاثة مباحث، المبحث الأول: ويتناول بيان حقيقة الاستثمار والمستثمر الأجنبي، لدى الدول العربية والمنظمات الدولية وفي النظام السعودي وتحديثاته في المطلب الأول، وتضمن المطلب الثاني أنواع الاستثمار الأجنبي، وما اشتمل عليه من تفريعات. والمبحث الثاني: حوى الأخطار التي تواجه المستثمر الأجنبي بنوعيها المادي منها والقانوني من خلال مطلبين. والمبحث الثالث: كَشَفَ الضمانات المقدمة للمستثمر الأجنبي، وذلك في ثلاثة مطالب، أولها في بيان المزايا، وثانيها في تحديد الإعفاءات، وثالثها في إبراز الحماية القضائية بأشكالها، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى اتجاه إرادة المنظم إلى بَسط مفهوم الاستثمار بعد أن كان يرتكز على رأس المال الأجنبي فقط، وقد تم تقديم عدة توصيات.

العنوان	**صيغ التمويل العقاري في المملكة العربية السعودية– دراسة مقارنة**
الباحثة	**منال عبد الرحمن علي العليان**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

قد تناولتُ في هذا البحث صيغ التّمويل العقاريّ في النّظام السّعوديّ مقارنة بالقانون المصريّ، وقد قسّمت هذا البحث إلى مبحث: تمهيديّ ومبحثين آخرين، وخاتمة اشتملتْ على النّتائج والتّوصيات على النّحو التّالي: تناول المبحث التمهيدي تعريف التّمويل العقاريّ ومفهومه وخصائصه والطّبيعة القانونيّة للتّمويل العقاريّ، بينما المبحث الأوّل تناول صيغ التّمويل العقاريّ بالمملكة العربيّة السّعوديّة، وأطراف عقد التّمويل وانواع الصّيغ واشتراطات الجّهات التّمويليّة ، كما تناول المبحث الثّاني ضمانات الجّهات التّمويليّة و الرّهن العقاريّ و التّأمين العقاريّ.

العنوان	**الاتجاه الحديث في إجبار الإدارة على تنفيذ حكم الإلغاء– دراسة نظرية تطبيقية في النظام السعودي**
الباحثة	**صيته بنت عبد العزيز بن عبد الرحمن الخضيري**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تُعَدُّ مشكلة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الإدارة من المشاكل العملية التي تواجه الأفراد، وذلك لما تتمتَّع به الإدارة من سلطات عامة، وامتيازات قد تستخدمها بما يُعِيق تنفيذ الأحكام القضائية، أو يمنع تنفيذها، وإيمانًا من المنظِّم السعودي بأهمية وضع وسائل مُلزِمة للإدارة لاحترام أحكام القضاء، والحفاظ على حقوق الأفراد، مما يحقِّق التنمية المستهدفة من رؤية المملكة، فقد أصدر المنظِّم نظام التنفيذ أمام ديوان المظالم، بالمرسوم الملكي رقم (م/١٥) بتاريخ ١٤٤٣/١/٢٧هـ.

وقد تضمَّن هذ النظام عددًا من الوسائل التي تجبر الإدارة على تنفيذ أحكام القضاء واحترامها، ومن أهمها ما اتصل بأحكام إلغاء قرارات الإدارة غير المشروعة –موضوع هذا البحث– حيث يترتَّب على إلغاء تلك القرارات إعادة الحال إلى ما كان عليه لاستقرار المراكز النظامية، ومن ثم لا بد من وجود ضمانات تكفُل تنفيذ حُكم الإلغاء.

وقد ناقَش البحث هذه المشكلة في ثلاثة مباحث تضمَّنَت مطالب وفروعًا وُزِّعَت حسب مقتضيات البحث، وخاتمة فيها نتائج وتوصيات، أبرزها:

أولًا: النتائج:

١– منح نظام التنفيذ أمام ديوان المظالم قاضي التنفيذ سلطة توجيه أمر للإدارة في حال عدم التنفيذ، كما منحه سلطة الأمر بفرض غرامة تهديدية، كضمانة لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الإدارة.

٢– اعتبر نظام التنفيذ أمام ديوان المظالم امتناعَ الموظف عن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الإدارة من جرائم الفساد، ومن الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف.

ثانيًا: التوصيات:

١– تقترح الباحثة تحديد المنظِّم لمدة معينة ومعقولة يتم فيها تنفيذ حكم الإلغاء، حتى لا تماطل الجهة الإدارية، وتتعنَّت بما يضر بمصالح المنفَّذ لصالحه، ومما يؤدي إلى عدم استقرار مركزه النظامي على النحو الذي تم توضيحه في صلب البحث.

٢– تفعيل دور الجهات الرقابية، وإنشاء دائرة إدارية، أو جهة متخصِّصة لمتابعة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة، وبما يخفِّف العبء عن كاهل قاضي التنفيذ الإداري، ويحقِّق فعالية أكبر، على النحو الذي تم تفصيله في صلب البحث.

العنوان	**سلطات الإدارة في عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية(B.O.T) وفقاً لنظام التخصيص السعودي**
الباحثة	**ريم غازي شديد الحربي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناوَلَت هذه الدراسة سلطات الإدارة في عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)، وتمثلت مشكلة الدراسة في مدى كفاية القواعد المنظمة لسلطتَي جهة الإدارة في الرقابة على تنفيذ عقد البناء والتشغيل، ونقل الملكية والتعديل عليه في نظام التخصيص السعودي ولائحته التنفيذية، وقد شرعت أولًا بالبحث عن ماهية عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية، من حيث تعريف هذا النوع من العقود، واستعراض أشكاله، وبيان مزاياه وعيوبه، ومن ثمَّ الوقوف على سلطة جهة الإدارة في الرقابة على تنفيذ العقد، وذلك ببيان مظاهرها، والضوابط الواردة على ممارستها وفقًا لنظام التخصيص السعودي ولائحته التنفيذية والقواعد المنظّمة للتخصيص السعودي، وقد اختُتمت هذه الدراسة بالحديث عن سلطة جهة الإدارة في التعديل على أحكام عقد البناء، والتشغيل ونقل الملكية وشروطه بإرادتها المنفردة، والقيود الواردة على ممارسة هذه السلطة وفقًا لنظام التخصيص السعودي ولائحته التنفيذية، والقواعد المنظّمة للتخصيص السعودي.

وقد خلصَت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ١- أنَّ القاعدة الأساسية في الجهة صاحبة الاختصاص بالموافقة على طلب تعديل أحكام عقد (B.O.T) وشروطه، أنّها هيَ الجهة المختصة -ابتداءً- بالموافقة عليه، وذلك وفقًا للقواعد المنظّمة للتخصيص. ٢-صلاحية الجهاز المعني في إسناد أعمال مراقبة تنفيذ الطرف الخاص لمشروع (B.O.T) إلى طرف آخر، على أن يُراعي أحكام العقد، واللائحة التنفيذية، والقرارات ذات الصلة، وأن يُشعِرَ بذلك اللجنة الإشرافية المعنية بالقطاع مسبقًا.

وتوصّلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ١-إصدار دليل استرشادي بشأن التعويض الذي يستحقه الطرف الخاصّ في حال عدّل العقد، ولم تتضمن أحكامه تحديد مقدار التعويض وآلية احتسابه. ٢- تحديد نوع التقارير الدورية التي يلتزم الجهاز المعنيّ برفعها لوزارة المالية في أثناء تأديته لمهماته ومسؤولياته المنوطة به في الرقابة على تنفيذ العقد.

العنوان	**الحماية القانونية لأجر العامل في النظام السعودي– دراسة مقارنة**
الباحثة	**سارة بنت خالد الخريصي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

الحمد لله الذي وفقني لتقديم هذا البحث والانتهاء منه، فله الحمد والشكر على نعمة وفضله بعد هذا الجهد المتواضع، اهتمت شريعتنا بالأجر وحثت على العمل وطلب الرزق وأوجبت تأديته بأمانه وإخلاص والسعي للعمل، يعد قانون العمل من أهم الأنظمة التي تؤثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فالعمال يشكلون شريحة واسعة من المجتمع، فصدر نظام العمل لتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل باعتبار الأجر هو المورد الأساسي الذي يعتمد عليه العامل لإعالته ولأسرته، نرى اهتمام المنظم بالعامل وحماية لحقوقه في مواضع عده ومنها بإلزام صاحب العمل بدفع الأجرة للعامل باعتبار أن الأجر أحد العناصر الأساسية في عقد العمل، وتناولت البحث في ٤ مباحث، المبحث التمهيدي فيه مطلبين، والمبحث الأول فيه ثلاث مطالب، والمبحث الثالث فيه مطلبين، والمبحث الرابع فيه مطلبين، وتوصلت بذلك إلى عدة نتائج تم ذكرها ، وعدد من التوصيات السابقة.

العنوان	**حجية الدليل الإلكتروني أمام المحاكم التجارية السعودية**
الباحثة	**رهف بنت غازي شديد الحربي**
البرنامج	**ماجستير الأنظمة**

الملخص

تناولت هذهِ الدراسة حجية الدليل الإلكتُرونية أمام المحاكم التِجَارية السعودية، وما مدى اعتبارهِ وسيلة من وسائِل الإثبات أمام القضاء التِجَاري، فقد شرعت الحديث عن ماهية الإثبات في المعاملات التجارية، ومن ثمَّ الوقوف على الإثبات بالوسائل الإلكترونية أمام القضاء وذلكَ ببيان مفهوم الإثبات الإلكتروني وما يتماز بهِ هذا النوع من الإثبات من خصائص، مع استعراض الأدلة الإلكترونية التي يُسمح بتقديمها أمام القضاء التجاري كما حددها المنظم السعودي، وقد ختمت هذهِ الدراسة بذكر حُجية الدليل الإلكتُروني أمام القضاء التِجَاري، وذلكَ ببيان الشروط التي يلزم توافرها فيهِ للقولِ بصحتهِ، وما أورد المنظم السعودي من وسائِل للتحقق من الأدلة الإلكتُرونية عند تقديمها من قِبَل المتقاضين، بالإضافة إلى بيان السلطة التي يتمتع بِها القاضي التجاري من قبولِ تلك الدليل من عدمه، وقد خلصت هذهِ الدراسة إلى أنَّ وسائِل الإثبات الإلكتُرونية قدْ اعترفَ المنظم السعودي بِحُجيتها كأدلةٍ قطعية لا ظنيّة في دلالتها، وساوى بين الأدلة الإلكترونية والأدلة الكتابية في الحجية، وتوصلت الدراسة إلى عددٍ من التوصيات من أهمها: إصدار دليل استرشادي يتناول فيهِ المنظم السعودي إجراءات الإثبات الإلكتُروني وضوابطه، إلى جانب بيان ما قصده في كُلٍّ من النظام ولائحتهِ على نحوٍ من التفصيل بحيث يتمكن المنظم من خلال الدليل الإرشادي من استيعاب كافة المسائِل المتعلقة بالإثبات بالأدلة الإلكتُرونية.

العنوان	توازن القوى في المفاوضات وفق القانون الدولي
الباحث	صالح دخيل المطيري
البرنامج	ماجستير الأنظمة

الملخص

تعد المفاوضات من أفضل الوسائل التي تستعين بها الدول لتحقيق أهدافها المختلفة في السياسة الخارجية وهذا يرجع إلى قيمة التأثير العالية التي تحدثها هذه الأداة في المجال الدولي. فالأصل أن تؤدي هذه الوسيلة إلى ربح متبادل لكلا الطرفين ولكن هذا الأمر ليس على إطلاقه بل مرتبط بمدى توازن القوى بين الأطراف المتفاوضة، حيث أن عنصر التوازن مهم ويؤثر على سير ونتائج المفاوضات. فيأتي موضوع هذه الدراسة – توازن القوى في المفاوضات وفق القانون الدولي – لبيان مفهوم القوة والمفاوضات ومدى تأثر العلاقات الدولية بشكل عام وتأثر المفاوضات بشكل خاص بتوازن القوى. حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث، المبحث التمهيدي وتم من خلاله إيضاح المفاهيم الرئيسة المتعلقة بالدراسة وذكر بعض النقاط الرئيسة التي تساعد القارئ على فهم الموضوع وفي المبحث الأول تم تناول العناصر والوسائل المكونة للقوة ومدى تأثيرها على الصعيد الدولي وفي المبحث الثاني تناولنا بشكل مفصل مدى تأثر المفاوضات بعامل القوة سواء كانت القوة في حالة توازن أو في حالة اختلال واخيراً توصلنا إلى عده نتائج وتوصيات كان من أبرزها أن توازن القوى يؤثر بشكل مباشر على العملية التفاوضية، وأن نتائج المفاوضات في ظل اختلال توازن القوى تكون في الغالب نتائج مؤقتة ومرتبطة بمدى بقاء القوة أو تغيرها وأن القوة متغيرة بحسب الظروف والزمان والمكان.